

الفقه

آية الله العظمى الخميني
الشيخ محمد باقر المجلسي القمي
توفاه الله

كتابنا الذروة الإسلامية

١٠١

دار العلوم
تفاهة لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٠١
١٣	اشاره
١٣	اشاره
١٩	كتاب الدوله الإسلاميه ١
١٩	المقدمه
٢١	((الهدف فى الدوله الإسلاميه))
٢١	اشاره
٢١	((إرجاع الأمه الواحده والدوله الموحده))
٢٣	((إرجاع أحكام الله))
٢٥	((حفظ الأمه من الانهيار))
٢٥	((إنماء الأمه))
٢٦	((توسيع الأمه وتكثيرها))
٢٧	((آيات وروايات فى الأهداف الخمسه))
٢٨	((وصايا المعاذ بن جبل))
٢٩	((وصايا لعمر بن حزم))
٣١	((يسر ولا تعسر))
٣١	((عهد مع اليهود))
٣٢	((مع نصارى نجران))
٣٢	((مع أهل أيله))
٣٢	((روايات أخرى))
٣٦	((إقامه الحكومه الإسلاميه بشروطها))
٣٦	اشاره
٣٦	((الإسلام دين ودينيا))

- ٣٦ ((التأسي بالأنبياء))
- ٣٨ ((التأسي برسول الله والعترة عليهم السلام))
- ٣٨ ((دليل العقل على الحكم))
- ٣٩ ((دلاله الروايات))
- ٥٠ ((من أدله تولى الفقهاء العدول))
- ٥٠ اشاره
- ٥٠ ((القيام بالأمر مع وجود الناصر))
- ٥١ ((روايات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر))
- ٥٣ ((لماذا التغيير على الجائر))
- ٥٣ ((أمور الحسبه))
- ٥٤ ((تصديق الثورات))
- ٥٨ ((إطلاق أدله الجهاد والدفاع))
- ٦١ ((لا ولايه مطلقه للفقيه))
- ٦١ اشاره
- ٦١ ((مقبوله ابن حنظله))
- ٦٢ ((مشهوره أبي خديجه))
- ٦٢ ((روايات أخرى فى الرجوع إلى الفقهاء))
- ٦٩ ((الولاه وسائر الشروط))
- ٧٠ ((الروايات وسائر الشروط))
- ٧٥ ((كلام النراقى فى العوائد))
- ٧٨ ((الحكومه وشورى الفقهاء))
- ٧٨ اشاره
- ٨٠ ((فروع فى الشورى))
- ٨٢ ((الأمه الواحده والطوائف))
- ٨٥ ((لا للتعذيب))
- ٨٦ ((فضح الحرمان))

- ٨٧ ((فضح التجزأه))
- ٩٠ ((لا دكتاتوريه فى الإسلام وإن كان باسم الدين))
- ٩٢ ((فضح الطغاه بالحركه السلميه))
- ٩٤ ((من أسباب الانقلابات العسكريه))
- ٩٦ ((ثورات شعبيه غير واعيه))
- ٩٧ ((آيتان فى الشورى))
- ٩٨ ((بين الرئاسه الفرديه والجماعيه))
- ٩٩ ((تنبؤات))
- ٩٩ ((الاستشاره فى الروايات الشريفه))
- ١٠٠ ((استشارات النبى ص))
- ١٠٠ ((أشيروا على أيها الناس))
- ١٠١ ((استشاره فى أخذ))
- ١٠٢ ((وفى غزوه الأحزاب))
- ١٠٥ ((فى الحديدية))
- ١٠٥ ((الأكثر مشوره))
- ١٠٥ ((فى غزوه الطائف))
- ١٠٥ ((قمه فى الاستشاره))
- ١٠٧ ((روايات الاستشاره))
- ١١٥ ((لا تشاور هؤلاء))
- ١١٧ ((مشاوره النساء))
- ١١٩ ((الاستشاره وحقوقها))
- ١٢٢ ((السلطات الثلاث فى الحكومه الإسلاميه))
- ١٢٢ اشاره
- ١٢٤ ((إشكال وجواب))
- ١٢٧ ((جمله من أدله التقليد والقضاء والحكم))
- ١٣٣ ((تفويض الأمة والقوى الثلاث))

- ١٣٤ ((رئاسه الجمهوريه))
- ١٣٤ ((لا حاجه للدستور))
- ١٣٥ ((الفقهاء والتجمعات الشبابيه))
- ١٣٦ ((حق النساء والأطفال فى التصويت))
- ١٣٦ ((الأحزاب الوطنيه))
- ١٣٩ ((تعدد الأحزاب الإسلاميه الحره))
- ١٣٩ اشاره
- ١٤١ ((التطور وأقسامه))
- ١٤٣ ((التطور الثقافى))
- ١٤٣ ((التطور السياسى))
- ١٤٥ ((التطور الاقتصادى))
- ١٤٦ ((التطوير الاجتماعى))
- ١٤٧ ((التطوير النفسى))
- ١٤٨ ((نصوص شرعيه فيما يرتبط بالدوله الإسلاميه))
- ١٥٩ ((السلطه القضائيه وصور المرافعات))
- ١٥٩ اشاره
- ١٦١ ((آيات وروايات فى باب القضاء))
- ١٦٦ ((العدل والقسط))
- ١٧٠ ((المساواه والعداله))
- ١٧٣ ((القضاء والمسائل الحديثه))
- ١٧٥ ((روايات فى آداب القاضى))
- ١٧٧ ((فقههاء خارج منظومه الدوله))
- ١٧٧ ((القضاء وملاحظه الطوائف))
- ١٧٨ ((القضاء ومهمه التيسير))
- ١٧٨ اشاره
- ١٧٩ ((الحرريات الإسلاميه))

- ١٧٩ ((الواقع وضروره بعض الأحكام))
- ١٧٩ ((الفقيه والتسهيل الممكن))
- ١٨٠ ((التسهيل وقانون الأهم والمهم))
- ١٨٠ ((الاستئناف والتمييز فى القضاء))
- ١٨١ ((لا حاجه للمحاكم المتعدده))
- ١٨٢ ((حلف الفضول))
- ١٨٣ ((الرئيس الأعلى ورد المظالم))
- ١٨٦ ((الدوله الإسلاميه وصيانتها))
- ١٨٦ اشاره
- ١٨٦ ((مسؤوليه الجميع فى الآيات والروايات))
- ١٩٢ ((السيره العمليه))
- ١٩٥ ((عدم إجراء الحدود فى زماننا))
- ١٩٥ اشاره
- ١٩٦ ((إشكال وجواب))
- ١٩٧ ((الأجواء الصالحه أو لا))
- ١٩٨ ((من شروط إجراء الحدود))
- ١٩٨ ((الحد وإطلاقته))
- ١٩٩ ((التخوف من إقامة الدوله الإسلاميه))
- ٢٠١ ((هل التعزير لكل عاص))
- ٢٠٣ ((أدله المشهور وضعفها))
- ٢٠٥ ((روايات العفو وترك العقوبه))
- ٢١١ ((آيات فى العفو وعدم العقوبه))
- ٢١٢ ((إشكال وجواب))
- ٢١٣ ((حرمة تعذيب المتهم))
- ٢١٥ ((افتراءات على رسول الله ص))
- ٢١٧ ((حبس المتهم))

- ٢١٩ ((أضرار الحبس))
- ٢٢٠ ((لا زيادة على العقوبة الشرعيه))
- ٢٢٢ ((أفضليه الستر))
- ٢٢٣ ((المحتسب وأعماله))
- ٢٢٣ ((شموليه قاعده درء الحد بالشبهات))
- ٢٢٤ ((التعزيز ومعناه الأعم))
- ٢٢٥ ((شواهد على سائر العقوبات))
- ٢٣٢ ((ما يلزم على التيار الإسلامى))
- ٢٣٢ اشاره
- ٢٣٢ ((الطاقه والهدف))
- ٢٣٤ ((الواجب وما لا ينبغى))
- ٢٣٥ ((الحضاره مرتكز الحريه))
- ٢٣٦ ((روايات فى الرفق واللاعنف))
- ٢٤٠ ((روايات فى التواضع))
- ٢٤٧ ((الحزم والحيطه))
- ٢٥٠ ((حرمة التجسس))
- ٢٥٠ اشاره
- ٢٥٠ ((مستثنيات التجسس))
- ٢٥٥ ((التجسس على الحكوميين))
- ٢٥٧ ((التجسس على الكفار))
- ٢٦٨ ((عيون على عملاء الكفار))
- ٢٦٩ ((معرفة مخططات الكفار وعملائهم))
- ٢٦٩ اشاره
- ٢٦٩ ((الوقوف دون العمران والتقدم))
- ٢٧٠ ((تحطيم التجاره والصناعه))
- ٢٧٠ ((تحطيم مقدرات الأمم))

- ٢٧١ ((قتل الشخصيات والكفاءات))
- ٢٧٣ ((التهمة والافتراءات))
- ٢٧٤ ((تجميد الشخصيات والكفاءات))
- ٢٧٤ ((جماعه الدوله دون سائر الجماعات))
- ٢٧٥ ((دعايات لإبعاد العلماء))
- ٢٧٥ ((إثارة الحروب))
- ٢٧٦ ((نشر المبادئ الباطله))
- ٢٧٦ ((القروض الربويه))
- ٢٧٧ ((العداوات بين الدول المجاوره))
- ٢٧٨ ((الوسائل الإعلاميه وغيرها))
- ٢٧٨ ((الفوارق الباطله))
- ٢٧٩ ((المستعمرون وتجذير سلطتهم))
- ٢٧٩ ((السلم والصداقه والخدمه))
- ٢٨٠ ((الدوله الإسلاميه وسياسه العفو والهدايه))
- ٢٨٠ ((روايات المداراه))
- ٢٨٢ ((روايات العفو))
- ٢٨٤ ((روايات الألفه))
- ٢٨٦ ((قوانين على خلاف قانون الله))
- ٢٨٦ اشاره
- ٢٩٤ ((حوار مع محافظ كربلاء المقدسه))
- ٢٩٦ ((مقومات إرجاع القانون الإلهي))
- ٢٩٦ ((حق الحياه))
- ٢٩٧ ((حق الحريه))
- ٢٩٨ ((حق التساوي))
- ٣٠٠ ((حق العداله))
- ٣٠١ ((حق التحاكم وأصاله البراءه))

٣٠٣ ((أصاله الصحه))
٣٠٣ ((حق عدم التعذيب))
٣٠٤ ((حق العرض والسمعه))
٣٠٤ ((حق اللجوء))
٣٠٤ ((حق الأقليات))
٣٠٧ ((حق المشاركة))
٣٠٧ ((حق حرية الفكر والمعتقد))
٣٠٩ ((حق الدعوه والتبليغ))
٣٠٩ ((حق الاقتصاد))
٣١٢ ((حق المملكيه))
٣١٣ ((حق العامل))
٣١٤ ((حق الإنسانيه))
٣١٤ ((حق الزواج))
٣١٧ ((حق الأمه على الدوله))
٣١٨ المحتويات
٣٣٠ تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

الجزء الأول بعد المائة

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الدوله الإسلاميه

الجزء الأول

ص: ٣

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ _ ١٩٨٩ م

دار العلوم: طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسى

ص: ٤

كتاب الدولة الإسلامية

الجزء الأول

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

المقدمة

المقدمة بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب وهو (الفقه: الدولة الإسلامية) بصدد بيان الخطوط العريضة للدولة الإسلامية، مع ذكر بعض الأدلة الدالة على الكيفية الشرعية التي نذكرها بإذن الله سبحانه وتعالى، والله المستعان.

ص:٧

((الهدف فى الدوله الإسلاميه))

(مسأله): الهدف للدوله الإسلاميه العالميه التى تعمل جاهده لأجل الإسلام، أمور:

((إرجاع الأمة الواحده والدوله الموحده))

((إرجاع الأمة الواحده والدوله الموحده))

الأول: إرجاع الأمة الواحده، حيث إن المسلمين أمة واحده كما قال سبحانه: ((وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)) (١)، وقد جعل الرسول (صلى الله عليه وآله) الأمة واحده من أول يوم أسس الدوله الإسلاميه، فهناك كانت حدود جغرافيه بين العشائر، كبنى تميم وبنى كلاب مثلاً، وبين البلاد كمكه والطائف، وبين الدول كالبحرين والحجاز، بالإضافة إلى حدود كانت متجذره فى النفوس من جهه اللغه أو القوم أو ما أشبه ذلك، وقد جعلها الرسول (صلى الله عليه وآله) أمة واحده تحتوى خريطه اليوم لتلك الأمة الواحده التى كونها الرسول (صلى الله عليه وآله) فى الحجاز واليمن الشمالى واليمن الجنوبى وإلى الأردن، حيث افتتح (صلى الله عليه وآله) قلعه الأكيذر القريبه من هناك، ومن الكويت حيث كانت أراضي مسكونه بالقبائل، إلى البحرين، إلى غيرها من بلاد الخليج التى دخلت تحت طاعه الرسول (صلى الله عليه وآله) فى العشر سنوات التى كان النبى (صلى الله عليه وآله) فيها فى المدينه المنوره حتى التحق بالرفيق الأعلى.

وبعد الرسول (صلى الله عليه وآله) بقيت الدوله واحده وأخذت فى التوسع إلى زمان المختار، حيث تشطرت الدوله إلى النصف الشرقى الذى صار بيد المختار، والنصف الغربى الذى كان بيد الأمويين، وذلك لما رأى المسلمون من كثره مظالم الأمويين فانخرطوا تحت لواء المختار الثقفى (رحمه الله).

ثم ارتجعت الدوله بعد انشطار آخر بسبب ابن الزبير الذى دام

حكّمه زهاء خمس عشرة سنة إلى دوله واحده، حيث انشطرت مره ثانيه فى زمان هارون العباسى إلى قسمين: قسم منها يحكمها إدريس ابن عم الإمام الصادق (عليه الصلاه والسلام)، وذلك حيث فرّ من الإرهاب العباسى الجائر إلى نواحي من إفريقيا، وقسم منها يحكمها العباسيون، ومنذ ذلك الوقت والانشطار إلى قسمين أو أقسام باقٍ إلى اليوم، حيث صارت الدوله الإسلاميه زهاء خمسين دوله فى صورته الاستقلال، أو تابعه كالجُمهوريات الإسلاميه فى الاتحاد السوفيتى.

وعليه، فالهدف الأول من عمل الدوله الإسلاميه هو: إرجاع الدوله الواحده بإذن الله سبحانه وتعالى.

والمسلمون حسب بعض الإحصاءات الأخيره ألف وخمسمائه مليون، وإذا أضفنا إلى ذلك بعض الأديان الأخر الموجوده فى أراضى المسلمين كأهل الكتاب ومن إليهم، يزيد هذا العدد القاطن فى الأراضى الإسلاميه.

لا يقال: كيف يمكن ذلك والحال أن قرونًا طويله مرت على المسلمين ولم تكن لهم دوله واحده.

لأنه يقال: بالإضافة إلى نصره الله تعالى لمن نصره كما وعد وهو أصدق الصادقين، نشاهد أن الهند والصين كانتا كذلك دولاً متعدده منذ قرون كثيره، ومع ذلك التحمت أجزاء تلك البلدين حتى صارتا فى الحال الحاضر دولتين كبيرتين، فإحدهما وهى الهند تشتمل على تسعمائه مليون من البشر، والأخرى وهى الصين تشتمل على ألف وثلثمائه مليون كما فى بعض الإحصاءات الأخيره، فما المانع من أن ترجع دوله المسلمين بعد التشتت فى قرون طويله إلى دوله واحده عالميه.

الثانى: إرجاع أحكام الله تعالى إلى الأمة، فإن أحكام الإسلام فى عصور الإسلام المختلفه حتى فى أيام الخلفاء المتأخرين من الأمويين والعباسيين ومن إليهم لم تكن الأمة منسلخه عن تلك الأحكام بهذا النحو الذى انسلخب الأمة عنها بعد سيطره الاستعمار على المسلمين.

فإن خلفاء الأمويين والعباسيين والعثمانيين ومن إليهم (على الأغلب النادر خلافه جداً) كانوا بأنفسهم وحواشيهم ينتهكون حرمات الإسلام بشرب الخمر، ولعب القمار، ومصادره الأموال، وقتل الأبرياء، وسجنهم وتعذيبهم، وما إلى ذلك، مما هو معروف فى التاريخ، أما أن تكون الأمة بكاملها تنتهج غير نهج الإسلام، مما أسموه الغربيون وعملاؤهم بالقانون فى قبال صريح القرآن والسنة، فذلك ما لم يحدث إلا فى أزمته الاستعمار بالحكام الذين حكموا المسلمين منذ قرن تقريباً.

فبينما يقول الله سبحانه: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) (١)، ترى الكافر المتولد فى الأوطان المحدوده بحدود جغرافيه استعماريه إنه من أهل البلد، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وبينما المسلم من غير هذا البلد أجنبى.

وبينما يقول الله سبحانه: ((وَلَا تَزْكُوتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)) (٢)، ترى حكام بلاد الإسلام يركنون إلى أشد الكفار نصباً وعداوةً وتخريباً للمسلمين ولبلادهم.

وبينما يقول الله سبحانه وتعالى: ((وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ)) (٣)، ترى حكام البلاد يجعلهم القوانين المخالفه للإسلام، يضعون الأغلال لتكبير المسلمين، فلا حريه فى زراعه أو تجاره أو عماره أو غيرها.

وبينما يقول الحديث الشريف: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم

١- سورة الحجرات: ١٠.

٢- سورة هود: ١١٣.

٣- سورة الأعراف: ١٥٧.

فهو أحق به»^(١)، ويقول: «الأرض لله ولمن عمرها»^(٢)، ترى قوانين البلاد يضرب بهذين النصين عرض الحائط، إلى غيرها وغيرها.

ومن راجع كتابي السمهودى فى البلاد العربيه، والإمامى فى إيران يرى مئات القوانين المخالفه للأحكام الإسلاميه، وكل المحاكم تتبع القوانين المستورده، وكذلك غير المحاكم من سائر دوائر الدوله.

أما تفشى السفور والخمور والقمار والغناء والربا وما أشبه فى بلاد الإسلام فشىء مدهش لم يحدث مثله حتى فى أظلم عهود الإسلام، كزمان يزيد والحجاج والمغول ومن إليهم، وحتى أن الإمام الحسين (عليه الصلاه والسلام) لو بعث حياً بإذن الله تعالى فى هذا اليوم لحارب الحكام الذين هم مستند هذه القوانين والمنفذين لها مرات ومرات كما حارب (عليه الصلاه والسلام) يزيد فى زمانه.

لا شك أن يزيد من أسوأ خلق الله سبحانه وتعالى بسبب قتله الحسين (عليه الصلاه والسلام) والذريه الطيبه والأصحاب الكرام (عليهم السلام)، وفعله بالمدينه ومكه ما هو معروف فى التاريخ، لكن لم يحدثنا التاريخ أن بلاد الإسلام فى زمان يزيد كانت تعمل بقوانين صريحه فى الكفر، والمخالفه للكتاب والسنة مائه فى المائه، فإن المسلمين فى زمان يزيد كانوا يعلمون بأحكام الإسلام على الأغلب، وإنما الخليفه وحاشيته وولاته كانوا فسقه فجره، وهذا بحث طويل لسنا بصدده الآن.

وإنما المهم أن الهدف الثانى من الدوله الإسلاميه: إقامة حكم الله سبحانه وتعالى، فى الصناعه والتجاره، والزراعه والعماره، وإبداء الرأى، وحيازه المباحات، والحريات، وإسعاف المحتاجين بسبب بيت

ص: ١٢

١-.

٢-.

المال، وتزويج العزاب، وتشغيل العاطلين، وتثقيف الأمه، وتعميم الأمن والصحة والرفاه، إلى غير ذلك فيهم مما هو مذكور في الكتب الفقيهيه، وقد ألمعنا إليه بالمناسبات في مواردها في الفقه.

((حفظ الأمه من الانهيار))

((حفظ الأمه من الانهيار))

الثالث: حفظ الأمه من الانهيار، فإن المسلمين منذ قرن أخذوا في الانهيار التام، ولا يمر يوم إلا والمسلمون في تقلص والإسلام في انحصار، فبلادهم نهب لليهود مره كما في فلسطين، وللنصارى مره كما في السودان ولبنان، وللملحدين ثالثه كما في الجمهوريات الإسلاميه التي اقتطعها الشيوعيون، وللهندوك رابعه كما في الهند حيث صارت الهند تحت حكمه كافر بعد أن كانت بيد المسلمين عشره قرون، إلى غير ذلك.

أما تحريفهم عن الإسلام ونهب خيراتهم وتقطيع بلادهم وإذلالهم وتأخيرهم وملئ السجون بهم فحدث عنها ولا حرج.

((إنماء الأمه))

((إنماء الأمه))

الرابع: إنماء الأمه في مختلف الميادين، فقد تقدم العالم في الصناعه والنظام وما أشبه تقدماً مذهلاً، بينما بقى المسلمون متأخرين بمراحل كثيره، فبينما يصنع الغرب والشرق الأقمار السابحه في أجواء الفضاء والواصله إلى القمر المنير وغيره نسي المسلمون أو تناسوا حتى إنتاج البيض والدجاج والخروف التي يعرف صنعها كل ريفى حتى في مجاهل إفريقيا، ولذا تراهم يستوردونها من الغرب والمشرق.

ولا أدل على ذلك من المعلبات واللحوم المجمده والبيض والزبد والدهن المستوردات، إلى غير ذلك.

وعلى هذا فعلى الدوله الإسلاميه إنماء الأمه حتى تصل إلى الركب العالمى، بل اللازم السير بها إلى أن تصل مقبض الزمام كما كانت كذلك منذ بزوغ الإسلام وإلى القرون الأخيره، حيث شرعت أوروبا في النهضه، وشرع المسلمون في التقهقر

والتخلف بسبب حكامه الذين لم يكن لهم همّ إلا شهواتهم، مما دام الأمر إلى اليوم، فإنك لا ترى حتى حاكماً واحداً في هذا اليوم يتجاوز همه من شهواته الجسديه، أو شهواته الوهميه، أى التابعه لقوه الوهم كالرئاسه وحب السيطره وما إلى ذلك،

وإنماء الأممه ليس بشيء سهل، بل الأمر بحاجه _ بعد استشاريه الحكم، وبعد تعدد الأحزاب الحره الإسلاميه المنتهيه إلى المرجعيه، كما ذكرنا تفضيل الأمر في ذلك في جملة من كتبنا السياسه _ إلى جمع كل مخلص من المثقفين الدينيين والزمنيين ليجدوا بالتعاون بينهما الطريق الديني الزمى الصحيح للأخذ بعضد الأممه إلى الأمام.

((توسيع الأممه وتكثيرها))

((توسيع الأممه وتكثيرها))

الخامس: توسيع الأممه، كما فعله الإسلام بزياده المسلمين بسبب التبليغ والخدمه، وقد كنا نحن المسلمين نفعل ذلك سابقاً كما يفعله التبشير المسيحي في هذا اليوم، فإن الإسلام من الأصاله والجمال بحيث إن من يراه غير معاند لا بد وأن يعتنقه.

وإنى أرى أنه لو عرض الإسلام الصحيح على الغرب والشرق وحتى على إسرائيل وكانت حملته من العاملين بالإسلام، لا أنه ((يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ))^(١)، رجعت حاله الإسلام الأولى، وأخذ الناس يدخلون في دين الله أفواجا، وقد لا يمر حتى نصف قرن إلا ورأيت أوروبا وأمريكا وغيرهما في عداد بلاد الإسلام ((وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ))^(٢).

وفى الآيات الكريمه والروايات الشريفه تصريحات ونصوص وإماعات إلى ما ذكرناه من الأهداف الخمسه للدوله الإسلاميه.

ونحن نذكر جملة من تلك الآيات والروايات من باب النموذج، أما ذكر تفاصيل المباحث المتعلقة بها من دلالات نصوصها وخصوصيات أسناد

ص: ١٤

١- سورة الشعراء: ٢٢٦.

٢- سورة إبراهيم: ٢٠، وسوره فاطر: ١٧.

رواياتها فهي بحاجة إلى بسط في القول لا تسعه هذه العاجله، والله المستعان.

((آيات وروايات في الأهداف الخمسه))

((آيات وروايات في الأهداف الخمسه))

قال سبحانه: (يا داوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) ((١)).

وقال تعالى: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ((٢)).

وقال سبحانه: (وَلْيَنْصِرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصِرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِذْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أُقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) ((٣)).

وقال تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ) ((٤)).

وقال سبحانه: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ) ((٥)).

وقال سبحانه: (وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) ((٦)).

وقال تعالى: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ) ((٧)).

ص: ١٥

١- سورة ص: ٢٦.

٢- سورة الأعراف: ١٥٧.

٣- سورة الحج: ٤٠ - ٤١.

٤- سورة محمد: ٢٢.

٥- سورة البقرة: ٢٠٥ - ٢٠٦.

٦- سورة إبراهيم: ٣٤.

٧- سورة المؤمنون: ٥٢.

وقال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) (١١).

وقال سبحانه: (لَا تَتَّخِذُوا بِيَدِيكُمْ دُونَكُمْ حَبَالًا وَدُودًا مَا عَنَتُمْ قَدَ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) (٢٢).

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ) (٣٢).

وقال سبحانه: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَ ظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (٤٤).

وقال تعالى: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٥٥).

وقال سبحانه: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) (٦٤).

((وصايا لمعاذ بن جبل))

((وصايا لمعاذ بن جبل))

وفى التواريخ: إنه لما بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) معاذ بن جبل إلى اليمن وصاه، فقال: «يا معاذ علمهم كتاب الله، وأحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة، وأنزل الناس

ص: ١٦

١- سورة الحجرات: ١٠.

٢- سورة آل عمران: ١١٨.

٣- سورة المائدة: ٥١ _ ٥٢.

٤- سورة الممتحنة: ٨ _ ٩.

٥- سورة الأنفال: ٦١.

٦- سورة النساء: ١٤١.

منازلهم، خيرهم وشرهم، وأنفذ فيهم أمر الله، ولا- تحاش في أمره ولا- ماله أحداً، فإنها ليست بولايتك ولا مالك، وأد إليهم الأمانة في كل قليل وكثير».

«وعليك بالرفق والعفو في غير ترك الحق، يقول الجاهل قد تركت من حق الله، واعتذر إلى أهل عملك من كل أمر خشيت أن يقع إليك منه عيب حتى يعذروك، وأمت أمر الجاهليه إلا ما سنّه الإسلام، وأظهر أمر الإسلام كله صغيره وكبيره، وليكن أكثر همك الصلاة، فإنها رأس الإسلام بعد الإقرار بالدين، وذكر الناس بالله واليوم الآخر، واتبع المواعظ، فإنه أقوى لهم على العمل بما يحب الله، ثم بث فيهم المعلمين، وأعد الله الذي إليه ترجع، ولا تخفف في الله لومه لائم».

«وأوصيك بتقوى الله، وصدق الحديث، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانة، وترك الخيانه، ولين الكلام، وبذل السلام، وحفظ الجار، ورحمة اليتيم، وحسن العمل، وقصر الأمل، وحب الآخرة، والجزع من الحساب ولزوم الإيمان، والفقّه في القرآن، وكظم الغيظ، وخفض الجناح، وإياك أن تشتم مسلماً، أو تطيع آثماً، أو تعصى إماماً عادلاً، أو تكذب إماماً صادقاً، أو تصدق كاذباً، واذكر ربك عند كل شجر وحجر، وأحدث لكل ذنب توبه، السر بالسر والعلانيه بالعلانيه».

«يا معاذ لولا أنني أرى أن لا نلتقى إلى يوم القيامة لقصرت في الوصيه لكنني أرى أن لا نلتقى أبداً».

«ثم اعلم يا معاذ: إن أحبكم إلى من يلقاني على مثل الحال التي فارقنتني عليها».

((وصايا لعمر بن حزم))

((وصايا لعمر بن حزم))

ولما بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) عمرو بن حزم والياً على بني الحارث، كتب له كتاباً عهد إليه بما نصه كما ذكره

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا بيان من الله ورسوله: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)) (١)، عهد من محمد النبي رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن»:

«أمره بتقوى الله في أمره كله، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأمره أن يأخذ بالحق كما أمره الله، وأن يبشر الناس بالخير، ويأمرهم به، ويعلم الناس القرآن، ويفقههم فيه، وينهى الناس فلا يمس القرآن إنسان إلا وهو طاهر، ويخبر الناس بالذى لهم والذى عليهم، ويلين للحق، ويشتد عليهم في الظلم، فإن الله كره الظلم ونهى عنه، فقال: ((أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)) (٢)، ويبشر الناس بالجنة ويعملها، وينذر الناس بالنار وعملها، ويستألف الناس حتى يفقهوا في الدين، ويعلم الناس معالم الحج وسنته وفريضة، وما أمر الله به في الحج الأكبر والحج الأصغر وهو العمرة، وينهى الناس أن يصلى أحد في ثوب واحد صغير إلا أن يكون ثوباً ينثى طرفيه على عاتقه، وينهى الناس أن يحتبى أحد في ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء، وينهى أن يعقص أحد شعر رأسه في قفاه، وينهى إذا كان بين الناس يصبح عن الدعاء إلى القبائل والعشائر، وليكن دعواه إلى الله عز وجل وحده لا شريك له، فمن لم يدع إلى الله ودعا إلى القبائل والعشائر فليقطعوا بالسيف حتى تكون دعواه إلى الله وحده لا شريك له، ويأمر الناس بأسباغ الوضوء».

إلى أن قال: «وأمر بالصلاة لوقتها، وإتمام الركوع والسجود والخشوع، ويغسل بالصبح، ويهجر بالهاجره حين تميل الشمس، وصلاة العصر والشمس في الأرض مدبره، والمغرب حين يقبل الليل، لا يؤخر حتى تبدو النجوم في السماء، والعشاء أول الليل، وأمر بالسعى إلى الجمعة

ص: ١٨

١- سورة المائدة: ١.

٢- سورة هود: ١٨.

إذا نودى لها، والغسل عند الرواح إليها، وأمره أن يأخذ من المغانم خمس الله، وما كتب على المؤمنين في الصدقة من العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء، وعلى ما سقى القرب نصف العشر، وفي كل عشر من الإبل شاتان، وفي كل عشرين أربع شياه، وفي كل أربعين من البقر بقرة، وفي كل ثلاثين من البقر تبع، جذع أو جذعه، وفي كل أربعين من الغنم سائبه وحدها شاه، فإنها فريضة الله لتفترض على المؤمنين في الصدقة، فمن زاد خيراً فهو خير له».

«وإنه من أسلم من يهودى أو نصرانى إسلاماً خالصاً من نفسه ورغب في الإسلام فإنه من المؤمنين، له مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم، ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فإنه لا يرد عنها، وعلى كل حال، ذكر أو أنثى حر أو عبد دينار واف، أو عوضه ثياباً، فمن أدى ذلك فإن له ذمه الله وذمه رسوله، ومن منع ذلك فإنه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين جميعاً، صلوات الله على محمد، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته»، انتهى عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى هنا.

((يسر ولا تعسر))

((يسر ولا تعسر))

وفي روايه: إنه (صلى الله عليه وآله) قال لمعاذ: «فأخبرهم إن الله قد فرض عليهم صدقه تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بين الله حجاب»^(١).

وفي روايه أخرى: إنه (صلى الله عليه وآله) قال له: «يسر ولا تعسر، وبشر ولا تنفر»^(٢).

((عهد مع اليهود))

((عهد مع اليهود))

وذكر المؤرخون أنه كتب النبي (صلى الله عليه وآله) عهداً لليهود، حين كان في المدينة، وفي ذلك العهد ما نصه:

«وإن يهود بنى عوف

ص: ١٩

١ - .

٢ - .

أمه مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم وإلا من ظلم وأثم» (١).

((مع نصارى نجران))

((مع نصارى نجران))

كما ذكروا: إنه (صلى الله عليه وآله) كتب لأهل نجران وكانوا من النصارى، وقصه المبالهه فى هذا الصدد مشهوره، ما نصه:

«والنجران وحاشيتها جوار الله وذمه محمد النبى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أنفسهم وملتهم وأرضهم وأموالهم وغائبهم وشاهدهم وغيرهم وبعثهم وأمثلتهم، لا يغيروا ما كانوا عليه، ولا يغير حق من حقوقهم وأمثالهم، لا يفتن أسقف من أسقفية، ولا راهب من رهبانيتها، ولا واقه من وقاهيته على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير».

والواقه عباره عن ولى العهد فى تلك اللغه كما ذكروا.

((مع أهل أيله))

((مع أهل أيله))

وفى كتابه: (صلى الله عليه وآله) إلى أهل أيله ما نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذه أمنة من الله ومحمد النبى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليوحنه بن روبه وأهل أيله ولسفنههم ولسيارتهم ولبحرهم ولبرهم، ذمه الله وذمه محمد النبى (صلى الله عليه وآله) ولمن كان معهم من كل مار الناس من أهل الشام واليمن وأهل البحر».

((روايات أخرى))

((مع أهل أيله))

وفى نهج البلاغه: «اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذى كان منا منافسه فى سلطان، ولا التماس شىء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح فى بلادك، فإمن المظلومون من عبادك، وتقام المعطله من حدودك» (٢).

وقال عبدالله بن عباس: دخلت على أمير المؤمنين (عليه السلام) بنى قار وهو يخصف نعله، فقال لى: «ما قيمه هذه النعل»، فقلت: لا قيمه لها، فقال (عليه السلام): «والله لهى أحب إلى من

إمرتكم إلا أن أقيم أو أدفع باطلاً»(١).

وقال (عليه الصلاة والسلام) كما في (نهج البلاغه)، من رد ادعاء الخوارج: «هؤلاء يقولون: لا إمره إلا الله، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، يجمع به الفىء، ويقاتل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح بر ويستراح من فاجر»(٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام) في خطبته (الشقشقيه) المشهوره: «لولا حضور الحاضر، وقيام الحجه بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظه ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفته عنز»(٣).

وقال (عليه الصلاة والسلام) فيما ذكره من أموال أعطيت غير مشروعه: «والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الأماء لرددته، فإن في العدل سعه، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»(٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «إنه ليس على الإمام مما حمل من أمر ربه إلا البلاغ في الموعظه، والاجتهاد في النصيحه، والإحياء للسنه، وإقامه الحدود على مستحقيها، وإصدار السهمان على أهلها»(٥).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «لابد للأمة من إمام يقول بأمرهم، فيأمرهم وينهاهم، ويطبق فيهم الحدود، ويجاهد العدو، ويقسم الغنائم، ويفرض الفرائض، ويعرفهم أبواب ما فيه صلاحهم، ويحذرهم ما فيه مضارهم، إذ كان الأمر والنهي أحد أسباب بقاء الخلق، وإلا سقطت الرغبة والرهبه، ولم يرتدع أحد، ولفسد

ص: ٢١

- ١ - .
- ٢ - .
- ٣ - .
- ٤ - .
- ٥ - .

التدبير، كان ذلك سبباً لهلاك العباد، فتمام أمر البقاء والحياء والطعام والشراب والمسكن والملابس والمناكح من النساء والحلال والحرام الأمر والنهي، إذ كان سبحانه لم يخلقهم بحيث يستغنون عن جميع ذلك، ووجدنا أول المخلوقين وهو آدم (عليه السلام) لم يتم له البقاء والحياء إلا بالأمر والنهي» (١).

وقال (عليه الصلاة والسلام) في كتاب كتبه إلى معاوية: «الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل، ضالاً كان أو مهتدياً، مظلوماً كان أو ظالماً، حلال الدم أو حرام الدم، أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنة، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، ويأخذ للمظلوم من الظالم حقه، ويحفظ أطرافهم، ويجيب فيئهم، ويقيم حجتهم ويجيب صدقاتهم» (٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل، هدى وهدى، فأقام سنه معلومه، وأمات بدعه مجهوله» (٣).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «على الإمام أن يعلم أهل ولايته حدود الإسلام والإيمان» (٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «إن لى عليكم حقاً ولكم على حق، فأما حقكم على فالنصيحه لكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كى لا- تجهلوا، وتأديبكم كى ما تعلموا، وأما حقى عليكم فالوفاء، بالبيعه، والنصيحه فى المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعه حين آمركم» (٥).

ص: ٢٢

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .
- ٥- .

وقال (عليه الصلاة والسلام): «مكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه، فإذا انقطع تفرق الخرز وذهب، ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً»^(١).

إلى غيرها من الكلمات الكثيره المذكوره فى (نهج البلاغه) وغيره، خصوصاً كتابه إلى مالك الأشر حيث ولاه مصر، مما لا داعى إلى ذكر جميعه.

وعن الباقر (عليه السلام)، إنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تصلح الإمامه لرجل إلا فيه ثلاث خصال، ورع يحجزه عن معاصى الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولايه على من يلى حتى يكون لهم كالوالد الرحيم»^(٢).

وفى روايه أخرى، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «اتقوا الحكومه فإن الحكومه إنما هى للإمام العالم بالقضاء، العادل فى المسلمین، لنبى أو وصى نبى»^(٣).

وفى خبر الفضل بنى شاذان، عن الرضا (عليه الصلاة والسلام)، قال: «فإن قال: فلم جعل أولى الأمر وأمر بطاعتهم»^(٤)، على ما تقدم.

وفى روايه أخرى، عنه (عليه الصلاة والسلام)، قال: «إن الإمامه زمام الدين، ونظام المسلمین، وصلاح الدنيا، وعز المؤمنین، إن الإمامه أسس الإسلام النامى، وفرعه السامى، بالإمام تمام الصلاة والزكاه، والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفیء والصدقات، وإقامه الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف، الإمام يحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمه والموعظه الحسنه والحجه البالغه»^(٥).

ص: ٢٣

- ١ - .
- ٢ - .
- ٣ - .
- ٤ - .
- ٥ - .

((إقامه الحكومه الإسلاميه بشروطها))

(مسأله): إقامه حكم الإسلام فى زمن الغيبه بواسطه نواب الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) الجامعين لشرائط الفتوى، من أوجب الواجبات، وذلك لأمر:

((الإسلام دين ودنيا))

((الإسلام دين ودنيا))

الأول: إن الإسلام دين ودنيا، قال سبحانه: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا) (١)، والحسنه مطلقه، إذ يراد بها حسنه واحده أو عدده حسنات، كما ذكرنا ذلك فى الأصول.

ومن أهم الحسنه إقامه الدوله الإسلاميه، إذ بدونها لا- تقام الأحكام، ويعطل كثير من شرائع الإسلام، كما هو واضح، وفى الحديث: «ليس منا من ترك آخرته لدنياه، وليس منا من ترك دنياه لآخرته» (٢).

((التأسى بالأنبياء))

((التأسى بالأنبياء))

الثانى: الأسوه بالأنبياء السابقين (عليهم السلام)، بضميمه استصحاب الشرائع السابقه فيهم، فإن من قدر منهم على إقامه دين الله سبحانه والأخذ بالحكم فعل ذلك بكل ما أوتى قوه، سبحانه: ((إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا)) (٣).

وقال تعالى: (وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ) (٤).

وقال سبحانه: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا) (٥).

وقال تعالى فى داود (عليه السلام): (وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَّلَ الْخِطَابِ) (٦).

وقال تعالى فى سليمان (عليه السلام): (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي) (٧).

٣- سورة البقره: ٢٤٧.

٤- سورة البقره: ٢٥١.

٥- سورة المائده: ٢٠.

٦- سورة ص: ٢٠.

٧- سورة ص: ٣٥.

وقال تعالى: (فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) (١).

وقال سبحانه في قصه يوسف (عليه السلام): (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ) (٢).

وقد ورد في الأحاديث ما يدل على ذلك مما لا حاجة إلى ذكره، وقصصهم (عليهم الصلاة والسلام) موجوده في كتاب قصص الأنبياء من البحار وغيره.

((التأسي برسول الله والعترة عليهم السلام))

((التأسي برسول الله والعترة عليهم السلام))

الثالث: الأسوة برسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإنه طبق الإسلام بما لا يحتاج إلى الدليل لوضوحه، وكذلك فعل على (عليه الصلاة والسلام) والحسن (عليه الصلاة والسلام)، أما سائر الأئمة (عليهم السلام) فلم يمهلهم الأعداء على التطبيق.

((دليل العقل على الحكم))

((دليل العقل على الحكم))

الرابع: دليل العقل، فإن الأمر دائر: بين الفوضى والهرج والمرج، وبين قياده الظلمه، وبين حكم العدول خلفاء الرسول (صلى الله عليه وآله) بقوله: «اللهم ارحم خلفائي»، ونواب الأئمة (عليهم الصلاة والسلام).

ولا شك أن العقل يدل على الثالث دون الأولين.

ويؤيده جملة من الروايات: ففي شرح ابن الميثم البحراني، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: «الإمام الجائر خير من الفتنة».

وعنه (صلى الله عليه وآله) أيضاً: «إن الله ليؤيد هذا الدين بقوم لا خلاق لهم في لهم في الآخرة».

وفي روايه أخرى: «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاسق».

ص: ٢٥

١- سورة النساء: ٥٤.

٢- سورة يوسف: ١٠١.

وفى الغرر والدرر للآمدى، عن على (عليه الصلاة والسلام) إنه قال: «الظلوم الغشوم خير من فتنه تدوم».

وفى البحار، عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، قال: «أسد حطوم خير من سلطان ظلوم، وسطان ظلوم خير من فتنه تدوم»^(١).

((دلالة الروايات))

((دلالة الروايات))

الخامس: الروايات المتواترة الدالة على ذلك بمختلف الألفاظ، بالمعلوم أو غير العموم:

مثل ما عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ساعة إمام عدل أفضل من عباده سبعين سنة، وحد يقام الله فى الأرض أفضل من مطر أربعين صباحاً»^(٢).

وعن على (عليه الصلاة والسلام): «أفضل ما من الله سبحانه به على عباده علم وعقل وملك وعدل»^(٣). كما فى (الغرر والدرر).

وعنه (عليه الصلاة والسلام): «إمام عادل خير من مطر وابل»^(٤).

وعنه (عليه الصلاة والسلام): «ليس ثواب عند الله سبحانه أعظم من ثواب السلطان العادل والرجل المحسن»^(٥).

وفى روايه الفضل بن شاذان التى رواها عن الإمام الرضا (عليه الصلاة والسلام)، قال: «فإن قال: فلم جعل أولوا الأمر وأمر بطاعتهم، قيل: لعل كثيره، منها: إن الخلق أما وقفوا على حد محدود، وأمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد، لما فيه من فسادهم، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم أميناً، يمنعهم من التعدى والدخول فيما حظر عليهم، لأنه لو لم كن ذلك كذلك لكان أحد لا- يترك لذته ومنفعته لفساد غيره، فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد، ويقيم فيه الحدود والأحكام، ومنها: إنا لا نجد فرقه من الفرق ولا مله من الملل بقوا

ص: ٢٦

١- .

٢- .

٣- .

٤- .

٥- .

وعاشورا إلا بقيم ورئيس، لما لا بد لهم منه في أمر الدين والدنيا، فلم يجز في حكمه الحكيم أن يترك الخلق مما يعلم أنه لا بد لهم منه ولا قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوهم، ويقسمون به فيئهم، لهم جمعهم وجماعتهم، ويمنع ظالمهم من مظلومهم، ومنها أنه لو لم يجعل لهم إماماً قيماً أميناً حافظاً مستودعاً لدرست المله، وذهب الدين، وغيرت السنه والأحكام، ولزاد فيه المبطلون، ونقص منه الملحدون، وشبهوا ذلك على المسلمين، لأننا قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم واختلاف أهوائهم وتشتت أنحائهم، فلو لم يجعل لهم قيماً حافظاً لما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله) لفسدوا على نحو ما بينا، وغيرت الشرائع والسنن والأحكام والإيمان، وكان في ذلك فساد الخلق أجمعين» (١).

وعن أبي البختری، قال: دخل رجل المسجد فقال: لا حكم إلا لله، فقال على (عليه السلام): «لا حكم إلا لله، إن وعد الله حق، ولا يستخفنك الذين لا يوقنون، فما تدررون ما يقولون، هؤلاء يقولون: لا إماره أيها الناس، إنه لا يصلحكم إلا أمير بر أو فاجر، قالوا: هذا البر قد عرفناه فما بال الفاجر، فقال: يعمل المؤمن، ويقسم فيئكم، ويجاهد عدوكم، ويؤخذ للضعيف من القوى، أو قال: من الشديد منكم» (٢)، كذا في كتاب الجمل.

وفى (نهج البلاغه) قال: من كلام له (عليه السلام) في الخوارج لما سمع قولهم لا حكم إلا لله، قال (عليه السلام): «كلمه حق يراد بها الباطل، نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا إمره إلا لله،

وأنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ فيها الأجل، ويجمع به الفىء، يقاتل به العدو، وتؤمن به السبل، وتؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر» (١١).

وفى روايه أخرى إنه (عليه السلام) لما سمع تحكيمهم قال: «حكم الله انتظر فيكم»، قال: «أما الإمره البره فيعمل فيها التقى، وأما الإمره الفاجره فيتمتع فيها الشقى إلى أن تنقطع مدته وتدرك منيته» (٢).

وفى المحكم والمتشابه، عن تفسير النعمانى، عن أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام)، قال: «الأمر والنهى وجه واحد، لا يكون معند من معانى الأمر إلا- ويكون بعد ذلك نهى، ولا- يكون وجه من وجوه النهى إلا ومقرون به الأمر، قال الله تعالى: ((يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ)) (٣)، وأخبر سبحانه أن العباد لا- يحيون إلا بالأمر والنهى، كقوله تعالى: ((وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ)) (٤)، ومثله قوله تعالى: ((وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ)) (٥)، فالخير هو سبب البقاء والحياه، وفى هذا أوضح دليل على أنه لا بد للأمة من إمام يقوم بأمرهم، فيأمرهم وينهاهم، ويقيم فيهم الحدود، ويجاهد فيهم العدو، ويقسم الغنائم، ويفرض الفرائض، ويعرفهم أبواب ما فيه صلاحهم، ويحذرهم ما فيه مضارهم، إذ كان الأمر والنهى أحد أسباب بقاء الخلق، وإلا سقطت الرغبه والرهبه، ولم يرتدع ولفسد التدبير، وكان ذلك سبباً لهلاك العباد، وتمام أمر البقاء والحياه فى الطعام والشراب والمسكن والملابس والمناكح من النساء، والحلال والحرام والأمر والنهى، إذ كان سبحانه لم يخلقهم بحيث يستغنون عن جميع ذلك، ووجدنا أول المخلوقين

ص: ٢٨

١- .

٢- .

٣- سورة الأنفال: ٢٤.

٤- سورة البقره: ١٧٩.

٥- سورة الحج: ٧٧.

وهو آدم (عليه السلام) لم يتم له البقاء والحياه إلا بالأمر والنهي»(1)، إلى آخر الحديث.

وفى كتاب سليم بن قيس: إن علياً (عليه الصلاة والسلام) قال فى حديث له: والجواب فى حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل، ضالاً كان أو مهتدياً، مظلوماً كان أو ظالماً، حلال الدم أو حرام الدم، أن لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنة، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، ويأخذ للمظلوم من الظالم حقه، ويحفظ أطرافهم، ويحبي فيئهم، ويقيم حجتهم، ويحبي صدقاتهم، ثم يحتكمون إليه فى إمامهم المقتول ظلماً، ليحكم بينهم بالحق، فإن كان إمامهم قتل مظلوماً حكم لأوليائه بدمه، وإن كان قتل ظالماً نظر كيف الحكم فى ذلك، هذا أول ما ينبغى أن يفعلوه، أن يختاروا إماماً يجمع أمرهم إن كانت الخيره لهم، ويتابعوه ويطيعوه إن كانت الخيره إلى الله عز وجل وإلى رسوله (صلى الله عليه وآله) فإن الله قد كفاهم النظر فى ذلك والاختيار، ورسول الله (صلى الله عليه وآله) قد رضى لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتباعه، وقد بايعنى الناس بعد قتل عثمان، وبايعنى المهاجرون والأنصار بعد ما تشاوروا فى ثلاثه أيام، وهم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، وعقدوا إمامتهم، ولى ذلك أهل بدر والسابقه من المهاجرين والأنصار، غير أنهم بايعوهم قبلى على غير مشوره من العامه، وإن بيعتى كانت بمشوره من العامه، فإن كان الله جل اسمه جعل الاختيار إلى الأمه وهم الذين يختارون وينظرون لأنفسهم واختيارهم لأنفسهم ونظرهم لها خير

ص: ٢٩

لهم من اختيار الله ورسوله لهم، وكان من اختاروه وبايعوه بيعته بيعة هدى وكان إماماً واجباً على الناس طاعته، فقد تشاوروا في، واختاروني بإجماع منهم، وإن كان الله عز وجل الذى يختار وله الخيره فقد اختارنى للأمة، واستخلفنى عليهم، وأمرهم بطاعتي ونصرتى فى كتابه المنزل، وسنه نبيه (صلى الله عليه وآله)، فذلك أقوى لحجتي وأوجب لحقي» الحديث.

وعن السكونى، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «صنفتان من أمتي، إذا صلحا صلحت أمتي، وإذا فسدا فسدت أمتي، قيل: يا رسول الله ومن هما، قال: الفقهاء والأمرء».

وعن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «ثلاث لا يغفل عليهن قلب امرؤ مسلم، إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم، فإن دعوتهم محيطه من ورائهم، المسلمون أخوه تنكافؤ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم».

وعن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «من فارق جماعه المسلمين قيد شبر فقد خلع ربه الإسلام عن عنقه».

وعن أمالي المفيد بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): اسمعوا وأطيعوا لمن ولاه الله الأمر، لأنه نظام الإسلام.

وفى نهج البلاغه: «فرض الله الإيمان تطهيراً من الشرك»، إلى أن

قال: «والإمامه نظاماً للأمة، والطاعة تعظيماً للإمامه».

وعن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «من فارق جماعه المسلمين ونكث صفقه الإمام جاء إلى الله أجذم».

وفى (نهج البلاغه) أيضاً: «ألزموا السواد الأعظم، فإن يد الله على الجماعه، وإياكم والفرفه، فإن الشاذ من الناس للشيطان، كما أن الشاذ من الغنم للذئب، الا من دعى إلى هذا الشعار فاقتلوه ولو كان تحت عمامتى هذه».

وفيه أيضاً، عنه (عليه الصلاه والسلام): «إن هؤلاء قد تمالوا على سخطه أمارتى، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم، فإنهم إن تمموا على فياله هذا الرأى انقطع نظام المسلمين».

وفيه أيضاً، عن على (عليه الصلاه والسلام) قال: «ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضممه، فإذا انقطع النظام تفرق الخرز وذهب، ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً».

وفيه أيضاً، إنه (عليه الصلاه والسلام) قال: «وأعظم ما افترض الله سبحانه من تلك الحقوق حق الوالى على الرعيه، وحق الرعيه على الوالى، فريضه فرضها الله سبحانه لكل على كل، وجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعيه إلا بصلاح الولاه، ولا يصلح الولاه إلا باستقامه الرعيه، فإذا أدت الرعيه إلى الوالى حقه، وأدى الوالى إليها حقها عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدمت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع فى بقاء الدوله، ويئست مطامع الأعداء، وإذا

غلبت الرعيه واليهها، أو أجحف الوالى برعيته اختلفت هنالك الكلمه، وظهرت معالم الجور، وكثر الإذلال فى الدين، وتركت محاج السنن، فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، ولا- يستوحش لعظيم حق عطل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالک تذلل الأبرار، وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله عند العباد».

وفيه أيضاً، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول فى غير موطن: «لم تقدرس أمه لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتبع».

وفى اختصاص المفيد، إنه قد روى بعضهم عن أحدهم (عليهم السلام) إنه قال: «الدين والسلطان أخوان توأمان، لا بد لكل واحد منها من صاحبه، والدين أسس والسلطان حارس، وما لا أسس له منهدم، وما لا حارس له ضائع».

وعن على (عليه الصلاه والسلام) إنه قال: «لا بد من أماره ورزق للأمر، ولا بد من عريف ورزق للعريف، ولا بد من حاسب ورزق للحاسب، ولا بد من قاض ورزق للقاضى، وكره أن يكون رزق القاضى على الناس الذين يقضى لهم، ولكن من بيت المال».

وفى تحف العقول، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام)، قال: «لا- يستغنى أهل كل بلد عن ثلاثه يسعى إليهم فى أمر دنياهم وأخرتهم، فإن عدموا ذلك كانوا همجاً، عالم ورع، وأمير خير مطاع، وطبيب بصير ثقه».

وعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «كل من دان الله عز وجل بعباده يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضال متحير»، إلى أن قال: «والله يا محمد، من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عز وجل ظاهر عادل أصبح ضالاً- تائهاً، وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق، واعلم يا محمد إن أئمة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله فضلوا وأضلوا».

وعن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «من مات وليس عليه إمام حي ظاهر مات ميتة جاهلية».

وعن أبي الجارود، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من مات وليس عليه إمام حي ظاهر مات ميتة جاهلية».

بناءً على أن هذه الروايات أعم من الأئمة (عليه السلام) في زمان حياتهم وظهورهم، ومن الفقهاء وهم خلفائهم ونوابهم في زمان الغيبة كزماننا هذا.

لا يقال: كيف يكون موت من لم يعرف الفقيه العادل المنصوب من قبلهم (عليهم الصلاة والسلام) ميتة جاهلية.

فإنه يقال: قد ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله): «من مات بغير وصيه مات ميتة جاهلية»، فالجاهلية أعم من ترك الأصول أو الفروع، فعدم معرفه الإمام المعصوم (عليه السلام) ميتة جاهلية شديده لعدم معرفه الأصول، وعدم معرفه غيره ليس من قبيل ما ذكرته لمعصوم.

وعن حفص بن عون في مرفوعته، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ساعة إمام عدل أفضل من عباده سبعين سنة،

وحد يقام لله فى الأرض أفضل من مطر أربعين صباحاً».

وقد ذكرنا فى بعض كتبنا الفقهية: أن الحد ليس فقط ما ذكره الفقهاء فى كتاب الحدود، بل كل حد مرتبط بعباده أو معاملته أو ما أشبهه.

وعنه (صلى الله عليه وآله) قال: «يوم واحد من سلطان عادل خير من مطر أربعين يوماً، وحد يقام فى الأرض أزكى من عباده ستين سنة».

وفى (نهج البلاغه)، قال (عليه الصلاة والسلام): «فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدى وهُدَى، فأقام سنَّه معلومه، وأمات بدعه مجهوله، وإن شر الناس عند الله إمام جائر غلَّ وغلَّ به، فأمات سنه مأخوذه، وأحى بدعه متروكه».

وعن دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ولاية أهل العدل الذين أمر الله بولايتهم وتوليتهم وقبولها والعمل لهم فرض من الله عز وجل وطاعتهم واجبه، ولا- يحل لمن أمره بالعمل لهم أن يتخلف عن أمرهم، وولاية أهل الجور وأتباعهم والعاملون لهم فى معصية الله غير جائزه لمن دعوه إلى خدمتهم والعمل لهم وعونهم ولا القبول منهم».

وفى تحف العقول، عنه (عليه السلام) قال: «فوجه الحلال من الولاية، ولاية الوالى العادل الذى أمر الله بمعرفته وولايته، والعمل لهم فى ولايته وولايته وولايته وولايته بوجه ما أمر الله به الوالى العادل بلا زيادة فيما أنزل الله به ولا نقصان منه ولا تحريف لقوله ولا تعد لأمره إلى غيره، فإذا صار الوالى والى عدل بهذه الجهة فالولاية

له والعمل معه ومعونته فى ولايته وتقويته حلال محلل، وحلال الكسب معهم، ذلك أن فى ولايه والى العدل وولائه إحياء كل حق وكل عدل، وإماته كل ظلم وجور وفساد، فلذلك كان الساعى فى تقويه سلطانه، والمعين له على ولايته ساع إلى طاعه الله مقويًا لدينه».

ومن المعلوم أن الفقهاء العدول هم ولاه من قبل الوالى المنسوب من الله سبحانه بالنص، فإن الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليهم السلام) هم منصوبون من قبل الله سبحانه وتعالى بالنص، والفقهاء العدول الجامعون للشرائط هم منصوبون من قبلهم بالعموم.

وعن الصادق (عليه الصلاه والسلام): «الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك».

وعن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): P يوم ندعوا كل أناس بإمامهم (O)، قال: «إمامهم الذى بين أظهرهم، وهو قائم أهل زمانه».

وعن عجلان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «ثلاثة يدخلهم الله الجنة بغير حساب، وثلاثة يدخلهم الله النار بغير حساب، فأما الذين يدخلهم الله الجنة بغير حساب: فإمام عادل، وتاجر صدوق، وشيخ أفنى عمره فى طاعه الله عز وجل، وأما الثلاثة الذين يدخلهم الله النار بغير حساب: فإمام جائر، وتاجر كذوب، وشيخ زان».

وعن الشحام، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «من تولى أمراً من أمور الناس فعدل، وفتح بابه، ورفع ستره، ونظر فى أمور

ص: ٣٥

الناس، كان حقاً على الله عز وجل أن يؤمن روعته يوم القيامة ويدخله الجنة».

وفى الغرر والدرر، كلمات متعددة عن الإمام أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) فى هذا الموضوع يفيد ما نحن فيه، مثل:

وقوله (عليه الصلاة والسلام): «إذا بنى الملك على قواعد ودعم بدعائم العقل نصر الله مواليه وخذل معاديه».

وقوله (عليه السلام): «العلماء حكام على الناس».

وقوله (عليه الصلاة والسلام): «دوله العادل من الواجبات».

وقوله (عليه السلام): «أفضل ما منَّ الله سبحانه به على عباده علم وعقل وملك وعدل».

وقوله (عليه الصلاة والسلام): «ليس ثواب عند الله سبحانه أعظم من ثواب السلطان العادل والرجل المحسن».

وقوله (عليه الصلاة والسلام): «من حسنت سياسته وجبت طاعته».

وقوله (عليه الصلاة والسلام): «إمام عادل خير من مطر وابل».

وقوله (عليه السلام): «من أعود الغنائم دوله الأكارم».

وقوله (عليه السلام): «أجل الملوك من ملك نفسه وبسط عقله».

وقوله (عليه السلام): «خير الملوك من أمات الجور وأحيى العدل».

وقوله (عليه السلام): «أفضل الملوک من حسن فعله ونيته، وعدل في جنده ورعيته».

ومن المعلوم أن المراد بالملك من يملك الأمر أعم من الملك الاصطلاحي وإن أمكن الجمع بينهما شرعاً أيضاً، كما في بعث الله سبحانه طالوت ملكاً، بينما كان النبي موجوداً، وقال سبحانه في آية أخرى: ((وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ)) (١).

وفي روايات كثيرة قد تعدو الخمسين في باب: القضاء، والشهادات، والحدود، والديات، والقصاص، وغيرها لفظ (الإمام) الذي يظهر من بعض القرائن الداخليه والخارجيه أن المراد به في أشباه هذه الموارد فقط الأعم من الإمام المنصوص ونوابه في حال الحضور والغيبه.

فإن الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلياً والحسن (عليهما السلام) في زمان قيامهم كان لهم نواب في البلاد البعيده، فكان حكمهم في إجراء الأحكام تابعاً لهم (عليهم السلام)، وأى فرق بين زمان الحضور وزمان الغيبه في ذلك.

((من أدله تولى الفقهاء العدول))

إشاره

((من أدله تولى الفقهاء العدول))

وبالإضافه إلى الأدله السابقه التي ذكرناها إجمالاً في الأمر مؤيدات، وأحياناً تكون أدله للتولى في زمان الغيبه من قبل الفقهاء العدول وهى أمور:

((القيام بالأمر مع وجود الناصر))

((القيام بالأمر مع وجود الناصر))

الأول: ما في (نهج البلاغه) عن علي (عليه الصلاه والسلام): «أما والذي فلق الحبه، وبرئ النسمه، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجه بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظه ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها».

مما يدل على وجوب الأمر على العلماء إن وجدوا الناصر.

ص: ٣٧

وفيه أيضاً عنه (عليه الصلاة والسلام): سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول في غير موطن: «لن تقدر أمه لا- يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتبع»، وقد تقدم.

((روايات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر))

((روايات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر))

الثالث: ما ذكره في روايات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما هو فوق التواتر، ونحن نذكر جملة منها على سبيل النموذج:

فعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث قال: «فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومه لائم، فإن اتعضوا وإلى الحق رجعوا فلا- سبيل عليهم»، ((إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) (١)، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، وأبغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطاناً ولا باغين مالاً، ولا مريدين بالظلم ظفرًا حتى يرجعوا إلى الله ويمضوا على طاعة الله.

وعن يحيى الطويل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «ما جعل الله بسط اللسان وكف اليد، ولكن جعلهما يبسطان معاً ويقبضان معاً».

وعن الطوسي (رحمه الله)، قال: أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «ومنهم التارك لأنكار المنكر بقلبه ولسانه ويده وهو ميت بين الأحياء».

وفي (نهج البلاغه) عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال: «من أهد سنان الغضب لله قوى على قتل أشداء الباطل».

وفي روايه عنه (عليه الصلاة والسلام) إنه قال لأصحابه: «أيها

ص: ٣٨

المؤمنون، إنه من رأى عدواناً يعمل به ومنكراً يدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ، ومن أنكره بلسانه فقد أجر وهو أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمه الله العليا وكلمه الظالمين السفلى، فذلك الذى أصاب سبيل الهدى، وقام على الطريق ونور فى قلبه اليقين».

وقال السيد الرضى (رحمه الله) فى (نهج البلاغه) فى كلام للإمام (عليه الصلاه والسلام) يجرى هذا المجرى أيضاً: «فمنهم المنكر للمنكر بقلبه ولسانه ويده، فذلك المستكمل لخصال الخير، ومنهم المنكر بلسانه وقلبه التارك بيده فذلك متمسك بخصلتين من خصال الخير ومضيع خصله، ومنهم المنكر بقلبه والتارك بيده ولسانه فذلك الذى ضيع أشرف الخصلتين من الثلاث وتمسك بواحد، ومنهم تارك لأنكار المنكر بلسانه وقلبه ويده فذلك ميت الأحياء، وما أعمال البر كلها والجهاد فى سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلاّ كنفته فى بحر لجى، وإن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يقربان من أجل ولا ينقصان من رزق، وأفضل من ذلك كلمه عدل عند إمام جائر».

وفى كلمه أخرى له (عليه الصلاه والسلام) قال: «إن أول ما تغلبون عليه من الجهاد الجهاد بأيديكم، ثم بألسنتكم، ثم بقلوبكم، فمن لم يعرف بقلبه معروفاً ولم ينكر منكراً قلب فجعل أعلاه أسفله».

وعن العسكرى، عن آباءه (عليهم الصلاه والسلام)، عن النبى (صلى الله عليه وآله) فى حديث قال: «لقد أوحى الله إلى جبرائيل وأمره أن يخسف ببلد يشتمل على الكفار والفجار، فقال

جبرائيل: يا رب أخسف بهم إلا بفلان الزاهد ليعرف ماذا يأمره الله فيه، فقال: أخسف بفلان قبلهم، فسأل ربه فقال: يا رب عرّفني لم ذلك وهو زاهد عابد، قال: مكنت له وأقدرته فهو لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر، وكان يتوفر على حبههم في غضبي، فقالوا: يا رسول الله فكيف بنا ونحن لا- نقدر على إنكار ما نشاهده من منكر، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليعمنكم عذاب الله، ثم قال: من رأى منكراً فلينكر بيده إن استطاع، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقبله، فحسبه أن يعلم الله من قلبه أنه لذلك كاره».

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

((لماذا التغيير على الجائر))

((لماذا التغيير على الجائر))

الثالث: ما دل على وجوب التغيير على الجائر، فهل يغير عليه حتى يأتي مكانه جائر آخر، أو حتى يأتي عادل، فإن كان الأول كان خلاف العقل، حيث ما هي الفائده، وإن كان الثاني كان هو المطلوب.

((أمور الحسبه))

((أمور الحسبه))

الرابع: ما دل على أمور الحسبه قولاً وعملاً، فقد أكثر الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم) من ذكر تلك الأمور في كتبهم الفقهيّه، أمثال: الجواهر، والحدائق، والمستند، والمعارج، والرياض، والمناهل، والمسالك، وجامع المقاصد، وجامع الشتات، وغيرها، مما تربوا على المثات، ذكرنا جملة منها في مختلف أبواب الفقه.

أما عملهم، فإن جملة كبيره منهم تمكنوا من إجراء الأحكام، فكانوا يفعلونه في العراق وإيران والخليج وغيرها، كما لا يخفى على من راجع التواريخ، والإنكار عليهم إما لم يكن إطلاقاً، أو كان من بعض بدون حجه ظاهره، كإنكار الفاضل القطيفي على المحقق الكركي، كما لا

يخفى على من راجع كتابه.

وأى فرق بين تلك الأمور وبين ما ذكرناه من الإطلاق، وهذا إن لم يكن دليلاً بنفسه لسييره قولاً وعملاً، لا يكون أقل من المؤيد الذى يطمئن إليه.

((تصديق الثورات))

((تصديق الثورات))

الخامس: ما دل على تصديق الأئمة (عليهم السلام) لقيام مختار، وزيد وحسين شهيد فخ (عليهما السلام).

فإن متعدداً من الأئمة (عليهم الصلاة والسلام) ترحموا على مختار وصدقوا فعله، كما هو مذكور فى كتب الرجال مما لا داعى إلى ذكره.

أما تصديقهم (عليهم السلام لزيد) والحسين فكثير، والروايات المخالفه محموله على التقيه، كما يدل على ذلك قرائن داخلية وخارجية، وإليك جملة من الروايات المؤيده لقيامهما، مثل:

صحيحه عيسى بن القاسم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «عليكم بتقوى الله وحده لا شريك له، وانظروا لأنفسكم، فوالله إن الرجل ليكون له الغنم فيها الراعى، فإذا وجد رجلاً هو أعلم بغنمه من الذى هو فيها يخرجها ويجيء بذلك الرجل الذى هو أعلم بغنمه من الذى كان فيها، والله لو كانت لأحدكم نفسان يقاتل بواحدة يجرب بها، ثم كانت الأخرى باقيه يعمل على ما قد استبان لها، ولكن له نفس واحدة إذا ذهبت فقد والله ذهبت التوبه، وأنتم أحق أن تختاروا لأنفسكم إن أتاكم آت منا، فانظروا على أى شىء تخرجون، ولا تقولوا خرج زيد، فإن زيدا كان عالماً وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، وإنما دعاكم إلى الرضا من آل محمد (صلى الله عليه وآله)، ولو ظفر لوفى بما دعاكم إليه، إنما

خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه، فالخارج منا اليوم إلى شيء يدعوكم إلى الرضا من آل محمد (صلى الله عليه وآله) فنحن نرشدكم، إنا لسنا نرضى به، وهو يعصينا اليوم، وليس معه أحد، وهو إذا كانت الرايات والألوية أجدر أن لا يسمع منا إلا من اجتمعت بنو فاطمه معه، والله ما صاحبكم إلا من اجتمعوا عليه، إذا كان رجب فأقبلوا على اسم الله، وإن أحببتهم أن تتأخروا إلى شعبان فلا ضير، وإن أحببتهم تصوموا في أهاليكم فلعل ذلك يكون أقوى لكم، وكفاكم بالسفياني علامه».

ولا يخفى أن زيد (عليه الصلاة والسلام) كان يدعو إليهم (عليهم الصلاة والسلام)، وفي هذه الرواية مكانات تدل على صحته القيام من الفقيه العادل الجامع للشرائط إذ كان يدعو إلى الحججه منهم (عليهم الصلاة والسلام) وقد قال زيد كما روى عنه ما لفظه: (في كل زمان رجل من أهل البيت يحتج الله به على خلقه، وحججه زماننا ابن أخي جعفر بن محمد، لا يضل من تبعه، ولا يهتدى من خالفه).

وعن الباقر، عن آبائه (عليهم الصلاة والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) للحسين (عليه السلام): «يا حسين يخرج من صلبك يقال له زيد يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين، يدخلون الجنة بلا حساب».

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام): «إن عمى كان رجلاً لدنيانا وآخرتنا، مضى والله عمى شهيداً كشهداء استشهدوا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلى والحسن والحسين (عليهم السلام)».

وفى خبر ابن سيابه، قال: دفع إلى أبو عبد الله الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) ألف دينار وأمرنى أن أقسمها فى عيال من أصيب مع زيد بن على، فقسمتها فأصاب عبد الله بن زبير أخا فضيل الرسام أربع دنانير.

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام) إنه قال فى حديث ابن فضيل: «يا فضيل شهدت مع عمى قتال أهل الشام»، قلت: نعم، قال: «فكم قتلتم منهم»، قلت: ستة، قال: «فلعلك شاك فى دمائهم»، قال: فقلت: لو كنت شاكاً ما قتلتمهم، قال: فسمعتة وهو يقول: «أشركنى الله فى تلك الدماء، مضى والله زيد عمى وأصحابه شهداء مثل ما مضى عليه على بن أبى طالب وأصحابه (عليهم الصلاة والسلام)».

وفى حديث، عن الرضا (عليه الصلاة والسلام) إنه قال للمأمون العباسى: «لا تقس أخى زيدا إلى زيد بن على (عليهما السلام) فإنه كان من علماء آل محمد (صلى الله عليه وآله)، غضب الله عز وجل فجاهد أعداءه حتى قتل فى سبيله، ولقد حدثنى أبى موسى بن جعفر (عليه السلام) أنه سمع أباه جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: رحم الله عمى زيدا، إنه دعا إلى الرضا من آل محمد، ولو ظفر لوفى بما دعا إليه، ولقد استشارنى فى خروجه، فقلت له: يا عم إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب فى الكناسه فشأنك، فلما ولى قال جعفر بن محمد (عليه الصلاة والسلام): ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه»، فقال المأمون: يا أبا الحسن أليس قد جاء فى من ادعى الإمامه من غير حقها ما جاء، فقال الرضا (عليه السلام): «إن زيد بن على (عليه السلام) لم يدع ما ليس له بحق، وإنه كان أتقى لله من ذاك، إنه

قال: ادعوكم إلى الرضا من آل محمد، وإنما جاء ما جاء في من يدعى أن الله نص عليه ثم يدعو إلى غير دين الله ويضل عن سبيله بغير علم، وكان زيد والله ممن خوطب بهذه الآية: ((وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ)) (١)).

وقوله (عليه السلام): (إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب في الكناسه فشأنك)، فهو مثل قوله (عليه الصلاة والسلام) بالنسبه إلى الحسين (صلوات الله عليه): «إن الله شاء أن يراك قتيلاً، وشاء أن يراهن سبايا»، إلى غير ذلك مما ورد في زيد من الروايات وأقوال العلماء مما لا يخفى على من راجع كتب الرجال.

أما بالنسبه إلى حسين بن علي شهيد فخ، فقد روى عن زيد بن علي قال: انتهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى موضع فخ فصلى بأصحابه صلاه الجنازه، ثم قال: يقتل ههنا رجل من أهل بيتي في عصابه من المؤمنين، ينزل لهم بأكفان وحنوط من الجنة، تسبق أرواحهم أجسادهم إلى الجنة».

أقول: لعل المراد بصلاه الجنازه الصلاه على حسين ندباً بإهداء الثواب له، وقد كان حسين شهيد فخ أيضاً يدعو إلى الرضا من آل محمد، فقد روى عن أرتأه، قال: لما كانت بيعه الحسين بن علي صاحب فخ قال: أبايعكم على كتاب الله، وسنه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وعلى أن يطاع الله ولا يعصى، وأدعوكم إلى الرضا من آل محمد، وعلى أن نعمل فيكم بكتاب الله وسنه نبيه، والعدل في الرعيه، والقسم بالسويه».

وفي روايه أبي جعفر محمد بن علي (عليه السلام) قال: «مر

ص: ٤٤

النبى (صلى الله عليه وآله) بفتح فنزل فصلى ركعه، فلما صلى الثانيه بكى وهو فى الصلاه، فلما رأى الناس النبى (صلى الله عليه وآله) يبكى بكوا، فلما انصرف قال: ما يبكيكم، قالوا: لما رأيناك تبكى بكينا يا رسول الله، قال: نزل على جبرائيل لما صليت الركعه الأولى فقال: يا محمد إن رجلاً من ولدك يقتل فى هذا المكان وأجر الشهيد معه أجر شهيدين».

وعن النضر بن قروش، قال: أكرت جعفر بن محمد (عليهما السلام) من المدينه إلى مكه، فلما ارتحلنا من بطن مر قال لى: «يا نضر إذا انتهيت إلى فنج فأعلمنى»، إلى أن قال: فتوضأ وصلى ثم ركب، فقلت له: جعلت فداك رأيتك قد صنعت شيئاً أفهو من مناسك الحج، قال: «لا، ولكن يقتل ههنا رجل من أهل بيتى فى عصابه تسبق أرواحهم أجسادهم إلى الجنه».

وفى روايه: جاء الجند برؤوس إلى موسى والعباس وعندهم جماعه من ولد الحسن والحسين (عليهما السلام) فلم يتكلم أحد منهم بشىء إلا موسى بن جعفر (عليه السلام)، فقال له: هذا رأس الحسين، قال: «نعم، إنا لله وإنا إليه راجعون، مضى والله مسلماً صالحاً صواماً قواماً آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ما كان فى أهل بيته مثله، فلم يجيبوه بشىء».

((إطلاق أدله الجهاد والدفاع))

((إطلاق أدله الجهاد والدفاع))

السادس: إطلاق الآيات والروايات الكثيره الوارده فى الجهاد، والدفاع، ومحاربه المعتدى من الطائفتين، والأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، والحدود، والقصاص، وغير ذلك مما يكون أغلبها من شأن الحكومه، فإنها بين دليل ومؤيد، وقد ذكرنا كثيراً منها فى مختلف

قوله سبحانه: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) (١).

ومنها قوله سبحانه: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٢).

((بيان حكم السلطان زمن الغيبة))

السابع: الأمر دائر بين أن يكون الرسول والأئمة (صلوات الله عليهم أجمعين) بينوا حكم السلطان في زمن الغيبة أو لم يبينوا، والثاني خلاف النصوص، حيث ورد أنهم (عليهم الصلاة والسلام) بينوا كل شيء.

وفى موثقه أبي حمزه الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع فقال: يا أيها الناس والله ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه».

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى بينت للأمم جميع ما تحتاج إليه».

وعن مrazم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله تبارك

وتعالى أنزل في القرآن تبيناً لكل شيء، حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن إلا وقد أنزله الله فيه».

وعن حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنه».

وعن سليمان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «ما خلق الله حلالاً ولا حراماً وله حد كحد الدار، فما كان من الطريق فهو من الطريق، وما كان من الدار فهو من الدار، حتى أرش الخدش وما سواه، والجلده ونصف الجلده».

وعن عمير بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً يحتاج إليه الأمه إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله (صلى الله عليه وآله) وجعل لكل شيء حداً».

إلى غيرها من الروايات التي يجدها المتتبع في الوسائل والمستدرک والبحار وغيرها.

وعلى هذا فإنهم (عليهم السلام) إما أن قرروا إمامه الجائرين وبينوها، أو قرروا إمامه العادلين وبينوها، وحيث لا يمكن أن يكون الأول فلا بد وأن يكون الثاني، والكلام طويل نكتفي منه بهذا القدر.

((لا ولاية مطلقه للفقيه))

(مسأله): هل الأصل عدم الولاية مطلقاً، أو الولاية مطلقاً، أو التفصيل.

الظاهر الأخير، إذ لا وجه لولاية أحد على أحد إلا في مكان اختياره على نفسه يوجب عدم استقامه معاش الناس ومعادهم.

فإن العقل والشرع الذين يقولان باختيار الإنسان لنفسه، يقولان بأن هذا الاختيار لا يكون إذا توقف معاش الإنسان بالمعنى الأعم للمعاش على اختيار الغير، ولذا يقول العقلاء للمريض مرضاً مهلكاً المحتاج إلى الطبيب إذا قال: إني مالك نفسي فلا أراجع الطبيب: كلا لا تملك نفسك في الإضرار بها.

وكذلك بالنسبة إلى من يريد الانتحار، أو قطع عضو من أعضائه، أو إذهاب قوه من قواه، وهكذا، أما بالنسبة إلى المجنون والطفل ومن أشبههما فكل الاختيار بيد الغير.

وقد وردت جملة من الروايات بالإضافة إلى بعض ما تقدم في جعل الإسلام الولاية في عصر الغيبة وهم العلماء العدول بالشرائط الذين ذكرناها في كتاب التقليد، كما ذكرنا فيما تقدم وجه الإستشارية في صورته تعدد العلماء المراجع، وإليك جملة من تلك النصوص.

((مقبوله ابن حنظله))

((مقبوله ابن حنظله))

منها: مقبولة عمر بن حنظله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أيحل ذلك، فقال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: ((يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ))^(١)»، قلت: فكيف يصنعان، قال: «ينظران إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً،

ص: ٤٨

فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشكر ك بالله» (١).

(مشهوره أبي خديجه)

(مشهوره أبي خديجه)

وفي مشهوره أبي خديجه على روايه التهذيب، قال: بعثني أبو عبد الله (عليه السلام) إلى أصحابنا فقال: «قل لهم: إياكم إذا وقعت بينكم خصومه، أو تدارى بينكم في شيء من الأخذ والعطاء، أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق، اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته قاضياً، وإياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر» (٢).

(روايات أخرى في الرجوع إلى الفقهاء)

(روايات أخرى في الرجوع إلى الفقهاء)

وفي روايه الصدوق عنه، قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فاجعلوه بينكم، فإني قد جعلته فاضياً، فتحاكموا إليه» (٣).

ورواه الكليني عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبي خديجه، إلا أنه قال: «شيئاً من قضائنا» (٤).

واستدلال الإمام (عليه الصلاة والسلام) في المقبوله بالآيه الكريمة إشاره إلى قوله سبحانه في سوره النساء: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

ص: ٤٩

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

وَ أَحْسَنُ تَأْوِيلًا * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَ يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (١)، (٢).

وقد روى الفقيه، ومعانى الأخبار، والأمالى للصدوق، وعيون أخبار الرضا، ومستدرک الوسائل، والبحار وغيرها هذه الرواية باختلاف يسير، واللفظ للأول:

قال: قال أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائى، قيل: يا رسول الله ومن خلفاؤك، قال: الذين يأتون من بعدى ويروون حديثى وسنتى» (٣).

وفى بعضها: إنه (صلى الله عليه وآله) قال: «اللهم ارحم خلفائى» ثلاثاً (٤).

ولا يتوهم أن المراد بهم الأئمة (عليهم الصلاة والسلام) لوضوح أن التعبير عنهم بـ (رواه الحديث) غير معهود، بل يعبر عنهم بعترته، وآله، وأهل بيته، وما أشبه من الألفاظ المتواتره فى الروايات.

وفى الكافى، بسنده إلى حماد بن عيسى، عن القداح، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً به، وإنه يستغفر لطالب العلم من فى السماء ومن فى الأرض حتى الحوت فى البحر، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليله البدر، وإن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ولكن ورثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر» (٥).

ص: ٥٠

١- سورة النساء: ٥٨ _ ٦٠.

٢-

٣-

٤-

٥-

وعن الغوالي، عن النبي (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل»^(١).

وفى فقه الرضا (عليه السلام): وروى أنه (أى العالم رحمه الله) قال: «منزله الفقيه فى هذا الوقت كمنزله الأنبياء فى بنى إسرائيل»^(٢).

وفى نهج البلاغه: قال (عليه السلام): «إن أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاؤوا به»^(٣).

وفى عوائد النراقى، عن جامع الأخبار، عن النبي (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «أفتخر يوم القيامة بعلماء أمتى، فأقول علماء أمتى كسائر أنبياء قبلى»^(٤).

وفى الكافى، بسنده إلى أبى الحسن موسى (عليه الصلاة والسلام)، قال: «إذا مات المؤمن بكت عليه الملائكة، وبقاع الأرض التى كان يعبد الله عليها، وأبواب السماء التى كان يصعد فيها بأعماله، وثلم فى الإسلام ثلمة لا يسدها شىء، لأن المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام كحصن سور المدينة لها»^(٥).

وفى التوقيع المروى عن مولانا صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه): «أما ما سألت عنه أرشدك وثبتك من أمر المنكرين لى من أهل بيتنا وبنى عمنا» إلى أن قال: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجتى عليكم، وأنا حجه الله عليهم»^(٦).

وعن على أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) فى الغرر، قال: «العلماء حكام على الناس»^(٧).

ص: ٥١

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .
- ٥- .
- ٦- .
- ٧- .

وفى (تحف العقول): إن الحسين (عليه الصلاة والسلام) فى خطبه طويله يخاطب بها علماء عصره ويروى أيضاً مثلها عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) (١).

ولعل الإمام نقل كلام والده (عليهما السلام).

وعلى أى حال، فقد قال (عليه الصلاة والسلام): «اعتبروا أيها الناس بما وعظ الله به أوليائه من سوء ثنائه على الأخبار، إذ يقول: ((لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُونَ وَ الْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ)) (٢)، وقال: ((لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)) (٣)، إلى قوله: ((لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)) (٤)، وإنما عاب الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمه الذين بين أظهرهم المنكر والفساد فلا ينهونهم عن ذلك، رغبه فيما كانوا ينالون منهم، ورهبه مما يحذرون، والله يقول: Pفَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاحْشَوْنِ O (٥)، وقال: Pالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ O (٦)، فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضه منه لعلمه بأنها إذا أدت وأقيمت استقامت الفرائض كلها حينها وصعبها، وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام مع رد المظالم ومخالفه الظالم وقسمه الفىء والغنائم وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها فى حقها».

«ثم أنتم أيتها العصابه، عصابه بالعلم مشهوره، وبالخير مذكوره، وبالنصيحه معروفه، وباللله فى أنفس الناس لكم مهابه، يهابكم الشريف، ويكرمكم الضعيف، ويؤثركم من لا فضل لكم عليه، ولا يد لكم عنده، تشفعون فى الحوائج إذا متعت من طلابها،

ص: ٥٢

١- .

٢- سورة المائده: ٦٣.

٣- سورة المائده: ٧٨.

٤- سورة المائده: ٧٩.

٥- سورة المائده: ٤٤.

٦- سورة التوبه: ٧١.

وتمشون فى الطريق بهيبه الملوڪ كرامه الأڪابر، أليس كل ذلك إنما نلتموه بما یرجى عندكم من القيام بحق الله، وإن كنتم عن أكثر حقه تقصرون، فاستخففتكم بحق الأئمه، وأما حق الضعفاء فضيغتم، وأما حقكم بزعمكم فطلبتكم، فلا مالاً بذلتموه، ولا نفساً خاطرتم بها للذى خلقها، ولا عشيره عاديتموها فى ذات الله، أنتم تتمنون على الله جنته، ومجاوره رسله، وأماناً من عذابه، لقد خشيت عليكم أيها المتمنون على الله أن تحل بكم نغمه من نعماته، لأنكم بلغتكم من كرامه الله منزله فضلتم بها، ومن يعرف بالله لا تكرمون، وأنتم بالله فى عباده تكرمون، وقد ترون عهود الله منقوضه فلا تفرعون، وأنتم لبعض ذمم آبائكم تفرعون، وذمه رسول الله (صلى الله عليه وآله) محقوره، والعمى والبكم والزمن فى المدائن مهمله لا ترحمون، ولا فى منزلتكم تعملون، ولا من عمل فيها تعينون وبالآدهان والمصانعه عند الظلمه تأمنون».

«كل ذلك مما أمركم الله به من النهى والتناهى وأنتم عنه غافلون، وأنتم أعظم الناس مصيبه لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسعون، ذلك بأن مجارى الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمانة على حاله وحرامه، فأنتم المسلموبون تلك المنزله، وما سلبتم ذلك إلا بتفرقكم عن الحق، واختلافكم فى السنه بعد البيئه الواضحه، ولو صبرتم على الأذى وتحملتكم المؤنه فى ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد، وعنكم تصدر، وإليكم ترجع، ولكنكم مكنتم الظلمه من منزلتكم، واستسلمتم أمور الله فى أيديهم، يعملون بالشبهات، ويسيرون فى الشهوات، سلطهم على ذلك فراركم من الموت، وإعجابكم بالحياه التى هى مفارقتكم، فأسلمتم الضعفاء

فى أيدىهم، فمن بين مستعبد مقهور، وبين مستضعف على معيشته مغلوب، يتقلبون فى الملك بأرائهم، ويستشعرون الخزى بأهوائهم اقتداءً بالأشرار، وجريئه على الجبار، فى كل بلد منهم على منبره خطيب يصقع، فالأرض لهم شاغره، وأيديهم فيها مبسوطه، والناس لهم خول لا يدفعون يد لأمس، فمن بين جبار عنيد وذى سطوه على الضعيفه شديد، مطاع لا يعرف المبدئ المعيد، فيا عجباً وما لى لا أعجب والأرض ملئت من غاش غشوم، ومتعد ظلوم، وعامل على المؤمنين بهم غير رحيم، فالله الحاكم فى ما فيه تنازعنا، والقاضى بحكمه فيما شجر بيننا، اللهم إنك تعلم أنه لم يكن ما كان منا تنافساً فى سلطان، ولا التماساً من فضول الحطام، ولكن لنرى المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح فى بلادك، ويأمن المظلومون من عبادك، ويعمل بفرائضك وسنتك وأحكامك، فإنكم إن لم تنصرونا وتنصفونا قوى الظلمه عليكم، وعملوا فى إطفاء نور نبيكم، وحسبنا الله وعليه توكلنا، وإليه أنبنا، وإليه المصير»(١).

وفى روايه أخرى، عنه (عليه الصلاه والسلام)، إنه سئل من خير خلق الله بعد أئمه الهدى ومصايح الدجى، قال: «العلماء إذا صلحوا»(٢).

وفى الكافى، بسنده إلى الصادق (عليه الصلاه والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الفقهاء أمناء الرسول ما لم يدخلوا فى الدنيا، قيل: يا رسول الله وما دخولهم فى الدنيا، قال: اتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم»(٣).

وفى بعض الروايات: «فاحذروهم على أديانكم»(٤).

وفى العوائد، عن المجمع، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «فضل العالم على الناس كفضلى على أديانهم»(٥).

ص: ٥٤

١- تحف العقول: ص ٢٣٧ _ ٢٣٩، وبحار الأنوار: ج ٩٧ ص ٧٩ _ ٨١ ب ١ ح ٣٧.

٢-

٣-

٤-

٥-

وفى روايه رواها البحار، عن عيسى (عليه الصلاه والسلام)، إنه حكى عن الله سبحانه وتعالى أن الله قال: «عظم العلماء وأعرف فضلهم، فإننى فضلتهم على جميع خلقى إلاّ النبيين والمرسلين، كفضل الشمس على الكواكب، وكفضل الآخره على الدنيا، وكفضلى على كل شىء»^(١).

وعن الغوالى، قال النبى (صلى الله عليه وآله): «إن الله لا ينتزع العلم انتزاعاً، ولكن ينتزعه بموت العلماء، حتى إذا لم يبق منهم أحد اتخذ الناس رؤساء جهالاً فأفتوا الناس بغير علم، فضلوا وأضلوا»^(٢).

وفى تفسير العسكرى (عليه الصلاه والسلام)، قال: «وأشد من يتم هذا اليتيم يتيم ينقطع عن إمامه لا يقدر الوصول إليه، ولا يدرى كيف حكمه فيما يتلى به من شرائع دينه، ألا فمن كان من شيعتنا عالماً بعلومنا وهذا الجاهل بشريعتنا المنقطع عن شهادتها يتيم فى حجره، ألا فمن هداه وأرشده وعلمه شريعتها كان معنا فى الرفيق الأعلى، حدّثنى بذلك أبى عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣).

وقال على بن أبى طالب (عليه السلام): «من كان من شيعتنا عالماً بشريعتنا وأخرج ضعفاء شيعتنا من ظلمه جهلهم إلى نور العلم الذى حبونه به، جاء يوم القيامة وعلى رأسه تاج من نور يضىء لأهل جميع تلك العرصات»^(٤).

وقال الحسن بن على (عليه السلام): «أفضل كافل يتيم آل محمد

ص: ٥٥

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .

المنقطع من مواليه، الناشب في تيه الجهل، يخرج من جهله، ويوضح له ما اشتبه عليه، على فضل كافل يتيم يطعمه ويسقيه كفضل الشمس على السهي»(١).

وقال الحسين بن علي (عليه السلام): «من كفل لنا يتيماً قطعته عنا محتتنا باستتارنا، فواساه من علومنا التي سقطت إليه، أرشد وهداه، إلا قال الله تعالى له: يا أيها العبد الكريم المواسي، أنا أولى بالكرم، اجعلوا له يا ملائكتي في الجنان بعدد كل حرف علمه ألف ألف قصر، وضموا إليها ما يليق بها من سائر النعم»(٢).

وقال موسى بن جعفر (عليه السلام): «فقيه واحد ينقذ يتيماً من أيتامنا المنقطعين عنا وعن مشاهدتنا، لتعليم ما هو محتاج إليه أشد على إبليس من ألف عابد»(٣).

وقال علي بن محمد (عليه السلام): «لولا من يبقى بعد غيبه قائمكم من العلماء الداعين إليه الدالين عليه والذابين عن دينه بحجج الله» إلى أن قال: «لما بقي أحد إلا ارتد عن دين الله»، إلى أن قال: «أولئك هم الأفضلون عند الله عز وجل»(٤).

وحيث ذكر وجه الكلام في بعض هذه الروايات سنداً ودلالةً في باب الولاية من المكاسب، لا داعي إلى ذكرها، وإنما أردنا الإلماع إليها فقط، والله المستعان.

((الولاية وسائر الشروط))

((الولاية وسائر الشروط))

ثم في جملة من الروايات اشتراط أمور آخر في الوالي، ولم أجد من تعرض لها من فقهاءنا، وعليه فرق بين القاضي ومرجع التقليد غير الآخذ بأزمه الحكم من ناحيه، وبين الوالي الذي يدير أمور البلاد والعباد

ص: ٥٦

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

بالإضافة إلى مرجعيته للتقليد من ناحيه ثانيه، حيث يشترط فى الثانى الشروط المذكوره إن تم سند ودلاله الروايات التى نذكرها ولم نقل إنها أغلبيه، حيث إنه يمكن عدم الاحتياج إلى صفه من الصفات المذكوره فى الوالى فيستغنى عنها، إن قلنا بأنها عله لا حكمه لا يدور الحكم مدارها إيجاباً وسلباً.

بل ربما يحتاج الأمر إلى صفه غير المذكورات فى الروايات أيضاً، إذا كانت المصلحه فى توفر تلك الصفه فى الوالى.

وحيث إن اختيار الوالى الجامع للشرائط يكون بانتخاب الناس فى زمن الغيبه الذى كلامنا فيه، فلا بد أن الناس الذين فيهم أهل الحل والعقد والرشيدون علماً وعقلاً لا يختارون من المراجع إلا المتوفر فيه الأهليه الكامله، وقد ذكرنا فى بعض كتبنا كيفيه الانتخاب، حيث إن الحوزات يرشحون المراجع فيقلدهم الناس، وتبعاً لذلك ينتخبونهم للحكم بينهم، فإن بين المرجعيه للتقليد ومرجعيه الحكم عموماً مطلقاً، حيث إن الأول أعم من الثانى، فإن الحكومه فى المسلمين للرسول (صلى الله عليه وآله)، ثم الإمام (عليه السلام)، فإذا كان غائباً كان لنوابه، لا حكومه الفرد، المنتخب من سائر الناس مطلقاً، أو مقيداً بالمجلس، كحكومه المشروطه، ولا حكومه وراثيه، ولا حكومه جماعه من الأشراف أو من النخبه أو ما أشبه مما ذكره فى كتب السياسه، بل كما ذكرناه.

((الروايات وسائر الشروط))

((الروايات وسائر الشروط))

وعلى أى حال، فالروايات الداله على كون الحاكم مشروطاً بشروط آخر غير شروط مرجع التقليد جملة منها هذه، مثل:

ما رواه فى الكافى، عن الباقر (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تصلح الإمامه إلا لرجل فيه ثلاث خصال، ورع يحجزه عن معاصى الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولايه على من يلى،

حتى يكون لهم كالوالد الرحيم»(١١).

وفى روايه أخرى: «حتى يكون للرعيه كالأب الرحيم»(١٢).

وفى (نهج البلاغه): «أيها الناس إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه، فإن شغل شاغل استعجب، فإن أبى قوتل»(١٣).

وفى (الاحتجاج)، عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «إنا أولى برسول الله صلى الله عليه وآله» إلى أن قال: «وأفقهكم فى الدين، وأعلمكم بعواقب الأمور، وأذربكم لساناً، وأثبتكم جناناً»(١٤).

بضميمه أنه (عليه الصلاة والسلام) أسوه.

وفى (نهج البلاغه) أيضاً: «وقد علمتم أنه لا- ينبغى أن يكون الوالى على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامه المسلمين البخيل، فتكون فى أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلهم بجهله، ولا الجافى فيقطعهم بجفائه»(١٥).

وعنه (عليه الصلاة والسلام) كما فى الغرر والدرر: «من حسنت سياسته وجبت طاعته»(١٦).

وفيه، عنه (عليه الصلاة والسلام): «يحتاج الإمام إلى قلب عقول، ولسان قؤول، وجنان على إقامة الحق صؤول»(١٧).

وفيه، عنه (عليه الصلاة والسلام): «من أحسن الكفايه استحق الولاية»(١٨).

وفى (المحكم والمتشابه) فى صفات الإمام: «وأما اللواتى فى صفات ذاته فإنه يجب أن يكون أزهد الناس، وأعلم الناس، وأشجع الناس، وأكرم الناس، وما يتبع ذلك لعل تقتضيه»(١٩).

ص: ٥٨

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

٧-.

٨-.

٩- انظر بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ٤٣ ب ١٢٨ ح.

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح»^(١).

وعن طلحة بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «العامل على غير بصيره كالسائر على غير طريق، لا يزيده سرعه السير إلا بعداً»^(٢).

وفي تحف العقول، قال (عليه السلام): «أفضلهم حلماً وأجمعهم علماً وسياسه»^(٣).

وفي الدعائم: «ول أمر جنودك أفضلهم في نفسك حلماً، وأجمعهم علماً للعلم وحسن السياسة»^(٤).

وفي (نهج البلاغه) في كتابه (عليه السلام) إلى أهل مصر لما ولي عليهم مالكا الأشر (رحمه الله): «أما بعد، فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف، ولا ينكل عن الأعداء ساعات الروع، أشد على الكفار من حريق النار، وهو مالك بن الحارث، أخو مذحج، فاسمعوا له وأطيعوا أمره فيما طابق الحق، فإنه سيف من سيوف الله، لا كليل الظبه ولا تأبى الضريبه، فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، وإن أمركم أن تقيموا فأقيموا، فإنه لا يقدم ولا يؤخر ولا يحجم ولا يقدم إلا عن أمرى، وقد آثرتكم به على نفسى لنصيحتي لكم، وشده شكيمته على عدوكم»^(٥).

ص: ٥٩

١-.

٢-.

٣- تحف العقول: ص ١٣١ عهده عليه السلام إلى الأشر.

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٣٥٧ ذكر ما يجب للأمرء وما يجب عليهم.

٥- نهج البلاغه: الرسائل ٣٨.

وفى البحار، عن أمالى الطوسى، بسنده إلى أبى ذر، إن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «يا أباذر إنى أحب لك ما أحب لنفسى، إنى أراك ضعيفاً، فلا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم» (١).

وفى الكافى، عن المفضل بن عمر، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «يا مفضل...» إلى أن قال: «والعالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس» (٢).

وفى (نهج البلاغه) فيما كتبه لمالك الأشرى: «فول من جنودك أنصحهم فى نفسك لله ولرسوله وإمامك، وأنقاهم جيباً، وأفضلهم سلماً، ممن يبطئ عند الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الأقوياء، ممن لا يثيره العنف، ولا يقعد به الضعف، ثم الصق بذوى المرونات والأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنه، ثم أهل النجده والشجاعه والسخاء والسماحه» (٣).

وفى (نهج البلاغه) أيضاً: «ولا تدخلن فى مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله» (٤).

وفى (نهج البلاغه) أيضاً: «ثم انظر فى أمور عمالك فاستعملهم اختياراً ولا تولهم محاباةً وأثره، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانه، وتوخ منهم أهل التجربه والحياء من أهل البيوتات الصالحه والقدم فى الإسلام المتقدمه، فإنهم أكرم أخلاقاً، وأصح أعراضاً، وأقل فى المطامع إشرافاً، وأبلغ فى عواقب الأمور نظراً» (٥).

ص: ٦٠

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .
- ٥- .

وفيه أيضاً، قال (عليه الصلاة والسلام): «وقد علمتم لا- ينبغي أن يكون الوالى على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامه المسلمين البخيل، فتكون فى أموالهم نهمته» إلى أن قال: «ولا المرتشى فى الحكم، فيذهب بالحقوق»^(١).

وفيه أيضاً، قال (عليه السلام): «لا يقيم أمر الله سبحانه إلا من لا يصانع ولا يضارع ولا يتبع المطامع»^(٢).

وقال (عليه السلام): «إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفه الناس كى لا يتبيخ بالفقير فقره»^(٣).

وفى التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى (عليه الصلاة والسلام)، قال: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لمولاه فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم»^(٤).

((سيره النبى والوصى عليهما السلام))

والرسول وعلى (صلوات الله عليهما) كانا من أظهر الأمثلة، لذلك ففيهما أسوه حسنه، مما إذا سار على سيرتهما التيار الإسلامى ثم الدوله الإسلاميه لدخل الناس فى دين الله أفواجا.

فقد ترجل دهاقين الأنبار أمام على (عليه الصلاة والسلام) فى مسيره إلى الشام، واشتدوا بين يديه، فقال: «ما هذا الذى صنعتموه»، فقالوا: خلق منا نعظم به أمراءنا، فقال: «والله ما ينتفع بهذا أمراؤكم، وإنكم لتشقون على أنفسكم دنياكم، وتشقون به فى آخرتكم، وما أخسر المشقه وراءها العقاب، وأربح الدعه معها الأمان من النار»^(٥).

وفى الآيات الكريمة إلماعات إلى أمثال هذه الشرائط، فقد قال

ص: ٦١

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

سبحانه فى قصه طالوت: ((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسِيطَةً فِى الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ)) (١)، مع وضوح أن البسطه فى الجسم كان من جهه أنه يريد قياده الجيش، والبسطه فى الجسم توجب الهيئه فى عين العدو، أو المراد بالبسطه فى الجسم القدره الجسميه.

وقال سبحانه حكايه عن يوسف النبى (عليه السلام): ((قال اجعلنى على خزائن الأرض إني حفيظٌ عليم)) (٢).

وقال سبحانه: (وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَ هُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَ مَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ هُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (٣).

وقال سبحانه حكايه عن بنت شعيب فى حق موسى (عليهما الصلاه والسلام): ((قالت إني ما يا أبتِ الله تأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين)) (٤).

((كلام النراقى فى العوائد))

((كلام النراقى فى العوائد))

وفى أخير هذه المسأله ننقل كلام النراقى (رحمه الله) فى (العوائد) وإن كنا لا نقول بما يقول به من أن نوابهم (عليهم السلام) مثلهم فى جميع الأمور، كما ألمعنا إليه فى كتاب التقليد وغيره، بل النائب دون المنوب عنه، وإنما له تطبيق الإسلام على المجتمع، فليس على توسعته (رحمه الله) ولا على تضيق بعض الفقهاء.

وعلى أى حال، فقد قال بعد ذكره ولايه الفقهاء:

فالدليل عليه بعد ظاهر الإجماع حيث نص به كثير من الأصحاب بحيث يظهر منهم كونه من المسلمات، ما صرح به الأخبار المتقدمه من كونه وارث الأنبياء، وأمين الرسل، وخليفه الرسل، وحصن الإسلام، ومثل الأنبياء، وبمنزلتهم، والحاكم، والقاضى، والحجه من قبلهم، وأنه المرجع فى جميع

ص: ٦٢

١- سورة البقره: ٢٤٧.

٢- سورة يوسف: ٥٥.

٣- سورة النحل: ٧٦.

٤- سورة القصص: ٢٦.

الحوادث، وأن على يده مجارى الأمور والأحكام، وأنه الكافل لأيتامهم الذين يراد بهم الرعية، فإن من البديهيات التى يفهمه كل عامى وعالم ويحكم به أنه إذا قال نبي لأحد عند مسافرتة أو وفاته: فلان وارثى، ومثلى، وبمنزلى، وخليفتى، وأمينى، وحجتى، والحاكم من قبلى عليكم، والمرجع لكم فى جميع حوادثكم، وييده مجارى أموركم وأحكامكم، وهو الكافل لرعتى، وأن له كل ما كان لذلك النبي فى أمور الرعية وما يتعلق بأمتة بحيث لا- يشك فيه أحد، ويتبادر منه ذلك، كيف لا مع أن أكثر النصوص الواردة فى حق الأوصياء المعصومين (عليهم السلام) المستدل بها فى مقامات إثبات الولاية والإمامه المتضمنين لولايه جميع ما للنبي فيه الولاية، ليس متضمناً لأكثر من ذلك، سيما بعد انضمام ما ورد فى حقهم: أنهم خير خلق الله بعد الأئمه (عليهم السلام) وأفضل الناس بعد النبيين (عليهم السلام)، وفضلهم على الناس كفضل الله على كل شىء، وكفضل الرسول (صلى الله عليه وآله) على أدنى الرعية، وإن أردت توضيح ذلك فانظر إلى أنه لو كان حاكم أو سلطان فى ناحيه وأراد المسافره إلى ناحيه أخرى وقال فى حق شخص بعض ما ذكر فضلاً عن جميعه، فقال: فلان خليفتى، وبمنزلتى، ومثلتى، وأمينى، والكافل لرعتى، والحاكم من جانبى، وحجتى عليكم، والمرجع فى جميع الحوادث لكم، وعلى يده مجارى أموركم وأحكامكم، فهل يبقى لأحد شك فى أن له فعل كل ما كان للسلطان فى أمور رعية تلك الناحيه إلا ما استثناه، وما أظن أحداً يبقى له ريب فى ذلك ولا شك ولا شبهه، ولا يضر ضعف تلك الأخبار بعد الانجبار بعمل الأصحاب، وانضمام بعضهما ببعض، وورود أكثرها فى الكتب المعتره) انتهى.

أقول: ما ذكره (رحمه الله) من الضعف في بعضها لا يشمل ما ذكرناه من الآيات، ولما تقدم من الروايات أو شبه الصحيحه مما
يعتمد عليها.

ص: ٦٤

((الحكومہ وشورى الفقهاء))

(مسأله): ذكرنا فى كتب متعدده خاصه مثل (الشورى فى الإسلام)، أو غير خاصه مثل (الحرية الإسلاميه) و(الحكم فى الإسلام) و(فقه السياسه) وغيرها: أن رئاسه الدوله يجب أن تكون بالشورى من ناحيه، وبالشروط المقرره فى الشريعه الإسلاميه من ناحيه أخرى، والأول داخل فى الثانى، وإنما أفردناه لأهميته، وإلا فالشروط المقرره شرعاً منها الشورى أيضاً، بالإضافة إلى دلاله العقل عليه.

وكيف كان، فالشروط المقرره شرعاً هى ما ذكرها الفقهاء فى باب التقليد من:

العلم والعداله وغيرهما بالإضافة إلى الشورى، وقد ذكرنا تفصيلها فى الفقه كتاب التقليد وغيره.

وأما الشورى فإن النبى (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه الصلاه والسلام) حيث كانا باختيار الله تعالى لهما نصاً، كما قرر فى الأصول فلا معنى للشورى فيهما كسائر أحكام الله تعالى.

أما فى حال غيبه الإمام (عليه السلام) كالحال الحاضر، فرئاسه الدوله يجب أن تكون بالشورى، وكيفيتها فى الحال الحاضر أن الحوزات العلميه الكبار كالنجف و كربلاء وقم وخراسان وغيرها يلقون بأزمه أمورهم إلى مراجع التقليد المتوفره فيهم الشروط الشرعيه، فإن فرض أنهم اتفقوا على شخص واحد كما صار فى زمان صاحب الجواهر والشيخ المرتضى والميرزا الأول والثانى والسيد الأصفهاني، كان هو المرجع الأعلى للدوله بانتخاب الأمه له، وإلا كان المراجع المتعددون الذين انتخبهم الحوزات العلميه بملئ إرادتهم هم المجلس الأعلى لشؤون الأمه.

ومن الواضح أن الحوزات إذا انتخبت واحداً أو أكثر كانت الأمه تبعاً لهم ينقادون إلى ما اختاروه، وأطاعته الأمه حينئذٍ، وهو يبقى فى الحكم ما دامت الشروط، ومنها التفاف أكثره

الأمة حوله، فإذا سقط شرط من الشروط سقطت عن الرئاسة تلقائياً، سواء كان الرئيس فرداً أو كانوا عدة، من غير فرق بين انتفاء شرط من شروط التقليد، كما إذا صار كثير النسيان، أو فاسقاً بعد العدالة كما حدث في الشلمغاني، فإنه تتحول الأمة حينئذٍ عن تقليده إلى تقليد غيره.

ولو كان العدول عن رئاسته وإن بقوا على تقليده، كان الأمر كذلك في السقوط عن موازين الرئاسة، فإن الشارع لم يشترط في التقليد الشورى، فلإنسان أن يقلد فرداً واحداً جامعاً للشرائط، بينما اشترط الشارع الشورى في الرئاسة، ولذا كان بين الأمرين عموم مطلق، فكل رئيس لابد وأن يكون جامعاً لشرائط التقليد ولا عكس.

والمجلس الاستشاري المنتخب كل فرد منه مرجع تقليد قطاع من الأمة، يرجع إليه مقلدوه في العبادات والمعاملات وما أشبه، أما الشؤون العامه من الحرب والسلم والاقتصاد العام وحفظ الأمة عن الانهيار والوقوف دون التيارات الوافده وما أشبه ذلك، فلا يكون إلا بأكثرية آرائهم، فإذا كان كذلك وجب على الأمة الانصياع والإطاعة.

ومن نافله القول: إن شأن الشورى التدخل في الصغريات وترجيح بعضها على بعض لا-الكبريات الشرعيه، حيث إنها أحكام استنباطيه من الأدله الأربعة، وبهذا الصدد يقول الإمام أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام) كما في (نهج البلاغه): «فلما أفضت إلى نظرت إلى كتاب الله وما وضع لنا وأمرنا بالحكم به فاتبعته، وما استن النبي (صلى الله عليه وآله) فاقتديته، فلم أحتج في ذلك إلى رأيكما ولا رأي غيركما، ولا وقع حكم جهلته فأستشيركما وأخواني المسلمين، ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما» (١).

ص: ٦٦

وقد أجمع الإمام (عليه السلام) في ذلك إلى قوله سبحانه: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) (١).

من غير فرق بين أن تكون تلك الصغريات من العناوين الأولية أو الثانويه، فإذا قالت الأكثرية بأن السلم يجب أن تكون لم يجرى الحرب، وكذلك إذا قالوا: بلزوم المعاهده مع الدوله الفلانيه وعدم المعاهده مع الدوله الفلانيه إلى غير ذلك، أو أن الشيء الفلاني مصداق «لا ضرر» لا الشيء الفلاني الآخر.

أما أن يتعدى عن الأحكام الإسلاميه فإن ذلك موجب للسقوط عن العداله، ولو في صغرى جزئيه شخصيه، فيسقط المعتدى عن مرجعيه التقليد وعن الرئاسه، فرداً كان أو جزء المجموع.

وحيث قد عرفت مدخلية اختيار الأمه في الرئاسه فلأمه تحديد الرئاسه بسنوات خاصه، كما أن الأمر كذلك في التقليد الابتدائي بالنسبه إلى الواجدين للشرائط، وفي الاقتداء بالإمام في الجماعه، وفي الرجوع إلى القاضى فيما إذا كانوا متعددين، سواء كان الأمر على سبيل الاستحباب كالجماعه، أو الوجوب كالجمعه، حيث كان هناك مثلاً أمامان يصلى كل واحد منهما الجمعه بالشروط المقرره عند من يرى الوجوب العينى لها أو الوجوب التخييرى، وكذلك إذا كان كل واحد منهما حاضراً للصلاه جماعه، فيختارون هذا دون ذاك أو بالعكس، وكذلك القضاء حيث يجب الرجوع إلى أحدهما في النزاعات فى الزوجه أو فى الزوج أو فى النسب أو فى المال المررد بين كونه وقفاً لهذا المسجد أو ذاك، إلى غير ذلك من الأمثله.

((فروع فى الشورى))

((فروع فى الشورى))

ثم فى الشورى إذا تساوت الآراء، فهل يرجع إلى الأمه فى اختيار

ص: ٦٧

أحد الرأيين، ويكون أكثره آرائهم حجه، أو القرعه، إحتمالان.

لكن لا يبعد الأول، حيث إن دليل الشورى وبعض المؤيدات الأخرى فى الروايات لا يدع مجالاً للإشكال، فينتفى موضوع القرعه الذى هو المشكل، كما أن دليل الشورى حاكم على دليل التقليد، حيث لو أخذ بدليل التقليد لم يبق مجال لدليل الشورى، وكلما كان بين الدليلين هكذا كان النافى للآخر محكوماً به على ما قرر فى الأصول.

أما الأقلية فى اتخاذ رأى من أصحاب الشورى، كما إذا كان هناك خمسة من فقهاء المجلس على رأى وأربعة على رأى آخر، حيث فرض أن فى المجلس تسعة من الفقهاء، فليس لهم الحق فى المخالفه، فإن هذا هو معنى الشورى ولزوم تحكيمه، وإلا لم يكن للشورى أثر وسبب انشقاق الأمة والتحارب بينهما أو بينها فيما إذا كانت هناك آراء ثلاثة.

لا يقال: فكيف يعمل نفس الفقيه فى الأقلية ومقلدوه وهم يرون أن الاتباع للأكثرية محرمة شرعاً فى اجتهاد الفقيه.

فإنه يقال: إنه مثل القضاء فملاكه بالأولوية جار هنا، كما إذا تنازع فقيهان أو مقلدان لفقيهين فى زوجه أو زوج أو ما أشبهه وراجعا القضاء وحكم على حسب رأى أحدهما أو رأى ثالث، فماذا يفعل المتخاصمان، إنه لا شك فى الرجوع إلى القاضى كما ذكره الفقهاء فى كتاب القضاء، فإذا صح ذلك فى الأمور الجزئية التى ليست بمهمه، صح فى الأمور المهمه التى تتوقف عليها مصالح البلاد والعباد بطريق أولى.

ثم إن المراجع الذين هم فى المجلس يجمعون حول أنفسهم الفقهاء العدول غير المقلدين (بالفتح)، والخبراء الزمينين كما إنهم

يراجعون بواسطة أهل الحل إلى الأمة في اتخاذ القرارات، كما نجده في سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه الصلاة والسلام) حيث القضايا المتعدده في استشاره الأمة، بالإضافة إلى دلاله العقل و كليات الأحكام الشرعيه عليه.

((الأمة الواحده والطوائف))

((الأمة الواحده والطوائف))

بقى شىء، وهو أن المفروض أن الدوله الإسلاميه تشمل على قطاعى المسلمين، السنه والشيعة، فالمجلس يجب أن يكون مركباً منهما، أما كيفيه حكمهما فكما ذكرناه فى كتاب (كيف نجمع شمل المسلمين)، وإليك ما ذكرناه هناك.

الوحده الإسلاميه:

الوحده الإسلاميه كشعار، و كبديل لعواطف غير تابعه عن القلب شىء سهل إلباسها لباس الواقع المباشر، فهو بحاجه إلى طرح متكامل، يلف الأمة والدوله من ناحيه، ومختلف الاتجاهات التقليديه والمراجع والعلماء من ناحيه ثانيه.

ولعل هذا الطرح الذى نذكره يفي بالأمرين:

إن فى العالم الإسلامى (الأعم مما يسمى بالبلاد الإسلاميه، أو الذى يسمى بالبلاد غير الإسلاميه) ألف وخمسمائه مليون، زهاء نصفهم شيعة ونصفهم سنه، وهؤلاء متشابكون فى البلاد، وإن كان الأكثر فى بعض البلاد شيعة، وفى بعض البلاد سنه، كما أنهما يتساويان فى بعض البلاد الآخر.

فإذا أريد جمع هؤلاء فى وحده حكوميه واحده، فاللازم أمور:

ص: ٦٩

١: جمع كل مراجع تقليد الشيعة فى مجلس أعلى يحكمون فيه بأكثرية الآراء.

٢: جمع كل مراجع السنه والعلماء الذين يتبعونهم فى أخذ الأحكام فى مجلس أعلى يحكمون فيه بأكثرية الآراء

وهذان المجلسان يجمعهم مجلس واحد، فإذا أريد صدور حكم بالسنبه إلى إحدى الطائفتين فقط، كان لعلمائهم إصدار الحكم بأكثرية الآراء، وإذا أريد صدور الحكم بالنسبه إلى الجميع _ حيث إن الأمر يهم كل الألف مليون وخمسمائه مليون مسلم، من جهه سلم أو حرب أو ما أشبهه، كان الحكم يتبع أكثرية آراء المجلسين معاً، لكن بمعنى أكثرية هذا المجلس وهذا المجلس، لا بمعنى الأكثرية المطلقه.

مثلاً لنفرض أن فى كل مجلس تسعه من العلماء مما يشكل المجموع ثمانية عشر، فإذا أريد حكم على البلد الإسلامى ذى الألف وخمسمائه مليون مسلم، كان اللازم خمسه من كل مجلس، لا عشره وإن كان تسعه منهم من مجلس وواحد من مجلس، وذلك لأن الأكثرية المطلقه ليست محلاً لقبول الطائفه الذين لا يحكم أكثرية علمائهم.

٤: وكل طائفه من الطائفتين، لهم حرية المناقشات الأصوليه والفروعيه. وإنما لا يحق لطائفه أن تعتدى اعتداءً جسمى أو مالياً على طائفه أخرى، فإن حرية الرأى والكلام والنشر وما أشبهه من مفاخر الإسلام الذى جاء لإنقاذ الإنسان من الكبت، فى كل أنواع الكبت.

٥: ثم ينبع من المجلس الأعلى وشورى العلماء، أحزاب إسلاميه حره، كل حزب فى نطاق طائفته، وتكوّن هذه الأحزاب

مدارس سياسيه، اقتصاديه، اجتماعيه، تربويه، لأجل تربيته الصالحين لإداره البلاد فى المجالات التأطيريه (التشريعيه) والقضائيه والتنفيذيه.

وينصب الوكلاء من جنس الأكثرية فى القطر، بدون أن يحدد ذلك من حريات الأقلية، وكذلك حال القضاء ومن إليهما. وتكون مهمه هذا المجموع (العلماء والأحزاب) إرجاع الأمة الواحدة الرشيدته إلى الحياه، وإرجاع حكم الله سبحانه، فإن الدوله والأمة لا تخلوان من أحوال:

ألف: أن تكون القوانين دنيويه بحته، كبلاد الوثنيين والشيوعيين.

ب: أن تكون القوانين دينيه بدون ملاحظه الدنيا، كبلاد المسيحيه فى القرون الوسطى.

ج: أن تكون قوانين دينيه بيد العلماء، وقوانين دنيويه بيد الحكام، بأن يكون (ما لله لله، وما لقيصر لقيصر) على اصطلاحهم، كما فى البلاد الغربيه الآن.

د: أن تكون قوانين دينيه بيد العلماء، وقوانين دينيه بيد الحكام، كما فى بلاد الإسلام اليوم.

ه: أن تكون القوانين دينيه ودنيويه بيد العلماء الذين هم الحكام، ويساعدهم الأخصائيون من المثقفين.

والأول: إرهاب بحث وتأخر فطيع.

والثانى: خراب للدنيا.

والثالث: يوجب انقلاب الدنيا عن الروح، مما يسبب الاستعمار فى الخارج، والاستعمار والفساد فى الداخل.

والرابع: يوجب التناقص بين الجهتين، ولاء الناس فى مكانين متضادين بين الحكام والأمه.

فلم يبق إلا الخامس، الذى هو عماره للجسد والروح، وتلائم بين الدين والدنيا، وهذا هو الذى فعله الرسول (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه الأبرار وأمر به الكتاب والسنة.

فضح التعذيب والحرمان والتجزؤ

(مسأله): من مقومات حكومه ألف وخمسمائه مليون مسلم فضح:

١: التعذيب فى السجون.

٢: والحرمان الذى يعانى منه الأمه، فى مختلف الأصعده.

٣: وتجزؤ بلاد الإسلام، لسبب الحواجز النفسيه والحواجز الجغرافيه.

كل ذلك بسبب عشرات الملايين من الكتب، وبمختلف وسائل الإعلام الممكنه.

((لا للتعذيب))

((لا للتعذيب))

١) فأما التعذيب فى السجون، فى كل سجون العالم الإسلامى، سواء فى بلد يسمى بالإسلامى أو فى غيره، جريمه شنعاء يندى لها جبين الإنسانيه، بالإضافة إلى أن التعذيب يسبب تشييط عزائم الجماهير بالتحرك لإسقاط الدكتاتور، فإن السجن ليس له من الأهميه فى لا وعى الإنسان مثل ما للتعذيب من أهميه، فإن الإنسان كثيراً ما

ص: ٧٢

لا يهتم بالسجن، بل ولا بالإعدام، بمثل ما يخاف من التغذيب النفسى والجسدى.

وقد استغلت الحكومات الاستعماريه، أمثال بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا والصين، وما يدور فى فلكرهم من العملاء، هذا التخوف للإبقاء على سلطانهم فى بلاد الإسلام، فإذا تمكن المسلمون من فضحهم، نجم عن ذلك تمهد السبيل لإنقاذ المسلمين.

فاللازم إسقاط هذا السلاح الشائن من يد الدكتاتوريين فى كل البلاد الإسلاميه.

((فضح الحرمان))

((فضح الحرمان))

٢) أما الحرمان، فالعالم الإسلام كله حتى البلاد التى يتفجر فى أراضيها النفط كشلال السيول، تعاني من أشد أنواع الحرمان والتأخر، الزراعى والصناعى والثقافى، وحتى إن أكثرية الشباب لا يجدون إلى الزواج سبيلاً لفقرهم، بينما يمشون على أرض من الذهب، وتتدفق أموالهم إلى خزائن الغرب والشرق.

إن هذا الحرمان بحاجة إلى الفضح، حتى يسبب ذلك تحرك الأمة لأجل الإنقاذ.

ومن الطبيعى أن حكام هذه البلاد يمارسون سياسه التجهيل للأمة، حتى ترضى بما تحصل من كسره خبز للعيش، فإذا وعت الأمة إمكانياتها الكبيره جداً، لا بد وأن تتحرك لأجل إنقاذ حقها، وهى خطوه فى طريق تشكيل حكومه ألف وخمسمائه مليون مسلم، التى توفر للأمة الرفاه والتقدم والرخاء بإذن الله تعالى.

وهذا الفضح أيضاً بحاجة إلى عشرات الملايين من الكتب فى مختلف المستويات واللغات.

٣) وأخيراً يأتي فضح الدور الذي قام به المستعمرون وعملاؤهم، لتجزأه البلاد الإسلاميه جغرافياً، وفضح السدود والحواجز التي خلقوها بين أنفس المسلمين، حتى صار مسلم كل قطر ينظر إلى مسلم القطر الآخر بنظر أنه أجنبي، بما تبع هذين العاملين (تجزأه البلاد والحواجز) من تضعيف المسلمين وتشتيتهم والسيطره عليهم.

فاللازم فضح الاستعمار وقوانينه أولاً، وفضح التجزأه والحواجز النفسيه ثانياً.

فهل من الأخوه الإسلاميه أن يرى العربى أخاه العجمى، والتركى أخاه الهندى، والإندونسى أخاه الفلبينى وهكذا أجنبياً، أو هل من الأخوه الإسلاميه أن يرفع الأخ فى وجه أخيه الحواجز والمشكلات إذا أراد السفر إلى قطر إسلامى، وهكذا فى سائر الشؤون المنافيه للأمم الواحده.

إسقاط الدكتاتور

(مسأله): من الضرورى الاهتمام لفضح الدكتاتوريات فى العالم الإسلامى، حتى لا يكون هناك دكتاتور يحكم حسب هواه، سواء حكم باسم القانون_ أو باسم الدين، أو باسم الطبقة العامله، أو باسم الطبقة المتعالیه، وذلك بسبب ألوف الكتب فى ملايين النسخ بمختلف المستويات وشتى اللغات.

ومهما تذرع الدكتاتور بالذرائع يجب أن لا تقبل، فإن من الواضح أن العقول خير من العقل الواحد أو عقول أقل، ومن الواضح

أيضاً الحق للناس، فبأى حق يسلبهم الدكتاتور حقهم.

والدكتاتور لا يتنازل عن كرسيه، فإن (الحق لا يعطى وإنما يؤخذ).

وقد اعتاد الدكتاتوريون كالحكومات العسكريه الانقلابيه أن يقولوا: إنا صنعنا الانقلاب فلنا الحق، دون من سواه.

والجواب: هل صنعتم الانقلاب لأجل أنفسكم أو لأجل الناس، فإن كان الأول فلا حق لكم فى التكلم باسم الناس، وإن كان الثانى فلماذا لا تشاركون الناس فى الحكم، بانتخاب حره...

ومثل هؤلاء الحكومات الوارثيه.

ومن طبيعه الدكتاتور أن يجمع حول نفسه (أممعات) باسم أنهم الناس، بينما عقلاء القوم والسياسيون والمحنون يعيشون فى حاله العزله، أو فى السجن، أو المنافى، أو صار نصيبهم القبر.

والأممعات (ما دام الدكتاتوريون) ليسوا إلا كالخشب المسنده لا قيمه لهم، وإنما كل ما يملكونه السلاح والدعايه والمال، ولا يملكون حب الشعب ولو بمقدار قيراط لهم، وظهرت فضائحهم.

((من علائم الدكتاتور))

وقد ذكرنا فى بعض الكتب أن أهم علائم الدكتاتور:

١ _ عدم الأحزاب الحره، فإذا كان البلد إسلامياً يلزم وجود أحزاب حره فيه.

٢ _ وعدم تبدل السلطه كل فتره من الرئيس الأعلى إلى سائر السطات.

ربما يقال: وهل فى الإسلام مثل هذين التبدلين؟

والجواب: إن الحكومه الإسلاميه قوامها:

ألف: شورى المراجع الذين هم مراجع تقليد الناس.

ب: وأحزاب حره إسلاميه، وكلاهما يتعاونان فى إداره البلاد حسب القوانين الإسلاميه.

أما شورى المراجع، فلأنهم نواب الأئمه (عليهم السلام) الذين نصبوهم حكاماً وخلفاء، بقوله (عليه السلام): «فإنى قد جعلته عليكم حاكماً».

ولا وجه لأن يكون بعض المراجع فى الحكم دون بعض، لأنه عزل لخليفه الرسول (صلى الله عليه وآله)، والحاكم المنصوب من قبل الإمام (عليه السلام)، ولا حق لأن يقول أحدهم: إن المرجع الفلانى لا يفهم أو ما أشبهه من الاتهامات، إذ ما دام قبلته جملته من الأئمه بملأ إرادتها، فاللازم أن يكون شريكاً فى الحكم، وإلا فلو انفتح باب الإقصاء بهذه الذرائع لأمكن لجماعه كل مرجع أن يتهم الآخرين.

كما لا- حق لحزب وإن كان إسلامياً، اتهام الآخرين بالعماله، أو ما إلى ذلك، وإلا كان للأحزاب الأخرى أن يتهموا ذلك الحزب الواحد الذى أخذ بزمام البلاد بنفس الاتهام.

فإن الاجتهادات الفقهييه، والاجتهادات السياسيه مختلفه، فلا- أولويه لإحداها على غيرها، وحيث إن الأئمه تختار المجتهدين والأحزاب الإسلاميه، فاللازم أن يكون الكل فى مسرح السياسه والحكم بأكثرية الآراء.

وحيث إن هذا هو الإطار الإسلامى الصحيح المستفاد من الكتاب

والسنه والعقل كما فصلناه في بعض الكتب الفقيهيه، فالجواب عن سؤال: هل في الإسلام تبدل (شورى المرجعيه) و(السلطه)؟

هو نعم، إن فيه تبدلها، أما تبدل السلطه فلا إشكال فيه، وأما تبدل شوري المرجعيه فإنه لا يقع تلقائياً، وإن جاز شرعاً بشروط.

والسبب في عدم تبدل شوري المرجعيه أن الأمه بعد التحقيق والتدقيق تعيين وتختار مراجع تقليدها، ويكونون هم أعلى سلطه في البلاد، يديرون دفة الحكم بأكثرية الآراء، ومن المعلوم أن الأمه لا تبدلهم بملاً إرادتها، لأنهم مراجع تقليدها، كما نشاهد الآن أن الأمه تقلد المرجع طيله حياه المرجع، بدون أن يكون للمرجع قهر وغلبه وسلاح ودعايه من أسباب الدكتاتوريه.

نعم إذا سقط مرجع التقليد عن المؤهلات، مثل غلبه النسيان عليه أو ما أشبهه، لا يكون من الحكام حينذاك.

وربما يقال: كيف يمكن جمع مراجع التقليد في مجلس واحد، وهم في مختلف البلاد.

والجواب: إنه يمكن أن يكون لهم ممثلون في مجلس واحد، يوصلون أنظار كل واحد منهم إلى المجلس، ويرفعون التقارير إليهم، فإذا حصلت الأكثرية، كان ذلك الرأي مورد التنفيذ بسبب السلطات التأطيريه (التشريعيه)، والقضائيه والتنفيذيه.

((لا دكتاتوريه في الإسلام وإن كان باسم الدين))

((لا دكتاتوريه في الإسلام وإن كان باسم الدين))

وعلى أي حال، فلا- دكتاتوريه في الإسلام، لا- من حيث المرجعيه، ولا- من حيث الحزبيه، بل الإسلام دين الحريه والعداله الاجتماعيه، ولذا فإذا رأينا حكومه تحكم باسم الإسلام وفيها شيء من الدكتاتوريه،

فالإلزام أن نعلم أن الإسلام لا يقرر مثل هذه الحكومه.

لا يقال: الحاكم الإسلامى الدكتاتور يقول: أنا استشارى، ولست بدكتاتور.

لأنه يقال: إذا صدق أنه ليس بدكتاتور، فليفسح المجال للبحث الحر من المعارضه فى مختلف وسائل الإعلام، فهل هو أفضل من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) حيث كان المسلمون وغير المسلمين، يفتحون معهم المناقشات الحره بمسمع من الناس وبمنظر منهم.

كما يدل على ذلك كتاب احتجاج (البحار) و(احتجاج الطبرسى) وغيرهما.

أما أن يتعدد الحاكم عن الناس، ويقتنع بحضور الناس عنده للمباركيه بدون المناقشه معه، ويحرك عماله لتنفيذ أوامراه، ويفتح باب السجن، وينصب المشانق، وبرسل الجلاوزه لمصادر الأموال، وتكيل وسائل إعلامه وعملائه التهم لكل من يريد قولاً معارضاً، فإن ذلك من لوازم الدكتاتوريه.

وعلى الأمة أن تعى حتى لا تستغل باسم الديمقراطيه أو الانقلاب على الفساد أو الاستشاريه أو الإسلام أو ما أشبه ذلك.

وإذا تسلط الدكتاتور على الأمة بألف اسم وتحت ألف ستار، لابد من إزاله الكابوس بالقوه الشعبيه، فإن هناك قوتين لا ثالث لهما، (قوه السلاح) حيث تقع بيد الحكومه، و(قوه الشعب) التى تتمكن أن تقاوم قوه السلاح، فإذا تمكن المصلحون أن يتمسكوا بهذه القوه بتعقل ورويه أزالوا تلك القوه، فإنها القوه الفائقه التى تتمكن أن تسحب قوه

السلاح عن الباطل إلى الحق.

والطريق الطبيعي لسحب القوه عن يد الحكومه الدكتاتوريه، التوعيه بملايين الكتب.

تم تكتيل الشعب تحت أليه النهضه والثوره، والتحرك لإجل إزعاج الدكتاتور بالإضرابات والمظاهرات، وكلما توسعت هذه القوه تقلصت قوه السلاح، إلى أن تسقط قوه السلاح عن يد الدكتاتور.

((فضح الطغاه بالحركه السلميه))

((فضح الطغاه بالحركه السلميه))

ومن المهم جداً تحييد السلاح أولاً، حتى لا يدخل الميدان لصالح الدكتاتور، وغالباً يمكن تحييد السلاح بعدم أخذ الشعب في إضراباته ومظاهراته السلاح، بل تكون حركته سليمه، تتجنب العنف والشده، كما ذكرناه في بعض المباحث.

الانقلابات العسكريه والشعبيه الدكتاتوريه

(مسأله): الانقلابات العسكريه مرفوضه جمله وتفصيلاً، فإن الانقلاب ولو تذرع بألف ذريعه ليس إلا سبباً لتدهور أحوال الشعب إلى الأسوأ، وليس ذنب الشعب في حوادث الانقلاب العسكري بأقل من الانقلابيين، حيث إن جماعه من العسكر لا يتمكنون من الاستيلاء على الشعب إذا لم يصفق لهم الشعب.

فإذا استولى جماعه من العسكريين على الحكم كان اللازم أن يرفضهم الشعب، ويعاملهم معامله اللصوص ويقدمهم للمحاكمه.

وكلما رأينا من الانقلابات في أفريقيا وآسيا وغيرهما وجدنا أنها لم تزد إلا سوءاً، وصار حالهم أسوأ مما كان قبل الانقلاب.

ص: ٧٩

والمنطق ضد تصفيق الشعب لهم، إن الإنسان إذا أراد أن يستخدم خادماً لداره لا بد وأن يحقق عن أحواله، فكيف يصفق الإنسان لمن لا يعرفه وهم يريدون السيطرة على نفسه وماله وعرضه.

وقد رأينا الانقلابات العسكريه التي قامت باسم إنقاذ فلسطين لم تسبب لفلسطين إلا ضياعاً وللشعب إلا تردياً أسوأ.

والغالب أن الانقلاب العسكري يسبب انقلاباً آخر، فهو يولد الانقلابات، مما تدمر الشعب تدميراً كاملاً، وغالب ما رأيناه من انقلاب كان غريباً أو شرقياً، وكانت أمريكا أو روسيا أو الصين أو بريطانيا أو فرنسا تصادق جماعه من الأحزاب التي هي من صنيعها، أو من العسكريين الذين هم من عملائها للانقلاب، وذلك لأجل المزيد من امتصاص دماء الشعب ونهب ثرواتهم، وتخریب بلادهم، وقتل وسجن وتغذیب وإذلال كبرائهم وشبابهم، وبالنتيجه تحكيم قبضه الاستعمار على البلاد أكثر فأكثر.

ولذا فمن الضروري تأليف مئات الكتب، لفضح الانقلابات العسكريه، والحيلولة دون حدوث إنقلاب عسكري في بلاد الإسلام، بل في كل بلد، في المستقبل.

ثم إن كان الانقلاب العسكري حسناً، فلماذا لا تدع الدول الغربيه أن يحدث انقلاب في بلادها، وإذا كان سيئاً فلماذا تسارع إلى الاعتراف بالحكومه الانقلابيه بحجه أنه حدث داخل في بلادنا.

أليس ذلك لأجل أنهم هم الذين يأتون بالانقلاب، لتحكم قبضتهم، ثم يسارعون في الاعتراف به، ثم يحفظون القافرين إلى

الحكم بالإعلام والسلاح والتخطيط وغيرها.

إنه من غير شك أن كثيراً من الحكومات التي قام الانقلاب ضدهم، كانت حكومات سيئه، لكن من غير الشك أيضاً، إن حكمه الانقلاب أسوأ من تلك الحكومات.

وعلاج سوء الحكومه أن يعى الشعب حتى يرفض الحكومه السيئه ويأتى بالحكومه الصحيحه، لا أن يقوم جماعه بتخطيط من المستعمر للانقلاب، ليهلكوا الضرع والزرع.

والذين يستجرون من سوء الحكومه إلى الانقلاب العسكرى، مثلهم كما قال الشاعر:

المستجير بعمره عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار

((من أسباب الانقلابات العسكريه))

((من أسباب الانقلابات العسكريه))

أما أسباب الانقلاب العسكرى، فهى:

١ _ الفراغ السياسى فى البلاد، حيث إن الجاهل دائماً ألعوبه بيد الدجالين وطلاب الشهوات.

٢ _ السخط العام على الحكومه، حيث إنه يهيبى لجماعه ولو صغيره أن تتمكن وبمباركيه الناس، من القفز على الحكم.

٣ _ الهزيمه الحزبيه للحكومه سواء كانت هزيمه فى حرب أهليه أو غيرها.

٤ _ الحروب الأهليه وانقسام البلاد وضعف الحكومه عن إنهاء الحرب، وإن لم تنهزم الحكومه، فإن الناس فى أمثال هذه الحاله ينتظرون المنقذ، فإذا قفز جماعه على الحكم باركوهم، عن لا وعى، زاعمين أنهم المنقذون.

٥ _ إرتطام البلاد فى مشاكل سياسيه أو اقتصاديه أو اجتماعيه،

بسبب سوء تصرف الحكومه.

٦_ المحافظه على السابق، حيث إن أعضاء الحكومه حينما يعرفون اهتزاز كراسيهم، وأن التذمر بلغ مداه، يقومون بإنقلاب عسكري صوري من الموالين لهم لإنقاذ عروشهم ولو بقدر.

٧_ ضعف الاستعمار السابق، وقوه الاستعمار الجديد، حيث إن القوى يطيح بعملاء الضعيف، ولا فرق بين أن يكون ضعف الاستعمار السابق ناجماً عن ضعف في حكومته أو ضعف في إدارته لتلك البلاد المستعمره.

٨_ ضرب الأمه الإسلاميه في بلاد الإسلام، حيث إن المستعمر يرى أنه لو ترك الأمر وشأنه، قويت القوه الإسلاميه المترعرعه وضربت مصالحه، فيأتي بجمله عملاء إلى الحكم في انقلاب عسكري، لينوب عنه في ضرب الحركه الإسلاميه.

٩_ إرادته الاستعمار ضرب القوى الوطنيه في بلاد غير إسلاميه.

١٠_ حب السلطه والغلبه، كما يحدث نتيجة للصراعات العسكريه، فإن العسكر إذا تولى الحكم لا يقدر على حفظه، ولذا ينقلب عليه آخرون حباً للاستثثار بالسلطه.

ولا يخفى أن كل ذلك نابع عن جهل الشعب، ولذا لا يحدث إنقلاب في بريطانيا أو فرنسا، أو حتى في اسرائيل الغاصبه، حيث إن شعوب تلك البلاد لهم من وعى الحياه قدر لا يسمح للانقلاب.

ص: ٨٢

((ثورات شعبية غير واعيه))

((ثورات شعبية غير واعيه))

ثم إن هناك ثورات شعبية تفعل نفس فعل العسكريين من التدمير والتخريب، مثل هتلر وموسيليني ولينين وماو وهوشي وكاسترو وأمثالهم، مما لم يكن عملهم إلا القتل والتدمير والتخريب وإدخال البلاد في حمامات من الدم، وتعميم الإرهاب في البلاد مما هو معروف.

وإنما تحدث مثل هذه الثورات إذا هاج الشعب من الفساد والخراب، ولم يكن لهم وعى كافٍ في كيفية الحكم، فيشترك الشعب جميعاً في الهدم بدون خريطة مسبقه ومؤهلات لكيفية البناء، فيستغل جماعه من طلاب السلطه جهل الشعب للاستيلاء عليه بالإرهاب سجوناً وتعذيباً وإعداماً ومصادره أموال زوراً وخنقاً وكتباً.

وعلامه هذا النوع من الحكومات: وحده الحزب، في ما يتبع وحده الخط السياسي في البلاد أعلاماً وشخصيات في كل السلطات، فإذا لم يكن في البلاد أحزاب سياسه متعدده _ واللازم في بلاد الإسلام أحزب سياسه إسلاميه تحت إشراف شورى العلماء المراجع _ فهو دليل على أن الثورة الشعبيه الواسعه تحولت إلى قفز جماعه إلى الحكم، وإقصاء الآخرين بمختلف المعاذير والتهم، وتكون عندئذٍ مأساه البلاد.

وإلا فإن صدق الحاكم في مثل هذه الحكومات، فلماذا لا يسمح للبحث الحر مع من يدعيه خصوماً للبلاد، والحال أن الحاكم القافر على الحكم باسم الشعب هو العدو للبلاد.

فعلى الأيمه أن تعي حتى لا يقع انقلاب عسكري، ولا- ثوره شعبيه تنتهى إلى سرقة جماعه للثوره، وإلا- كان المصير الدمار والهلاك.

أما قول علي (عليه الصلاة والسلام): «الشركه في الملك تؤدي إلى الإضطراب»^(١)، فالمراد مع استقلال كل، لا أن يكون الرأي أخيراً للأكثرية، وإلا فهو خلاف ما نرى من الشركه في مجلس الشورى، والأعيان، وفي القضاء، حيث قضاء متعددون كما في الروايه، وكما نشاهد في القضاء عند الغرب.

وربما يقال: إن مراده (عليه السلام) أن كل شريك يضرب رأى الشريك الآخر، وذلك يوجب ظهور الحق أكثر فأكثر، فهو في مقام المدح لا-مقام الذم، إذ ليس معناه الهرج والمرج، ولذا نشاهد أن اختلاف الفقهاء والأصوليين والأدباء ومن إليهم في آرائهم العلميه يؤدي إلى معرفه المتأخر منهم للأقرب إلى الحق، حيث يرى رأى هذا ويرجح أحدهما على الآخر.

((آيتان في الشورى))

((آيتان في الشورى))

ثم في القرآن الحكيم آيتان تدلان على المشاوره:

الأولى: قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يَجْتَبِئُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)^(٢).

والثانية: قوله سبحانه: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)^(٣).

وأما قوله سبحانه: ((وَتَشَاوِرُوا))^(٤) فذلك في قضيه خاصه لا ترتبط بنا.

وظاهر الأمر في الآيه المباركه ما يعم الناس، لا خصوص أمور

ص: ٨٤

١-.

٢- سورة الشورى: ٣٧ _ ٣٨.

٣- سورة آل عمران: ١٥٩.

٤- سورة البقره: ٢٣٣.

الإنسان الشخصي كزواجه وطلاقه وشراؤه الدار وخصوصيات تجارته وما أشبه ذلك، فإنه وإن كان التشاور في هذه الأمور أيضاً مستحباً، لإطلاق جملة من الأدلة، إلا أن المنصرف من الأمر في الآيه المباركه الأمور العامه، ومن أظهر مصاديقها رئاسه الدوله.

((بين الرئاسة الفرديه والجماعيه))

((بين الرئاسة الفرديه والجماعيه))

لا شك أن الرئاسة الجماعيه أقرب إلى الصواب من الفرديه.

فأولاً: إنه لا وجه للفرديه بعد جعل الشارع عده مراجع، مثلاً إذا فرض أن أرسل الرسول (صلى الله عليه وآله) ابن مسعود وعماراً والحذيفه إلى حكومه اليمن، فهل يحق لأحدهم أن يستبد بالأمر ويدع الآخرين بدون مشاركه، أو اللزم أن يكون الحكم لكلهم على طريقه الاستشاره، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائي»^(١)، فكل من مراجع التقليد المعاصرين بعضهم لبعض المتساوين في الشروط الشرعيه خلفاء الرسول (صلى الله عليه وآله).

ولا فرق بين الإرسال شخصياً كما إذا فرض في زمانه (عليهم الصلاه والسلام)، وكلياً كما في هذا الحديث، وفي الحديث عنهم (عليهم السلام): «فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا»^(٢)، إلى غير ذلك.

بل لو استبد أحدهم بالأمر كان خلاف شرط الإسلام.

وثانياً: إذا فرض في العراق خمسه من الفقهاء، كل واحد مرجع تقليد ثلاثه ملايين، فمن الواضح أنه إذا استبد أحدهم بالأمر وترك الآخرين فإن كل من كان تابعاً للمراجع الذين تُركوا لا يستعد للتعاون مع الحاكم المستبد، وبذلك يقع الاختلاف والانهيال.

ص: ٨٥

١-.

٢-.

وثالثاً: من الواضح أن التشاور بين خمسه يعطى نتائج أفضل من رأى فرد واحد، حتى ولو فرض أنه استشار حاشيته، وإلا فكل الحكومات الدكتاتوريه المستبده أيضاً يستشيرون أصدقاءهم وذويهم والمقربين منهم.

((تنبؤات))

((تنبؤات))

وإنى أرى أنه لا- يمر على العالم إلا- ويأتى زمان يجعلون فيه الحكم استشارياً بجعل الرئاسة فى أفراد متعددين لا برئاسه فرد واحد.

لا يقال: فكيف نرى أن العالم الديمقراطى يقتنع برئيس واحد.

لأنه يقال: هذا من من أخطاء العالم الديمقراطى، كما أن له أخطاء أخر أشرنا إليها أيضاً.

وكما أن العالم كان فى كثير من أحيانه وفى الحلال الحاضر فى بعض أجزائه يرى الملكيه الوارثيه أو الانقلابيه العسكريه، مع أنه خطأ فاضح.

ثم توجه العالم إلى الديمقراطيه كما توجه إلى خطأ الانقلابات العسكريه، ولذا لا تقع فى العالم المسمى بالحر مثل هذه الأمور، فهكذا يأتى يوم يتنبه العالم إلى هذا الخطأ الفردى ويعالجه معالجه جذريه بالرئاسه الاستشاريه.

وعلى أى حال، فمقتضى الشرع والعقل هى الاستشاريه، هذا بالنسبه إلى الآيات، وفيها كلام كثير لا يسع هذا الكتاب المبني على الإيجاز.

((الاستشاره فى الروايات الشريفه))

((الاستشاره فى الروايات الشريفه))

أما الروايات فهى على قسمين:

الأول: استشاراتهم (عليهم الصلاه والسلام) على ما ورد فى الروايات والتاريخ.

والثانى: الروايات الآمره بها، والناهيه عن الاستبداد، ونحن نذكرها تباعاً من كتب الخاصه والعامه بدون ذكر الاستدلالات.

((استشارات النبي ص))

((استشارات النبي ص))

أما القسم الأول: فقد ذكر المؤرخون أن النبي (صلى الله عليه وآله) استشار في موارد كثيره.

((أشيروا على أيها الناس))

((أشيروا على أيها الناس))

منها: ما ذكره في قصه بدر، فقد قالوا: ومضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى إذا كان دوين بدر أتاه الخبر بمسير قريش، فأخبرهم واستشارهم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقال بعضهم: يا رسول الله إنها والله قريش وعزها، والله ما ذلت منذ عزت، والله ما آمنت منذ كفرت، والله لا تسلم عزها أبداً، ولتقاتلنك فاتهب لذلك أهبتة، وعد لذلك عدته.

ثم قام المقداد بن عمرو فقال: يا رسول الله أمض لأمر الله، فنحن معك، والله ما نقول كما قالت بنو إسرائيل لنيبها: P فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون ((O))، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون، والذي بعثك بالحق لو سرت بنا إلى برك الغماد لسرنا معك، (وبرك الغماد من وراء مكة بخمس ليال من وراء الساحل مما يلي البحر وهو على ثمان ليال من مكة إلى اليمن)، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) خيراً ودعا له بخير.

ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): أشيروا على أيها الناس، وإنما يريد رسول الله (صلى الله عليه وآله) الأنصار، وكان الظاهر أن الأنصار لا تنصره إلا في الدار، وذلك أنهم شرطوا له أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وأولادهم، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): أشيروا على، فقام سعد بن معاذ فقال: أنا أجيب عن الأنصار، كأنك يا رسول الله تريدنا، قال: أجل، قال: إنك عسى أن تكون خرجت عن أمر وحى إليك في غيره، وإنا آمننا بك وصدقناك، وشهدنا أن كل ما جئت به

ص: ٨٧

حق، وأعطيناك موثيقنا وعهودنا على السمع والطاعة، فامض يا نبي الله، فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت هذا البحر فخضته لخضناه معك ما بقي منا رجل، وصل من شئت، واقطع من شئت، وخذ من أموالنا ما شئت، وما أخذت من أموالنا أحب إلينا مما تركت، والذي نفسى بيده ما سلكت هذا الطريق قط وما لى بها من علم، وما نكره أن يلقانا عدونا غداً، إنا لصبر عند الحرب، وصديق عند اللقاء، لعلى الله يريك منا ما تقر به عينك، قالوا: فلما فرغ سعد من المشوره قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): سيروا على بركة الله، فإن الله قد وعدنى إحدى الطائفتين، والله لكأنى أنظر إلى مصارع القوم، قال: وأرانا رسول الله (صلى الله عليه وآله) مصارعهم يومئذ.

وهذه الروايه رواها السنه والشيعة باختلاف فى الجمله بينهما(١).

كما أنه روى بعضهم: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد غزاه بدر استشار فى أسارى بدر.

((استشاره فى أحد))

((استشاره فى أحد))

وفى غزوه أحد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) للمسلمين: إني قد رأيت والله خيراً، رأيت بقرأ ورأيت فى ذباب سيفى ثلماً، ورأيت أنى أدخلت يدي فى درع حصينه فأولتها المدينه، فإن رأيتم أن تقيموا بالمدينه وتدعوهم حيث نزلوا، فإن أقاموا أقاموا بشر مقام، وإن هم دخلوا علينا قتلناهم.

وكان رأى عبد الله بن أبي بن سلول عن رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) يرى رأيه فى ذلك، وأن لا يخرج إليهم، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكره الخروج، وقال رجال المسلمين ممن أكرمه الله بالشهاده يوم أحد

ص: ٨٨

وغيره ممن كان فاته بدر: يا رسول الله، أخرج بنا إلى أعدائنا، لا يرون أن جينا عنهم وضعفنا.

وقال عبد الله بن أبي بن سلول: يا رسول الله أقم بالمدينة لا تخرج إليهم، فوالله ما خرجنا منها إلى عدو لنا قط إلا أصاب منا، ولا دخلها علينا إلا أصبنا منه، فلم يزل الناس برسول الله (صلى الله عليه وآله) الذين كان من أمرهم حب لقاء القوم حتى دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيته فلبس لامته ثم خرج عليهم، وقد ندم الناس وقالوا: استكرهنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يكن لنا ذلك.

فلما خرج عليهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) قالوا: يا رسول الله استكرهنا ولم يكن ذلك لنا، فإن شئت فاقعد (صلى الله عليك)، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ما ينبغي لنبي إذا لبس لامته أن يضعها حتى يقاتل، فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) في ألف من أصحابه.

وفى بعض الروايات قال النبي (صلى الله عليه وآله): أشيروا على، ورأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن لا يخرج من المدينة لهذه الرؤيا.

ولا يخفى أن الرسول الله (صلى الله عليه وآله) أكثر عقلاً وأقوى دراية من غيره في الشؤون الدنيوية أيضاً، فإن صح ما ذكره المؤرخون من هذه الرواية كان ذلك إعلماً للحكام للزوم تركهم آرائهم الشخصية واتباع آراء الأمة أو غير ذلك، والمهم أنه استشار في هذه الحرب.

((وفى غزوه الأحزاب))

((وفى غزوه الأحزاب))

وفى غزوه الأحزاب ذكر المؤرخون أنه ندب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناس، وأخبرهم خبر عدوهم، وشاورهم في أمرهم

بالجد والجهاد، ووعدهم النصر منهم ما صبروا واتقوا، وأمرهم بطاعة الله وطاعة رسوله، وشاورهم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكان يكثّر مشاورتهم في الحرب، فقال: أنبرز لهم من المدينة، أم نكون فيها ونخندقها علينا، أم نكون قريباً ونجعل ظهورنا إلى هذا الجبل، فاختلفوا، فقالت طائفة: نكون مما يلي بعث إلى ثنية الوداع إلى الجرف، فقال قائل: ندع المدينة خلوفاً، فقال سلمان: يا رسول الله إنا إذ كنا بأرض فارس وتخوفنا الخيل خندقنا علينا، فهل لك يا رسول الله أن نخندق، فأعجب رأى سلمان المسلمين، وذكروا حين دعاهم النبي (صلى الله عليه وآله) يوم أُحد أن يقيموا ولا يخرجوا.

فكره المسلمون الخروج وأحبوا الثبات في المدينة.

وفي غزوه الأحزاب أيضاً رووا أنه حصر رسول الله (صلى الله عليه وآله) أصحابه عشرة أيام حتى خلص إلى كل امرئ منهم الكرب، وأتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى عيينة بن حصين، وإلى الحارث بن عوف، وقال لهما: أرايت إن جعلت لكم ثلث تمر المدينة ترجعان بمن معكم وتخذلان بين الأعراب. قالوا: تعطينا نصف تمر المدينة، فأبى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يزيدهما على الثلث، فرضيا بذلك وجاء في عشرة من قومهما حين تقارب الأمر، فجاؤوا وقد أحضر رسول الله (صلى الله عليه وآله) أصحابه وأحضر الصحيفة والدواء، فأقبل أسيد بن حضير إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله إن كان أمراً من السماء فامض له، وإن كان غير ذلك فوالله لا نعطيهم إلاّ السيف متى طمعوا بهذا منا، فأسكت رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأله).

ودعا بسعد بن معاذ وسعد بن عباده فاستشارهما فى ذلك وهو متكى عليهما والقوم جلوس، فتكلم بكلام يخفيه وأخبرهما بما قد أراد من الصلح.

فقال: إن كان أمراً من السماء فامض له، وإن كان أمراً لم تؤمر فيه ولك فيه هوى فامض لما كان لك فيه هوى، فسمعاً وطاعة، وإن كان إنما هو رأى، فما لهم عندنا إلا السيف، وأخذ سعد بن معاذ الكتاب، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنى رأيت العرب رمتكم عن قوس واحده، فقلت: أرضيهم ولا أقاتلهم.

فقال: يا رسول الله إن كانوا ليأكلون العلهز فى الجاهليه من الجهد ما قنعوا بهذا منا قط أن يأخذوا تمره إلا بشرى أو قرى، فحين أتانا الله تعالى بك وأكرمنا بك وهدانا بك نعطى الدينه، لا نعطيهم أبداً إلا السيف.

فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): شق الكتاب، فتفل سعد فيه، ثم شقه، وقال: بيننا السيف.

(العلهز) وهو شىء كانوا يتخذونه فى سنى المجاعه يخلطون الدم بأوبار الإبل ثم يشوونه بالنار ويأكلونه، وقيل: كانوا يخلطون فيه القربان كما فى نهايه ابن الأثير وغيره.

ومن الواضح أن الكلام الأول منه (صلى الله عليه وآله) مع عينه كان مجرد مقاوله ومفاوضه، ولم يكن غرضه (صلى الله عليه وآله) حفظ الأنصار وحقن الدماء، كما هو شأنه فى كل حروبه وغير حروبه ممن كانوا يستحقون القتل، فلما رأى قوتهم وشده بأسهم فوض الأمر إليهم وهم كانوا من الرؤساء، فرأيهم رأى مرؤوسيهم، كما هو المعتاد فى القبائل.

وعلى كل حال فليس كلامنا فى التفصيل، وإنما فى الإجمال على حسب ما ذكره المؤرخون من الشيعة والسنة، وإن كان هناك بعض الخلافات فى الروايات.

((في الحديبيه))

((في الحديبيه))

وفى قصه الحديبيه روي أنه خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) أيام الحديبيه فى بضع عشره مائه من أصحابه، حتى إذا كانوا بذى الحليفه قلد رسول الله (صلى الله عليه وآله) الهدى وأشعره وأحرم للعمره، وبعث بين يديه عيناً له من خزاعه يخبره عن قريش.

وسار رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى إذا كان بواى الأشطاط قريب من عسفان أتاه عينه الخزاعى، فقال: إني تركت كعب بن لؤى وعامر بن لؤى قد جمعوا لك الأحابيش وجمعوا لك جموعاً وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت.

فقال النبى (صلى الله عليه وآله): أشيروا على، أترون أن نميل إلى ذرارى هؤلاء الذين أعانوهم فنصيبهم، فإن قعدوا موتورين محزونين إن نجوا تكن عنقاً قطعها الله، أو ترون أن نؤم البيت فمن صدنا عنه قاتلناه.

فقال بعضهم: الله ورسوله أعلم يا نبى الله، إنا جئنا معتمرين ولم نجئ نقاتل أحداً، ولكن من حال بيننا وبين البيت قاتلناه، فقال النبى (صلى الله عليه وآله): فروحوا إذاً.

((الأكثر مشوره))

((الأكثر مشوره))

قال الزهرى: وكان بعضهم يقول: ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشوره للأصحاب من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ذكره البيهقى فى كتابه السنن.

((فى غزوه الطائف))

((فى غزوه الطائف))

وفى غزوه الطائف بعد ما حاصر رسول الله (صلى الله عليه وآله) الطائف، قيل: إنه استشار نوفل بن معاويه الدؤلى فى المقام عليهم، فقال: يا رسول الله ثعلب فى جحر، إن أقمت عليه أخذته وإن تركته لم يضرك، فأذن بالرحيل.

((قمه فى الاستشاره))

((قمه فى الاستشاره))

وفى غزوه بدر استشار (صلى الله عليه وآله) فى أصل

الحرب، وفي انتخاب المكان، وفي العريش، وفي الأسارى.

وفي أحد استشار في الخروج عن المدينة أو البقاء فيها.

وفي غزوه الخندق استشار في الدفاع داخل المدينة بالخندق أو خارجها.

وفي غزوه خيبر الحمل على قلعه القموص، وفي مكان القيادة، وتمركز الجيش الإسلامى.

كما أنه استشار (صلى الله عليه وآله) في بعض حروبه في إشراك الشباب في الحرب، وفي قتل أعمى منافق.

كذلك استشار في إعطاء التمر للكفار.

وفي فتح مكة استشار أصحابه، كما أنه (صلى الله عليه وآله) استشارهم في فديه أبى العاص زوج ابنته زينب، وهل يطلق سراح أبى العاص بدون فديه زينب أو مع الفديه.

وبعد غزوه بنى المصطلق استشار في قتل عبد الله بن أبى المنافق.

وفي غزوه بنى قريضة في العفو عنهم أو عدم العفو.

وكذلك بالنسبة إلى قتل وعدم قتل سلمى بنت قيس.

كما استشار (صلى الله عليه وآله) بعد غزوه بنى المصطلق في طلاق عائشه أو عدم طلاقها، على ما ذكره المؤرخون، إلا أنا نرى أن أصل هذه القصة مكذوبه، وأن آيات الإفك نزلت في ماريه القبطيه لا في عائشه، ومن لاحظ الطبرى بدقه فاحصه في هذه القصة يجد سبع مكانات فيها ظاهره الجعل والكذب مما لسنا بصدهه الآن.

كما أنه (صلى الله عليه وآله) استشار في الهجوم على القافله التجاريه التي كانت لكفار مكة، ممن صادروا أموال الرسول (صلى الله عليه وآله) والصحابه في مكة المكرمه مقابله لهم بالمثل.

ذكر المؤرخون أيضاً أنه استشار بعض نسائه في مرض موته أن

يكون فى أى بيت من البيوت، وإن كان الظاهر عندنا أنه (صلى الله عليه وآله) توفى فى بيت فاطمه (عليها الصلاه والسلام) فى قصه طويله.

وكذلك استشار بعد موت خديجه فى أن يتزوج بأيه زوجه.

واستشار فى قضيه عدم حلق أصحابه رؤوسهم فى الحج.

إلى غيرها مما يجده المتتبع فى كتب السيره والروايات والتفاسير وغيرها مما لو أردنا تفصيلها أدى إلى خلاف وضع الكتاب وإن كان المقصود الإلماع فقط.

((روايات الاستشاره))

((روايات الاستشاره))

القسم الثانى فى مسأله الاستشاره: الروايات الوراده بشأن المشوره، وهى كثيره، نذكرها تباعاً بدون التصنيف، وبدون الاجتهاد فيها، لما تقدم من أن ذلك يؤدى إلى طول محل بوضع الكتاب.

فعن على (عليه الصلاه والسلام) فى الشعر المنسوب إليه بالنسبه إلى الشورى:

«فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم

فكيف بهذا والمشيرون غيب

وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم

فغيرك أولى بالنبي وأقرب»^(١)

وعنه (عليه السلام): «أفضل الناس رأياً من لا يستغنى عن رأى مشير»^(٢).

وعنه (عليه الصلاه والسلام): «حق على العاقل أن يضيف إلى رأيه رأى العقلاء، ويضم إلى علمه علوم الحكماء»^(٣).

وعنه (عليه الصلاه والسلام): «من لزم المشاوره لم يعدم عند الصواب مادحاً وعند الخطأ عاذراً»^(٤).

وعنه (عليه الصلاه والسلام): «الاستشاره عين الهدايه، وقد خاطر من استغنى برأيه»^(٥).

۲-

۳-

۴-

۵-

وعنه (عليه الصلاة والسلام): «من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ»^(١).

وعنه (عليه الصلاة والسلام): «إنما حض على المشاورة لأن رأى المشير صواب، ورأى المسشير مشوب بالهوى»^(٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام) كما فى (نهج البلاغه): «فلا تكلمونى بما تكلم به الجباره، ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادره، ولا تخالطونى بالمصانعه، ولا تظنوا بى استتقلاً فى حق قيل لى، ولا التماس إعظام لنفسى، فإنه من استتقل الحق أن يقال له، والعدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره يكفى الله من نفسى ما هو أملك به منى»^(٣).

أى إنه تم بدون عصمه الله سبحانه شركاً، قال القرآن: **P**قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى^(٤) O، إلخ.

وقال (عليه الصلاة والسلام) فى وصيته لابنه محمد بن الحنفية: «اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض، ثم اختر أقربها إلى الصواب، وأبعدها من الإرتياب» إلى أن قال (عليه السلام): «قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه، ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ»^(٥).

وقال (عليه السلام): «لا مظاهره أوفق من المشاوره»^(٦).

وقال (عليه السلام): «من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها فى عقولها»^(٧).

وعن الحسن بن الجهم، قال: «كنا عند أبى الحسن الرضا (عليه

ص: ٩٥

١-.

٢-.

٣-.

٤- سورة الكهف: ١١٠.

٥-.

٦-.

٧-.

السلام) فذكر أباه (عليه السلام) فقال: «كان عقله لا توازن به العقول، وربما شاور الأسود من سودانه، فقيل له: تشاور مثل هذا، فقال: إن الله تبارك وتعالى ربما فتح على لسانه، قال: فكانوا ربما أشاروا عليه بالشيء فيعمل به من الضيعة والبستان»^(١).

وعن الرضا (عليه السلام)، بإسناده إلى النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشوره فاقتلوه، فإن الله قد أذن ذلك»^(٢).

وروى أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا كانت أمراؤكم خياركم، وأغيناؤكم سمحاؤكم، وأموركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها»^(٣). كذا في تحف العقول.

وعن معمر بن خلاد، قال: هلك مولى لأبي الحسن الرضا (عليه السلام) يقال له: سعد، فقال له: «أشر علىّ برجل له فضل وأمانه»، فقلت: أنا أشير عليك، فقال شبه المغضب: «إن رسوله الله (صلى الله عليه وآله) كان يستشير أصحابه ثم يعزم على ما يريد»^(٤).

وعن الصادق، عن أبيه (عليهما الصلاة والسلام)، قال: «قيل: يا رسول الله ما الحزم، قال: مشاوره ذوى الرأى واتباعهم»^(٥).

وعن الصادق: (عليه الصلاة والسلام)، قال: «فيما أوصى به رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه السلام) أنه قال له: لا مظاهره أوثق من المشاوره، ولا عقل كالتدبير»^(٦).

وفى روايه عن النبي (صلى الله عليه وآله) رواه العامه والخاصه يقول: «استرشدوا العاقل، ولا تعصوه فتندموا»^(٧).

ص: ٩٦

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

٧-.

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «لا يمعن القليل التجربه المعجب برأيه في رئاسه»^(١).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إن المشوره لا تكون إلا بحدودها، فمن عرفها بحدودها وإلا كانت مضرتها على المستشار أكثر من منفعتها له:

فأولها: أن يكون الذى تشاوره عاقلاً.

والثانيه: أن يكون حراً متديناً.

والثالثيه: أن يكون صديقاً مواخياً.

والرابعه: أن تطلعه على سرّك فيكون علمه به كعلمك بنفسك، ثم يسر ذلك ويكتمه.

فإنه إذا كان عاقلاً انتفعت بمشورته، وإذا كان حراً متديناً أجهد نفسه فى النصيحه لك، وإذا كان صديقاً مواخياً كتم سرّك إذا أطلعت عليه، وإذا أطلعت على سرّك فكان علمه به كعلمك به، تمت المشوره وكملت النصيحه»^(٢).

وعن على (عليه الصلاة والسلام): «جهل المشير هلاك المستشار»^(٣).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «خير ما شاورت ذوى النهى والعلم وأولى التجارب والحزم»^(٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «أفضل من شاورت بالتجارب، وشرط من قارنت ذو المعائب»^(٥).

ص: ٩٧

١- .

٢- .

٣- .

٤- .

٥- .

وقال (عليه الصلاة والسلام) في كتابه إلى مالك الأشر: «ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا- جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله»^(١).

وعن الحسن بن راشد: إن أبا عبد الله (عليه الصلاة والسلام) قال له: «يا حسن، إذا نزلت بك نازله فلا تشكها إلى أحد من أهل الخلاف، ولكن اذكرها لبعض إخوانك، فإنك لن تعدم خصله من خصال أربع، إما كفايه بمال، وأما معونه بجاه، أو دعوه تستجاب، أو مشوره برأى»^(٢).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «استشر العاقل من الرجال الورع، فإنه لا يأمر إلا بخير، وإياك والخلاف، فإن مخالفه الورع العاقل مفسده في الدين والدنيا»^(٣).

وعنه (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال: قال علي (عليه الصلاة والسلام): «شاور في حديثك الذين يخافون الله»^(٤).

وقال معلى: إن الصادق (عليه الصلاة والسلام) قال له: «ما يمنع أحدكم إذا ورد عليه ما لا قبل له به أن يستشير رجلاً عاقلاً له دين وورع»، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أما إنه إذا فعل ذلك لم يخذله الله، بل يرفعه الله، ورماه بخير الأمور وأقربها إلى الله»^(٥).

وعنه (عليه الصلاة والسلام)، قال: «استشر في أمرك الذين يخشون ربهم»^(٦).

وعنه (عليه الصلاة والسلام)، قال: رسول الله (صلى الله

ص: ٩٨

١-.

٢-.

٣-.

٤- مستدرک الوسائل: ج ٨ ص ٣٤٣ ب ٢١ ح ٩٦١٤.

٥- وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٤٢ ب ٢٢ ح ١٥٥٩٦.

٦-.

عليه وآله): «مشاوره العاقل الناصح رشد ويمن وتوفيق من الله، فإذا أشار عليك الناصح العاقل فإياك والخلاف، فإن في ذلك العطب» (١).

وقال علي (عليه الصلاة والسلام): «شاورت من معي من أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) البدرين والذين ارتضى الله عزوجل أمرهم ورضى عنهم بعد بيعتهم وغيرهم من الصلحاء التابعين، فكل يوافق رأبي في غزوه ومحاربتة» (٢).

وعنه (عليه الصلاة والسلام)، إنه سأل الرسول (صلى الله عليه وآله): ماذا يفعلون في الأحداث غير الموجوده في القرآن والسنة، فقال (صلى الله عليه وآله): اجمعوا له العالمين من المؤمنين، واجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأى واحد (٣).

وقال (عليه الصلاة والسلام) كما في (نهج البلاغه): «وقد أحببتم البقاء وليس أن أحملكم على ما تكرهون» (٤).

وقال (عليه السلام): «الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل، ضالاً أو مهتدياً، مظلوماً كان أو ظالماً، حلال الدم أو حرام الدم، أن لا يعملوا علماً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداً أو رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنة، يجمع أمرهم» (٥). إلى آخر الحديث.

وقال (عليه السلام): «وليس أمرؤ وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدمت في الدين فضيلته، بفوق يعان على ما حمله الله، ولا أمرؤ

ص: ٩٩

١-.

٢- بحار الأنوار: ج ٣٣ ص ٣١٧ ب ٢١ ح ٥٦٦.

٣- انظر تفسير الفرات: ص ٦١٤ سورة الفتح، وفيه: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «يا رسول الله أرأيت إذا نزل بنا أمر ليس فيه كتاب ولا سنة منك ما نعمل فيه، قال النبي (صلى الله عليه وآله): اجعلوه شورى بين المؤمنين ولا تقصرونه بأمر خاصه» .

٤-.

٥-.

وإن صغرت النفوس واقتحمت العيون بدون أن يعين ذلك أو يعان عليه» (١).

وفى تاريخ الطبرى: إنه لما قتل عثمان أتى الناس علياً (عليه الصلاة والسلام) وهو فى سوق المدينة، وقالوا: أبسط يديك، قال: «لا تعجلوا وامهلوا تجتمع الناس ويتشاورن» (٢).

وروى ابن أبى الحديد: إنه قال (عليه الصلاة والسلام): «أما بعد فإن الناس قتلوا عثمان عن غير مشوره، وبايعونى عن مشوره منهم واجتماع» (٣).

وقال (عليه الصلاة والسلام) لطلحه والزبير: «فقد علمت ما وإن كتمت ما أنى لم أرد الناس حتى أرادونى، ولم أبايعهم حتى بايعونى، وإنكما ممن أرادنى وبايعنى، وأن العامه لم تبايعنى لسلطان غالب ولعرض حاضر» (٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام) بعد مقتل عثمان: «فإن بيعتى لا تكون خفياً، ولا تكون إلا عن رضى المسلمين» (٥).

وفى حديث، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «الحزم مشاوره ذوى الرأى واتباعهم» (٦).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «شاوروا العلماء الصالحين، فإذا عزمتم على إمضاء ذلك فتوكلوا على الله» (٧).

وقال (صلى الله عليه وآله): «واجعل مشورتك من يخاف الله تعالى» (٨).

وعن على (عليه الصلاة والسلام)، قال: «خير من شاورت ذوى

ص: ١٠٠

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

٧-.

٨-.

النهى والعلم، وأولى التجارب والحزم»(١).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «من شاور ذوى الألباب دل على الصواب»(٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «رأى الشيخ أحب إلى من جلد الغلام»(٣).

وفى بعض النسخ: «من حيله الشباب»(٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «رأى الرجل على قدر تجربته»(٥).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «استشر أعدائك تعرف من رأيهم مقدار عداوتهم ومواقع مقاصدهم»(٦).

وقال الإمام الصادق (عليه الصلاة والسلام): «وأما الأحق، فإنه لا يشير عليك بخير ولا يرجى لصرف السوء عنك، وربما أراد منفعتك فضرك»(٧).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «شاور فى أمورك مما يقتضى الدين من فيه خمس خصال، عقل وحلم وعلم وتجر به وتقوى، شاور فى أمرك الذين يخشون الله عز وجل»(٨).

((لا تشاور هؤلاء))

((لا تشاور هؤلاء))

ثم الإسلام نهى عن شاروه جماعه من الناس.

قال (عليه الصلاة والسلام) كما تقدم: «ولا تدخلن فى مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمر، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور»(٩).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «يأتى على الناس زمان» إلى أن قال: «فعند ذلك يكون السلطان بمشوره الإمام، وإماره الصبيان،

ص: ١٠١

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

.-7

.-8

.-9

وتدبير الخصيان»(١).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «لا تستشر الكذاب، فإنه كالسراب يقرب عليك البعيد ويبعد عليك القريب»(٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «مشاوره الجاهل المشفق خطر»(٣).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «جهل المشير هلاك المستشير»(٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «اللجوج لا رأى له»(٥).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «فلا تستشر العبد والسفله فى أمرك، فإنك إن ائتمنتهم خانوك، وإن حدّثوك كذبوك، وإن نكبت خذلوك، وإن وعدوك موعداً لم يصدقوك»(٦).

أقول: هذه قضيه طبيعیه بالنسبه إلى العبد حيث إنه لا جذور له فى الاجتماع، فلا مانع لديه من كل ذلك.

وقال الصادق (عليه الصلاة والسلام): «ولا تشاور من لا يصدق عقلك، وإن كان مشهوراً بالعقل والورع»(٧).

((مشاوره النساء))

((مشاوره النساء))

وفى جملة من الروايات النهى عن مشاوره النساء، كما فى وصيه النبى (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «يا على ليس على النساء جمعه، ولا جماعه، ولا تستشار»(٨).

وعن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، إنه كتب إلى ابنه الحسن (عليه الصلاة والسلام): «إياك ومشاوره النساء، فإن رأيهن إلى أفن، وعزمهن إلى وهن»(٩). إلى غيرهما.

لكن المراد المرأه التى لا كمال فى عقلها، بدليل الاستثناء فى روايته المرويه عن كثر الفوائد، حيث قال (عليه الصلاة والسلام): «إياك

ص: ١٠٢

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

.-6

.-7

.-8

.-9

ومشاورة النساء إلا من جربت بكمال عقل، فإن رأيهن إلى أفن وعزمهن إلى وهن» (١). كذا في البحار.

وقال سبحانه في سورة البقرة: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِينَ عَنْ أَوْلَادِهِنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ) إلى أن قال: (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا) (٢).

وحسن استشاره الرجل زوجته في مأكلهما أيضاً يؤيد ذلك، وقد ورد عنه (صلى الله عليه وآله): «إن المؤمن يأكل هو بشهوه أهله، والمنافق يأكل أهله بشهوته» (٣).

((الاستشاره وحقوقها))

((الاستشاره وحقوقها))

ثم اللازم على المستشار أن لا يخالف المشير، كما يلزم على المشير أن يمحض الرأي، فقد قال على بن الحسين (عليهما الصلاة والسلام) كما في رساله الحقوق:

«وأما حق المستشار فإن حضر ك له وجه رأى جهدت له فى النصيحة، وأشرت عليه لما تعلم أنك لو كنت مكانه عملت به، وليكن ذلك منك فى رحمه ولين، فإن اللين يؤنس الوحشه، وإن الغلظه توحش موضع الأانس، وإن لم يحضر ك له رأى وعرفت له من يثق برأيه وترضى به لنفسك دلتته عليه وأرشدته إليه، فكنتم لم تأله خيراً، ولم تدخره نصحاً، ولا حول ولا قوه إلا بالله» (٤).

«وأما حق المشير عليك، فلا- تتهمه فيما لا- يوافقك عليه من رأيه إذا أشار عليك، فإنما هى الآراء، وتعرف الناس فيهما واختلافهم، فكن عليه فى رأيه بالخيار إذا اتهمت رأيه، فأما تهمة فلا تجوز لك إذا كان عندك ممن يستحق المشاوره، ولا تدع شكره على ما بدا لك من

ص: ١٠٣

١-.

٢- سورة البقرة: ٢٣٣.

٣-.

٤-.

إشخاص رأيه، وحسن وجه مشورته، فإذا وافقك حمدت الله وقبلت ذلك من أخيك بالشكر، والإرصاد بالمكافات في مثلها إذا فزع إليك، ولا قوه إلا بالله»(١).

وعن أبي عبد الله (عليه السلام): «من استشار أخاه فلم يمحصه محض الرأي سلبه الله عز وجل رأيه»(٢).

وعن علي (عليه الصلاة والسلام): «من غش مستشير سلب تدبيره»(٣).

وقال (عليه السلام): «ظلم المستشير ظلم وخيانه»(٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «على المشير الاجتهاد في الرأي وليس عليه ضمان نصح»(٥).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله): «استرشدوا العاقل ولا تعصوه فتندموا»(٦).

وعنه (صلى الله عليه وآله): «الحزم مشاورة ذوى الرأي واتباعهم»(٧).

وعن علي (عليه الصلاة والسلام) قال: «فإن معصية الناصح الشفيق العالم المجرب تورث الحيره وتعقب الندامه»(٨).

وقال الصادق (عليه الصلاة والسلام): «فإذا أشار إليك الناصح العاقل فإياك والخلاف، فإن في ذلك العطب»(٩).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «استشر العاقل من الرجال، فإنه

ص: ١٠٤

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

٧-

٨-

٩-

لا يأمر إلا بخير، وإياك والخلاف، فإن خلاف الورع العاقل مفسده فى الدين والدنيا»(١).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «وإذا شاورت من يصدقه قلبك فلا تخالفه فيما يشير به عليك، وإن كان بخلاف مرادك»(٢).
الحديث.

وقد أكثرنا من ذكر الروايات هنا ليعلم اهتمام الإسلام بالمشوره أى اهتمام، وإن كان المتتبع لعله يجد الأكثر مما ذكرناه إذا راجع البحار والوسائل والمستدرک وغيرها من كتب المجاميع، والله الموفق المستعان.

ص: ١٠٥

١-.

٢-.

((السلطات الثلاث في الحكومه الإسلاميه))

(مسأله): الحاكم الإسلامى، سواء كان فقيهاً واحداً وهو نادر أن تتفق الأمة على واحد، كما حدث في زمان شيخ الطائفة والمحقق والعلامة والشيخ المرتضى والسيد المجدد ونحوهم.

أو مجلس الشورى من الفقهاء، كما تقدم الإلماح إليه، وهو الكثير جداً.

هو المسؤول الأول عن كل ما يجرى في البلاد الإسلاميه، فإنه مقتضى الاستخلاف، قال سبحانه: ((يا داوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ)) ((١)).

وقال تعالى: ((اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي)) ((٢)) حكاية عن موسى لأخيه هارون (عليهما السلام).

وقال الرسول (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائي» ((٣)).

إلى غير ذلك من أدله ولايه الفقهاء عنهم (عليهم الصلاه والسلام).

وحيث إنه لا يقدر من كل الإدراه بالتي هي أحسن فلا بد له من الأعوان، وفي عصورنا الحاضر حيث تعدد المراجع، وحيث إن الأمة تريد السلطات الثلاث: التأطيريه (التشريعيه في اصطلاح الديمقراطيين) والتنفيذيه والقضائيه، حيث يشترط على انتخاب مرجعه ذلك، فهو واجب على المجلس الفقهاى حسب الشرط.

فإنه يصح اشتراط شىء على إمام الجماعة شرطاً لحضور جماعه، حتى إذا كان الحضور واجباً، كما في الجمععه عند موجهها، فيما إذا كان من يقيمها بشرائطها متعدداً، وكذلك في الرجوع إلى القاضى إذا كان متعدداً، لإطلاق دليل: «المؤمنون عند شروطهم» ((٤)).

مثلاً هناك إمامان للجمععه مصليان، كلاهما على

ص: ١٠٦

١- سوره ص: ٢٦.

٢- سوره الأعراف: ١٤٢.

٣- .

٤- .

المسافه المقرره وبالشروط المقرره، فيقول زيد لأحدهما: إني أحضر صلاتك بشرط أن تخفف أو تطول أو تصلي حيث وجود المروحه في الحر، أو في قاعه مسجد فلان، وكذلك إذا كان مؤهلان للإمامه يقول لأحدهما المأمومون: بأنهم يختارونه للصلاه بهذا الشرط، ويجرى في القاضى مثل ذلك حيث إن المتنازعين يشترطان التقاضى عنده بشرط أن يستعد لسماع شكواهما صباحاً، أو في المسجد، أو ما إلى ذلك، وإلا حضرا عند القاضى الآخر أو استقضيا مؤهلاً آخر للقضاء.

وإذا كان زيد وعمرو كلاهما متساويين في جواز التقليد وجواز جعله رئيساً للدولة، قال لكل من أراد تقليده وترشيحه: إنا نقلدك أو ننتخبك بشرط أن تقرر السلطات الثلاث، وحينئذٍ يجب عليه التنفيذ حسب الشرط.

نعم في ما كان الأمر منحصراً في فقيه واحد، لا صحه لهذا الشرط، لأنه يجب على الأمة اتباعه تعييناً، كما أنه إذا لم تشترط الأمة في المتعدد لم يجب على الفقيه التنفيذ من ناحيه الشرط، وإن كان ربما يقال بالواجب مطلقاً حتى بدون هذا الشرط، لأن تفكيك السلطات الثلاث أحسن صيغه للحكم وصل إليه العلم في الحال الحاضر.

ومن الضروري وجوب عمل الحاكم الإسلامى بالصيغه الصالحه للأمه، وإلا شمله الحديث: «لعن الله من ضيع من يعول» (١).

وكان مسؤولاً عن الأمه حسب قوله (صلى الله عليه وآله): «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (٢).

وعليه فالأحسن في كلامنا يراد به الصيغه الصالحه لا- الصيغه الفضلى، كقوله سبحانه: ((وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا- بِأْتَى هِيَ أَحْسَنُ)) (٣)، إلى غير ذلك.

ص: ١٠٧

١-.

٢-.

٣- سورة الأنعام: ١٥٢، وسوره الإسراء: ٣٤.

نعم لو فرض وجود صيغتين صالحتين للحكم، إحداهما السلطات الثلاث والأخرى غيرها، كان للحاكم فى عدم صورته الشرط عليه اختيار أيهما شاء، كما أنه لو فرض وجود صيغه واحده صالحه غير السلطات الثلاث حتى أن السلطات الثلاث تعد غير صالحه فى قبال تلك الصيغه الجديده، يكون الواجب على الحاكم اتباع تلك الصيغه.

وعلى هذا فلا يقال: لم يكن فى زمان الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) السلطات الثلاث، فمن أين تقولون بها، وعليه يكفى للحاكم الإسلامى واحداً كان أو مجلساً أن ينصب بنفسه شخصاً وزيراً للقضاء، وشخصاً آخر وزيراً للإجراء، وشخصاً ثالثاً وزيراً للتطبيقات، كرئيس لمجلس الأمه، وكل واحد من الثلاثة يجمع الأفراد الصالحين للأمر الثلاثة، كما كان الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) بأنفسهم يعينون أفراد القضاء، ورؤساء الجيش، وعمال الصدقات، وأمراء العشائر لإداره العشائر، وأمراء البلاد، كما يجده من أراده فى التواريخ والروايات والتفاسير، ولعله يأتى بعضه فى ثنايا هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

((إشكال وجواب))

((إشكال وجواب))

لا- يقال: إذا أردنا إرجاع الإسلام يجب أن نعمل كما كان يعمل الرسول (صلى الله عليه وآله) أو خلفاؤه المعصومون (عليهم السلام)، وهم لم يكونوا يعملون إلا كما ذكر، فعلى والحسن والحسين (عليهم السلام) فى أيام الأولين القصيره، وعمل الحسين (عليه السلام) فى الساحة المحدوده بين المدينه وكربلاء بعد موت معاويه، لم تكن إلا كما عملها الرسول (صلى الله عليه وآله)، فمن أين لكم بالسلطات الثلاث.

ص: ١٠٨

لأنه يقال: كان لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في جملة شؤونه الكثيره تطبيقات حسب الظروف، وتلك يجب أن تكون في كل ظرف حسب ذلك الظرف، فإنه معنى كونه أسوه، لا الموافقه حرفياً، فإنه خلاف الأسوه حسب ما يتلقاه العرف من هذه الكلمه.

مثلاً أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) أسامه للحرب، لأنه رآه صالحاً للأماره (١)، فإذا مضى على عمر أسامه مائه سنه واتفقت حرب فهل تؤمر أسامه غير الصالح لشيخوخته، أو تؤمر من كان بمنزله أسامه في صلاحيته، إن الأسوه تقتضى الثانى، والأول خلاف الأسوه، فقوله (صلى الله عليه وآله): إنه لجدير بالإماره، ليس معناه إلا- بشرط الموضوع، فإذا انتفى الموضوع انتفت الجداره منه شخصاً، وإن بقى الملاك فى لزوم جعل الجدير.

وكذلك لا يجب تأميره خاصاً إذا بقى على الصلاح وكان هناك صالح آخر فى عرضه، أو كان أصلح منه، فإنه فى الأول يختار الحاكم أيهما شاء، لأن الملاك فيهما موجود، ولا خصوصيه لأسامه، وفى الثانى يختار الثانى لفرض أنه أصلح (٢).

فهو مثل قوله (صلى الله عليه وآله): «الخيلى معقود بنواصيها الخير» (٣)، وقوله (صلى الله عليه وآله): «الجنه تحت ظلال السيف» (٤). فإنه إذا تبدل الخيلى والسيف إلى الدبابه والبندقية، كانت الأسوه فيه (صلى الله عليه وآله) باتخاذهما، لا اتخاذ الخيلى والسيف، فإنهما يصبحان خلاف الأسوه.

والحاصل: المعيار الصلاحيه الجهويه لا الشخصيه، ولذا لم يستشكل أحد من الفقهاء فى تأسيس المدارس وطبع الكتب وإنشاء

ص: ١٠٩

١- أى كان مصداقاً لا خصوصيه له.

٢- هذا كله إذا لم تكن هناك قرائن تفيد الشخص بعينه وعلماً أن ذكره كان من باب المصداق، أما إذا أريد الشخص بعينه وكان له الموضوعيه دون غيره فيقتصر عليه، كما بالنسبه إلى الأنبياء والأوصياء (عليهم السلام) حيث لا يستبدل بهم غيرهم ويتم تعيينهم من قبل الله عزوجل وبأمره.

٣-

٤-

المكتبات، وإخراج الجرائد والمجلات، ونصب الإذاعات المرئية واللامرئية، والسفر إلى الحج بالوسائل الحديثه، وجعل أنظمه للشرطه والمرور والنجده، وبناء المستشفيات والمطارات، إلى غير ذلك، بل يجدون كل هذه الأمور من صغريات الكليات الإسلاميه المنطبقه عليها حسب الزمان، وإن لم تكن أيها في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله).

نعم لا إشكال في أن هذا الانتفاخ الغربى فى الدوائر، والتمدد الواسع فى الموظفين، مما هو خلاف حريات الناس يجب حذفه من الدوله الإسلاميه، وإلا كان خلاف الإسلام.

فإذا أخذ المسلمون بالزمام وجب عليهم الاقتصار على أقل قدر ضرورى من تحديد الحريات، مما تضطر إليه الدوله فى حفظ الأمه وتقديمها إلى الأمام، كما ذكرناه فى أهداف الدوله الإسلاميه، فقد ذكرنا أن الحذف يجب أن يكون بحيث لا يحدث رجه غير صالحه للأمه، وذلك إنما يكون بتكوين رجال من الخبراء الدينيين والزمنيين للحذف تدريجاً، وهو عباره أخرى عن تنزيل أحكام الإسلام فى المجتمع تدريجاً، كما فعله الرسول (صلى الله عليه وآله) من باب الأسوه فى التدريجه، أو من باب الأهم والمهم، أو من باب الاضطرار، بالعناوين الثانويه، أو من باب أن الأمه الموكلين للمراجع فى إداره شؤونهم راضون بالتقلص من حرياتهم إلى حين بغيه تطبيق الإسلام، إلى غير ذلك.

ونحن نذكر هنا جمله من أدله التقليد والقضاء والرئاسه من الكتاب والسنة، بدون ملاحظه الترتيب أو الاستدلال، لأنه ذكرناها مفصلاً فى كتاب التقليد والقضاء

والحكم من (الفقه)، وتصلح هذه النصوص دليلاً على ما ذكرناه في هذه المسأله.

والروايات وإن كانت أكثر إلا- أننا نكتفى منها بهذا القدر، فعلى المريد أن يراجع كتب الأحاديث وكتب الفقه المعنيه بهذا الشأن.

((جملة من أدله التقليد والقضاء والحكم))

((جملة من أدله التقليد والقضاء والحكم))

قال سبحانه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ((١)).

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) ((٢)).

وقال تعالى حكاية عن إبراهيم (عليه الصلاة والسلام): (يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا) ((٣)).

وقال سبحانه: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) ((٤)).

وفي وصيه الكاظم (عليه الصلاة والسلام) كما في (تحف العقول) لهشام بن الحكم: «ويجب على الوالى أن يكون كالراعى، لا يغفل عن رعيته، ولا يتكبر عليهم» ((٥)).

وعن المعلى بن خنيس، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام)

ص: ١١١

١- سورة النحل: ٤٣.

٢- سورة البقرة: ١٥٩.

٣- سورة مريم: ٤٣.

٤- سورة التوبة: ١٢٢.

٥- .

يوماً: جعلت فداك ذكرت آل فلان وما هم فيه من النعيم، فقلت: لو كان هذا إليكم لعشن معكم، فقال (عليه السلام): «هيهات يا معلى، أما والله لو كان ذاك ما كان إلا سياسه الليل، وسياحه النهار، ولبس الخشن، وأكل الجشب، فزوى ذلك عنا، فهل رأيت ظلامه قط صيرها الله تعالى نعمه إلا هذه» (١).

فإن ظاهر هذا الحديث أن المعلى كان يتمنى أن يكون الحكم للأئمة (عليهم الصلاة والسلام) حتى يعيش شيعتهم في ظلالهم في أمن ورفاه وسلام، فرده الإمام (عليه الصلاة والسلام) بأن الواجب على الإمام صرف الليل في التدبير والسياسة، وترسيم الخطط العامه لإداره البلاد والعباد، وصرف النهار في التحرك والساحه والذهاب إلى هنا وهناك، للإشراف على الناس والمسؤولين حتى يعرف كيف يعيش الناس، وكيف يعمل العمال، كما كان يعمل الرسول (صلى الله عليه وآله) بنفسه في قصص مفصله في التاريخ، وكان يعمل على (عليه الصلاة والسلام) في قصص أيضاً.

وفى خبر عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا (عليه السلام)، قال: «بالإمام تمام الصلاة والزكاه والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفىء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف، الإمام يحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله ويذب عن دين الله» (٢).

ومن المعلوم أن نائب الإمام يجب أن يكون كالإمام (عليه السلام) فى العمل.

ص: ١١٢

١-

٢-

وفى خبر سليم، عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنه، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، يأخذ للمظلوم من الظالم حقه، ويحفظ أطرافهم، ويجبى فيئهم، ويقىم حجهم، ويجبى صدقاتهم»^(١). وقد تقدم ذكر هذا الحديث.

وقال (عليه الصلاة والسلام): «الابد للأمه من إمام يقوم بأمرهم، فيأمرهم وينهاهم، ويقىم فيهم الحدود، ويجاهد فيهم العدو، ويقىم الغنائم، ويفرض الفرائض، ويعرفهم أبواب ما فيه صلاحهم، ويحذرهم ما فيه مضارهم»^(٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام) فى كتاب له إلى مالك الأشتر حين ولاه مصر: «ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك فى السر لأمرهم حدوده لهم على استعمال الأمانه والرفق بالرعيه، وتحفظ من الأعوان، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانه اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبه فى بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام الذله، ووسمته بالخيانه، وقلدته عار التهمه»^(٣).

وفى خبر فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) فى حكمه جعل الإمام: «فجعل عليهم قيماً، يمنعهم من الفساد، ويقىم فيهم الحدود والأحكام»، إلى أن قال (عليه الصلاة والسلام): «فيقاتلون به عدوهم، ويقىمون به فيئهم، ويقىم لهم جمعتهم وجماعتهم، ويمنع ظالمهم من مظلومهم»^(٤).

ص: ١١٣

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .

وفى كتاب للإمام (عليه الصلاة والسلام) إلى عبد الله بن عباس عامله على البصرة: «فأربع أبا العباس (رحمك الله) فيما جرى على لسانك ويدك من خير وشر، فإننا شريكان في ذلك، وكن عند صالح ظني بك، ولا يفيلن رأيي فيك والسلام» (١).

وفى كتاب على (عليه الصلاة والسلام) إلى مالك الأشر، قال: «واجعل لذوى الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذى خلقك، وتتعهد عنهم جندك وأعوانك من إحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتع، فأنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول فى غير موطن: لن تقدر أمه لا يؤخذ للضعيف لها حقه من القوى غير متتع، ثم احتمل الخرق منهم والعى، ونح عنهم الضيق والأنف، يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته، ويوجب لك ثواب طاعته، وأعط ما أعطيت هنيئاً، وامنع فى إجمال وإعذار».

«ثم ولّ من أمورك ما لا بد لك من مباشرتها، منها إجابته عمالك بما يعيى عنه كتابك، ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك» (٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام) فى نفس الكتاب: «ومهما كان فى كتابك من عيب فتغايبت عنه أزمته» (٣).

ومعنى (التعته فى الكلام) التردد فيه من عجز لأنه يخاف من التكلم ويرهب الوالى، و(الخرق) بالضم العنف والشده، و(العى) بالكسر العجز عن النطق، و(الأنف) محرکه الاستكاف والاستكبار، و(أكناف الرحمه) أطرافها و(التخرج) التضييق.

ص: ١١٤

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .

ومعنى كل ذلك أن يكون الوالى على اصطلاح اليوم شعيباً، يكون من الناس، وإلى الناس، ومع الناس، لا كالحكام المستبدين الذين هم بمنى عن الناس، والناس لا يتمكنون من الوصول إليهم تحت ألف عذر وعذر، وكلها غير مقبوله.

وفى روايه عن الرضا (عليه السلام)، عن آباءه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائى ثلاث مرات، فقيل له: يا رسول الله ومن خلفائك، قال: الذين يأتون من بعدى ويروون عنى أحاديثى وسنتى، فيعلمونها الناس من بعدى»^(١).

وفى التوقيع المروى عن صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه): «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم»^(٢).

وفى التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى (عليه الصلاة والسلام) إنه قال: «أما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم»^(٣).

وعن أحمد بن إسحاق، عن أبى الحسن (عليه السلام)، قال: سألته وقلت: من أعامل، عمن آخذ وقول من أقبل، فقال له: «العمري ثقته، فما أدى إليك عنى فعنى يؤدى، وما قال لك عنى فعنى يقول، فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون»^(٤).

وأخبرنى أبو على، أنه سأل أبا محمد (عليه السلام) عن مثل ذلك، فقال له: «العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عنى فعنى يؤديان، وما

ص: ١١٥

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

قالا لك فعنى يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنهما الثقتان المأمونان»(١).

وعن يونس بن يعقوب، قال: كنا عند أبى عبد الله (عليه السلام) فقال: «أما لكم من مفرع، أما لكم من مستراح تستريحون إليه، ما يمنعكم من الحارث بن المغيرة النظرى»(٢).

وعن جميل بن دراج، قال: سمعت أباً عبد الله (عليه السلام) يقول: «بشر المخبتين بالجنة، يريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادى، ومحمد بن مسلم، وزراه، أربعه نجباء، أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوه واندرست»(٣).

وعن سليمان بن خالد، قال: سمعت أباً عبد الله (عليه السلام) يقول: «ما أجد أحداً أحى ذكرنا وأحاديث أبى إلا زراه، وأبو بصير ليث المرادى، ومحمد بن مسلم، ويريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين، وأما أبى على حلال الله وحرامه»(٤).

وعن معاذ بن مسلم النحوى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «بلغنى أنك تقعد فى الجامع وتفتى الناس»، قلت: نعم أردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج، إنى أقعد فى المسجد فيجىء الرجل فيسألنى عن الشىء، فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون، ويجىء الرجل أعرفه بمودتكم وحبكم فأخبره بما جاء عنكم، ويجىء الرجل لا أعرفه ولا أدرى من هو فأقول جاء عن فلان كذا وجاء عن فلان كذا، فأدخل قولكم فيما بين ذلك، فقال لى: «اصنع كذا، فإنى كذا أصنع».

ص: ١١٤

.-١

.-٢

.-٣

.-٤

وعن علي بن مسيب الهمداني، قال: قلت للرضا (عليه السلام): شقتي بعيدة ولست أصل إليك في كل وقت، فممن آخذ معالم ديني، قال: «من زكريا بن آدم القمي، المأمون على الدين والدنيا» (١).

وعن الباقر (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال لأبان بن تغلب: «اجلس في مسجد المدينة وأفت الناس، فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك» (٢).

وفي (نهج البلاغه) في كتاب علي (عليه الصلاة والسلام) إلى قثم بن عباس وهو عامله على مكة: «أما بعد، فأقم للناس الحج، وذكّرهم بأيام الله، واجلس لهم العصرين، فأفت المستفتي، وعلم الجاهل، وذاكر العالم» (٣).

وفي مقبولة عمر بن حنظله حكم المتنازعين، وفيها: «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله» (٤).

وفي خبر أبي خديجه: «اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته قاضياً» (٥).

إلى غيرها من الروايات الكثيرة، والتي قد ذكرنا جملة منها في كتاب التقليد، وفي كتاب الحكم، وفي كتاب القضاء، وغيرها.

(تفويض الأمه والقوى الثلاث)

((تفويض الأمه والقوى الثلاث))

وعلى أي حال، فإذا انعقدت الإمامة في فقيه واحد إذا كان المرجع منحصراً فيه أو لم تختار الأمه سواه، أو في مجلس الفقهاء، فإن

ص: ١١٧

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

فوضت الأمة أمر اختيار القوى الثالث إلى أيدي أولئك الفقهاء أو الفقيه الواحد فهو، وإلا كما هو الحال في الحال الحاضر، فإن الأمة تنتخب مره ثانيه نواب المجلس التطبيقي، والذي يسمى في الديمقراطيه بالمجلس التشريعي ويكونوا هم للمشاوره، أى تطبيق الكليات الشرعيه الفقيهه التي استنبطها مجلس المراجع على الموارد الخارجيه المقرره، حيث إن الحكم ليس إلا لله تعالى، ويستنبطه الفقهاء من الأدله الأربعة.

كما أن بالتعاون بين مجلس الفقهاء ومجلس الأمة يتولد القوتان الأخریان، أى القضائيه والتنفيذيه، وكل قوه من هذه القوى الثلاث تشمل القوى الأخرى أيضاً، فالتطبيقه تعم بتطبيقاتها القضاء والقوه المجريه بكامل وزرائها، والقضائيه تشمل منازعات القوتين الأخرين، والتنفيذيه تنفذ ما قررها المجلس أو القضاء حتى على أفراد المجلس وأفراد القضاء.

((رئاسه الجمهوريه))

((رئاسه الجمهوريه))

ومن ذلك يظهر أنه لا حاجه بعد ذلك إلى رئاسه الجمهوريه وإن صح جعل الرئيس لها، إذا أرادته الأمة ومجلس الفقهاء، وإذا أريد جعله فقد يناط انتخابه بأكثرية مجلس الأمة ومجلس الفقهاء، وقد يناط جعله بانتخاب نفس الأمة له، وقد يناط بكليهما. وكذلك حال مجلس الأعيان.

((لا حاجه للدستور))

((لا حاجه للدستور))

وبذلك ظهر أنه لا تحتاج الدوله الإسلاميه إلى كتابه دستور لها، كما ليس لبعض دول العالم المتحضره في الحال الحاضر، بل المجلس يوظف القوانين المذكوره في الرسائل العمليه لفقهاء الشورى في إطارات صغويه حسب أكثرية آراء شورى الفقهاء.

فلكل مرجع من مراجع شورى الفقهاء مقلدوه في الأمور الخاصه، كالطهاره والصلاه والصوم والحج والنكاح والطلاق والإرث وما إلى ذلك، أما

الشؤون العامه لكافه الأمم، من الاقتصاد العام والسياسه العامه، والدعايه للإسلام، وأمور الحوزات العلميه، والوقوف دون التيارات الوافده، وكيفيه تقديم الأمم إلى الأمام وما إلى ذلك، فالتأطيرات في مجلس الأمم يكون حسب رأى أكثره شورى الفقهاء.

((الفقهاء والتجمعات الشبايه))

((الفقهاء والتجمعات الشبايه))

ثم كل فقيه من فقهاء مجلس الشورى يكُون من شبايه وشاباته حزباً وتنظيماً ونقاباً وجمعيهً وما أشبه ذلك، فإن الشباب ثلث الأمم غالباً، وأحياناً نصف الأمم أو إلى ستين في المائه كما في بعض الدول في الحال الحاضر حسب الإحصاء، فيكون أزمه الشباب بيد الفقهاء المراجع، ولا يتمكن الغرب والشرق والانحراف من السيطرة عليهم وأخذ زمامهم كما نراه في الحال الحاضر في كافه بلاد الإسلام، حيث إن أزمه الشباب غالباً بيد الشرق أو الغرب، ومن لم يكن منساقاً إليهما غالباً ينساق إلى الفساد والانحراف في الأخلاق والأعمال.

يفتح كل فقيه في كافه البلاد مكتباً لجمع الشباب والشابات لإعطائهم الثقافه والعمل والزواج والفكر والتربيه وما إلى ذلك، ويأخذ منهم ما تحتاجه الأمم في بقائها وبنائها وتوسعها وتقديمها، والشباب مخيرون في أن يندرجوا في حزب مرجع تقليدهم أو حزب آخر لمرجع آخر.

وما ذكرناه من الشباب إنما هو من باب المثال، وإلا فالشيوخ أيضاً لهم هذا الحق في الانخراط في أحزاب الفقهاء.

ومن الواضح أن مكاتب البلاد تكون تحت إداره وكلاء الفقهاء من العلماء العدول الجامعين بين فهم الدين والدنيا، وحيث إن كل فقيه _ في صورته وجود فقهاء _ يجمع حول نفسه جماعه من الفقهاء من الدرجه الثانيه، فإذا مات فقيه من الشورى جاء مكانه فقيه من الدرجه الثانيه جدير بهذا المقام، حسب تعاون شورى الفقهاء والأمه في تعيين الفقيه

الخلف، ويكون الفقيه الجديد آخذاً بأزمه حزب الفقيه الراحل، ومثل الموت ما إذا عزل بسبب من الأسباب.

((حق النساء والأطفال فى التصويت))

((حق النساء والأطفال فى التصويت))

والنساء والأطفال لهم الحق فى الانتخاب أيضاً، حيث بايعت النساء الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلياً (عليه الصلاة والسلام) كما ذكر فى التواريخ والتفاسير والروايات.

وحيث إن شورى الفقهاء ومجلس الأمة يتصرفان فى شؤونهن أيضاً فى الأمور التطبيقية، وأنهن يقلدن فقيهاً من الشورى، وذلك باختيارهن أيضاً، فالفقيه ومجلس الشورى كالوكيل لهن، لا يصح إلا برضا الموكل وجعله، وحيث يتصرف الفقيه فى شورى الفقهاء، ويتصرف مجلس الأمة فى شؤون الصبيان أيضاً، فلوليهم حق التصويت بالولاية عنهم.

مثلاً إذا كان أب أو ولى للأيتام تحت نفوذه خمسة من غير البالغين، فلهذا الأب أو الولى ستة أصوات، واحد له وخمسه للمولى عليهم، وهكذا.

وبذلك ظهر أن المثقفين الدينيين فى الحوزات أو خارجها، كالخطباء والأئمة والمدرسين، والزمنيين فى الجامعات أو خارجها، كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم، وكذلك المؤلفون وأصحاب المؤسسات والمعامل والشركات والبنوك، وما إلى ذلك كلهم يشتركون فى الحكم، سواء فى مجلس الأمة أو فى القوتين الأخرين، أو فى الأحزاب أو غيرها حسب تأهلهم، وتكون الأحزاب المتعدده الحره منافسه، ومناظره لعدم انحراف الحكام وترشيدهم إلى الطريق الأصوب.

((الأحزاب الوطنيه))

((الأحزاب الوطنيه))

ويحق لجماعه من الأمة بعد توفر شروط مجلس الشورى أو مجلس الأمة تشكيل حزب لبناء الوطن الإسلامى بناءً مادياً أو معنوياً، كبناء المستشفيات والشوارع الحدائق والمعامل والمعاهد والبنوك

والسيوت السكنيه، وما إلى ذلك، وتشكيل جمعيه الأطباء، أو جمعيه المهندسين، أو جمعيه المحامين، أو غير ذلك من الجمعيات.

ولا يشترط في مثل هذا الحزب الذى لا يريد التدخل فى الشؤون السياسيه أن ينتهى إلى المرجعيه، لأنه ليس من شؤون الخلافه والإمامه، بل من شؤون العمران.

كما أنه يحق لغير الإسلاميين كأهل الكتاب ومن إليهم تشكيل حزب لشؤون أنفسهم، مما ينطبق عليه قاعده الإلزام المشهوره فى الفقه، ولا حاجه إلى انتهائهم إلى فقهاء الشورى.

أما القوميات المختلفه فى المسلمين والجغرافيات واللونيات واللغويات وما أشبه ذلك، فكلها متساويه فى كل شأن من شؤون الدوله كما قرره الإسلام.

فلا- فرق بين أن يكون الفقيه المرجع للأئمه أو رئيس الوزراء أو القاضى أو نائب مجلس الأئمه أو المحافظ أو غيرهم عربياً أو كردياً أو فارسياً، عراقياً أو مصرياً أو باكستانياً، إلى ذلك.

بل الميزان: ((إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (١)، و«الناس سواسيه كأسنان المشط» (٢)، بالإضافة إلى الكفاءه المقرره فى الشرع والعقل.

وعلى أى حال، فكل هذه الأمور فى الصغريات، أما الأحكام فإنها خاصه بالله سبحانه وتعالى، كما تقدم الإلماح إليه، قال تعالى: ((إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ)) (٣).

وقال: ((أَلَا لَهُ الْحُكْمُ)) (٤).

وقال: ((وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)) (٥).

ص: ١٢١

١- سورة الحجرات: ١٣.

٢- .

٣- سورة الأنعام: ٥٧.

٤- سورة الأنعام: ٦٢.

٥- سورة المائدة: ٤٤.

وفى آيه: (الْفَاسِقُونَ) (١).

وفى آيه: (الظَّالِمُونَ) (٢).

وقال النبي (صلى الله عليه وآله) فى خطبته فى حجه الوداع: «يا أيها الناس والله ما من شىء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شىء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه» (٣).

وروى محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، إنه قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): «الحمد لله الذى لم يخرجنى من الدنيا حتى بينت للأمة جميع ما تحتاج إليه» (٤).

وفى خبر حماد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «ما من شىء إلا وفيه كتاب أو سنه» (٥).

وعن معلى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا - وله أصل فى كتاب الله عز وجل، ولكن لا تبلغه عقول الرجال» (٦).

والفقههاء إنما هم مجتهدون مستنبطون من الأدلة الأربعة، سواء أريد بالعقل العقل الذى يذكره الشيعة فى موازين الحكم، أو الذى يذكره السنه فى موازينهم كالقياس وما أشبه.

وعن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «إنما علينا أن نلقى إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا» (٧).

وعن الرضا (عليه الصلاة والسلام) قال: «علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع» (٨).

ص: ١٢٢

١- سورة المائدة: ٤٧.

٢- سورة المائدة: ٤٥.

٣-

٤-

٥-

٦- الكافي: ج ١ ص ٦٠ ح ٦.

٧-

٨-

((تعدد الأحزاب الإسلاميه الحره))

(مسأله): من أهم ما يلزم على الدوله الإسلاميه العالميه: تعدد الأحزاب الإسلاميه الحره، المنتهيه إلى المرجعيه، كما ذكرناه سابقاً. فإن الكفاءات فى الدكتاتوريه فى مهب الرياح، إذا الاستبداد يأتى بالأسوأ فالأسوأ، كما شاهدناه مكرراً، وإن ملاً المستبد الدنيا صيحاءً بالعداله الاجتماعيه والكفاءه والنمو والتطور.

وقول بعضهم: (الدكتاتور العادل) من قبيل (الليل النهار)، و(الأسود الأبيض)، فإن الدكتاتور يتوجه إلى نفسه، ويوجه كل شىء إلى شخصه، ومن المعلوم أن الكفاءات لها آراؤها واستقلالها وكرامتها، فيفصلون عنه واحداً بعد الآخر، إلى أن لا يبقى مع الدكتاتور إلا جملة من الأمتعات، الذين لا يهتمهم إلا بطنهم، وشهوتهم الدنيا، وأموالهم فى النبوك.

بينما الاستشاريه، حيث نظر الشعب ورقابته الدقيقه بسبب الأحزاب الحره التى توجب حريه مجلس الأمه وحريه القضاء وحريه التنفيذ، توجب المجيء بالأكفأ فالأكفأ، فكل ما كان نقص فى من يشغل مهمه يبدل إلى من يفقد هذا النقص ويكون كاملاً من هذه الجبهه حتى يصل الموظفون إلى أعلى القمم الممكن.

ولذا جاء فى أبرز صفات رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه: ((يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ)) (١١).

والذى يستظهر من الآيه الكريمه أن (الإصر) هو الصعوبات الاجتماعيه التى تتسرب إلى الناس المنحطين عقيدياً وأخلاقياً من الرسوم والعادات والتقاليد، مما يجعل حياه الإنسان صعبه، سواء فى الزواج، أو الولاده، أو عند الموت، أو فى السفر، أو فى المنزل وأسبابه، أو فى غير ذلك، فترى أنه يريد أن يتزوج بما لا- طاقه له به من التكاليف، ولذا تكثر العزوبه والعنس، وبهذه الكثره يكثر الفساد الخلقى ويكثر الأمراض.

وهكذا

ص: ١٢٣

إذا مات أحدهم يكلف أهل الميت أنفسهم بما لا طاقة لهم به، بسبب التقاليد والعادات.

أما (الأغلال) فهي التي يجعلها الحاكم على الناس بالقوانين الكابته في مختلف أبعاد الحياه كما كانت قبل الإسلام، وفي هذا اليوم أيضاً بعد إقصاء الإسلام عن الحياه مما هو واضح.

والخلفاء الأمويون والعباسيون والعثمانيون ومن إليهم من الأمراء إنما استهتروا تلك الاستهتارات الغريبه، وهكذا حكام اليوم في بلاد الاسلام، لعدم تعدد الأحزاب الحره المراقبه التي تكون بمرصد من الحكام وفاضحه لكل انحراف.

والغرب اليوم أخذ بثلاث الأمر، ولذا وصلوا إلى القمر، بينا أخذ المسلمون يغوصون في أسوأ حال عرفها تاريخهم، بل تاريخ البشرية، فإن التقدم بحاجه إلى مثلث وضع (الإصر) ورفع (الأغلال) التي هي عباره عن القوانين غير العادله، تشبيهاً لها بالأغلال الماديه، وهي تاره تكون بالنسبه إلى الداخل، وأخرى بالنسبه إلى الخارج، أى أن لا يكون الإنسان عدلاً بالنسبه إلى القريب أو بالنسبه إلى الغريب، كما قال الله سبحانه: ((وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ إَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ)) (١).

والغرب أخذ برعايه الداخل حسب نظره فقط بسبب الحريات.

أما الإصر الداخلى وأما الأغلال بالنسبه إلى غير الغرب، وهي البلاد التي استعمرها أو بقيت حياً فهدماً على وضعهما.

وسر ذلك عدم كونهم تحت مظله الأنبياء (عليهم السلام) الذين أرشدوا إلى العقائد الصحيحه والأخلاق المستقيمه، ولاحظوا رقبه الله سبحانه وتعالى على البشر رقبه دائمه، وجزاؤه لهم إن استقاموا بالجنات، وإن انحرفوا بالجحيم، وعليه فحيث المسلمون فى مبدئهم العقائد الصحيحه والأخلاق الفاضله إذا انضم

ص: ١٢٤

ذلك إلى تعدد الأحزاب الحره يكونون أصلح الناس إطلاقاً للحياه السعيده، لا بالنسبه إلى أنفسهم فحسب، بل بالنسبه إلى غيرهم أيضاً.

وعلى أى حال، المسلمون لهم المبدأ الصحيح، وإنما هم بحاجة إلى التطبيق الصحيح للشورى، والمؤسسات الدستوريه والأحزاب الحره التى تحمى الشورى، فإذا توفرت ذلك أخذوا بالتطور نحو الصعود.

((التطور وأقسامه))

((التطور وأقسامه))

والتطور كما حدده بعض الحكماء فى أمور خمس كما نذكره عن قريب، وإن كنا نرى لزوم إضافه التطور العقيدى والأخلاقى أيضاً، والمراد بالتطور فيهما التوسعه بإيصالهما إلى كافه الناس، لوضوح أن الفساد الذى مارسه الحكام فى بلاد الإسلام خصوصاً فى هذا القرن الأخير سبب الأزمه الهائله فى كل البلاد، ولو فرض عرفانه لا يتمكن من الكتب من الناحيه الماديه، لأن أموال المسلمين تصرف بسبب الحكام العملاء إلى الغرب والشرق تاره، وإلى الترف والسرف لطبقه الحكام تاره.

هذا ثم ناحيه الطبع للرقابه على الكتب من كافه بلاد الإسلام، من غير فرق بين ادعاء الحاكم إسلامياً كان الحكم أو علمانياً، فإنه لا يدع الكتب أن ترى النور، إلا الكتب التى هى فى صالح الدكتاتور، ومن المعلوم أن مثل هذه الكتب لا تزيد الأمر إلا إضعافاً، وبذلك أخذ المسلمون فى الإيغال فى الجهل الأزمه والتأخر والتقهقر.

ومن منهم يعرف العقيدته والأخلاق محظور عليه النشر، كما قال معاويه لابن عباس: فسر القرآن كما أرى لا كما ترى.

واللازم أن لا- يغر الإنسان كلام الحاكم المعسول إذا لم تكن الاستشاريه على النحو الذى ذكرناه، فقد كان أسوأ الحكام كالحجاج، يقول كلام الصديقين ويعمل عمل أسوأ الكافرين المستهترين، حتى أن الأعمش كان يقول: لم يخطب الحجاج

حول التقوى مره إلاّ- ظننت أنه يصدق، ومراده أنه كان بكلامه يخدع حتى مثل الأعمش العالم المعروف الذى كان من المعارضين لحكمه، وقد تعرض لعقابه وتغذييه فى قصه مشهوره.

وهكذا ترى حال كل الحكام الذين يخدعون الناس باسم الإسلام أو باسم الديمقراطية فى الحال الحاضر، وهم مستبدون غير استشاريين، وترى فى التاريخ عشرات الأمثله لهؤلاء الحكام المستبدين.

مثلاً- المأمون كان يقول كما فى كتاب (الأحكام السلطانية): إني التمسيت لأمورى رجلاً جامعاً لخصال الخير، العفه فى خلائقه، والاستقامه فى طرائقه، قد هذبتة الآداب، وأحكمتة التجارب، إن ائتمن على الأسرار قام بها، وإن قلد مهمات الأمور نهض فيها، يسكته الحلم، وينطقه العلم، وتكفيه اللحظة، وتغنيه اللحمة، له صولة الأمراء، وأنات الحكماء، وتواضع العلماء، وفهم الفقهاء، إن أحسن إليه شكر، وإن ابتلى بالإساءه صبر، لا- يبيع نصيب يومه بحرمان غده، يسترق قلوب الرجال بخلابه لسانه، وحسن بيانه، انتهى.

بينما كان هو من أظلم خلق الله وأفسدهم وأسرقهم لأموال الأمه، كما يجده الإنسان فى التواريخ، فى مثل قصه زواجه لبوران، وقتله الإمام الرضا (عليه الصلاه والسلام) وهو الإمام الزاهد العابد العادل التقى الورع، التى لم يخلق الله خصله حسنه إلاّ وقد كان فى قمتها باستثناء النبوه.

وماذا يقال عمن يقتل أخص خواصه كذى الرناستين وأخيه وغيرهم بتلك الصور الفجيعة، مما لو جمعت آثامه كان ملاً كتاب، وكان أبوه هارون قبله مثله فى الظلم والفسق والخيانة، حتى عده الشاعر بحق (شر خلق الله كلهم)، قال:

قبران فى طوس خير الناس كلهم

وشر كلهم، هذا من العبر

إلى آخرها.

ص: ١٢٤

وعلى أى حال، فأهم أقسام التطور المنشود بالإضافة إلى ما ذكرناه من (العقيدة) و(الأخلاق) التطور فى أمور خمسة: الثقافه، والسياسه، والاقتصاد، والاجتماع، والنفس.

((التطور الثقافى))

((التطور الثقافى))

أما التطور فى الثقافه، فلوضوح أنه تهتم الثقافه بصقل العقل ومضاعفه قدرته على مجابهه المشاكل العديده التى يعانىها الإنسان فى حياته الخاصه والعامه.

ويعتقد بعض الناس أن التقدم الصناعى فى أوروبا حالياً يرجع إلى تلك النهضه العلميه التى ظهرت فيها خلال القرن الثانى عشر الميلادى، والتى بسببها تغير وجه الغرب، وتمكنوا من أن يغيروا شيئاً كبيراً من العالم، فإن فى تلك الفتره استطاع العقل الغربى أن يتعمق فى تحليل بعض الظواهر الطبيعيه والاجتماعيه، ويصل إلى نتائج هامه، ويخلق كثيراً من الوسائل التى ساعدته على تحسين وضعيته العامه.

وقد تولدت من هذا التغير الرغبه الشديده فى البحث عن حقائق أوسع وأشمل من تلك الحقائق المتوفره للإنسانيه قبلها، وكما جاء جيل جديد حاول هو أيضاً تغيير الأوضاع وتطوير ما تركه الآباء والأجداد، وهكذا أصبحت فكره التغيير والتطور مقبوله لدى الشعوب، ولم يبق هناك من يعترض على إعاده النظر فى المشاكل المحيطه به، والبحث عن وسائل أكثر فعاليه للتغلب على الصعاب التى تعرقل مشاريعه.

((التطور السياسى))

((التطور السياسى))

وأما التطور السياسى، فمعناه تقويه أجهزه الدوله بتحسين وسائل الاتصال التى تساعد الإدارات على مراقبه أعمال الناس المنحرفه، وخصوصاً الشركات الضخمه، والقطاع العام الذى يزداد الاتساع باطراد، حتى لا تسبب جمع الثروه فى أيادى قليله بحرمان الأيادى

الكثيره، كما يهدف تجنيد إلى كافه الإمكانيات الموجوده، وعلى حسن استعمال واستغلال الموارد الأساسيه التي تمكن المجتمعات من تحقيق نهضه صناعيه واجتماعيه وثقافيه وغيرها، وبتعميم التعليم والصحه وغيرها.

ولذا تسعى كل حكومه عصريه إلى تقويه الجهاز الإدارى والإشراف على تسيير جهود المواصلات والصناعات الثقيله، وتربيته النشئ تربيته صالحه، وتزويده بالثقافه العصريه.

وسياسه التطوير لتقويه الجهاز الحكومى تقتضى الحصول على الأموال اللازمه التي تسيير أمثال هذه الأمور بكل أمانه وإخلاص، وذلك لتغطيه النفقات العامه للدوله، من مشاريع التنميه وتسديد أجور الموظفين الذين يقومون بالعمل فى المصالح العامه على شرط أن يكون أولئك الموظفون بالقدر المحتاج إليه لا أكثر من ذلك.

فإن مسؤوليه الدوله فى العصر الحديث قد تعقدت، وعليها أن تكون فى المستوى اللائق وتفى بالتزاماتها فى ميادين متعدده، فى سياستها الداخليه والخارجيه سياسه محكمه ودقيقه، وفى تطور لها التعليم وغيره من الحاجات بطرق حديثه تحقق العداله بين جميع الأفراد.

وبذلك يتسنى لها أن تنال ولاء المواطنين، وتحصل على ثقتهم وتأييدهم، وتضمن لنفسها البقاء، وتقف أمام الهزات الاجتماعيه وغيرها، فإن الحكومه التي لا تحظى بثقه أبناء شعبها لا تستطيع تودى رسالتها على أكمل وجه.

والدوله الواعيه هي تلك التي تتبع وسائل الإقناع بجلب أبنائها إلى جانبها، ولا تلتجئ إلى استعمال القوه لتحقيق أهدافها، إلا فى الحالات الاستثنائيه، كإيقاف المجرمين فى حدودهم، وإيقاف المعتدى من الدول المجاوره أو غيرها على حدودها.

وإذا كان هناك شئ أصبحت الحكومه العصريه تهتم به أكثر من غيره

فهو سن القوانين التي تدير بمقتضاها المؤسسات العامه والخاصه بحيث (لا يُظلمون ولا يُظلمون)(١٢).

وبذلك تؤدي الحكومه وظيفتها الأساسيه، وهى حمايه الشعب من أى تلاعب، وجعل المواطن يشعر أن هناك قياده جاده لحمايته من تلاعب المتلاعبين، سواء كانوا داخلين أو خارجين.

((التطور الاقتصادى))

((التطور الاقتصادى))

وأما التطور الاقتصادى، فهو يقوم على عاملين أساسيين، وهما: الاستثمار، والادخار.

وقد اعتاد الفرد فى الدول الناميه صرف الشىء القليل الذى يحصل عليه من راتبه المحدود، فلا استثمار ولا ادخار، ولهذا بقيت الناحيه الاقتصاديه فى جمود، ولا تتعادل نسبه التنميه فى هذا القطاع مع كثره الزيادة المطرده فى عدد السكان، وقيل هذا هو السبب الرئيسى لقله فرص العمل وحرمان عدد كبير من أبناء الدول الناميه من كسب عيشهم بكيفيه مرضيه، ولذا ترى العالم الثالث كله فى تدمر وتضجر، ودائماً يهدفون إلى تغيير الأوضاع.

وإذا كان بعض البلاد الحضاريه أحرزت على تقدم ملحوظ فى جميع الميادين فيرجع ذلك إلى أربعة أمور:

الأول: وجود دخل عال لدى الأفراد، الشىء الذى نتج عنه إمكانيه ادخار نصيب وافر من الرواتب المحترمه والأموال المستحصله.

الثانى: حصول الفلاح على قطعه من الأرض تكفيه أن يعيش منها، ويستثمر الفائض من العائدات فى المشاريع الفلاحيه التى تنفع هذا القطاع، وتعود عليه بالأرباح الطائله.

الثالث: تخصص العامل فى مهنته، وبذلك استطاع أن يساهم فى رفع الإنتاج والحصول على مرتب يمكنه من تحسين مكانته

ص: ١٢٩

١- مقتبس من قوله تعالى: P لا تظلمون ولا تُظلمون O سوره البقره: ٢٧٩.

الاجتماعيه، ومن المساهمه فى المشاريع الاستثماريه التى تجلب له أرباحاً إضافيه.

الرابع: إتساع حجم المبادلات التجاربه، سواء فى الداخل أو الخارج، الأمر الذى ترتب عليه بروز حلقة مرتبطه ببعضها، وتكونت النطاقات المنظمه والثروات الوطنيه المسخره لتحقيق حركه اقتصاديه شامله.

((التطوير الاجتماعى))

((التطوير الاجتماعى))

وأما التطوير الاجتماعى، فالمراد به أن التجمعات السابقه كانت تتكون فى معظمها من الفلاحين الذين كانوا يشكلون حوالى تسعين فى المائه من سكان أى بلد، بينما لم يكن يتجاوز عدد الذين يقيمون بالمدن ويشغلون بالإدارات الحكوميه والتجاره والصناعه نسبه عشره فى المائه، وبسبب تغير المهن والتخصص وانتشار الثقافه والتوسع فى التجاره وغيرها هجم عدد كبير من السكان إلى المدن التى أصبحت مكتظه بالأنفس البشره، وتضم حوالى ثلاثه أرباع أى بلد أو أكثر، وتبعاً لهذا التطور تغيرت العادات والتقاليد، وأصبحت الأسره الواحده تعيش فى المحيط الواسع، ولم يعد اهتمامها يتجاوز نطاق الزوج والزوجه والأبناء، ومعنى هذا قطع تلك العلاقات الوطنيه التى كانت تربط بين أبناء الأسره الواحده، وانشغال كل عائله بشؤونها الخاصه.

وبجانب هذا فالملاحظ أن المجتمع المعاصر قد تميز عن المجتمعات السابقه بعدم الاستقرار، لأن أبناءه يبحثون عن العمل الذى يتماشى مع اختصاصاتهم، ويقيمون حيث ما تفرض عليهم ظروف عملهم ذلك، وقد صحب هذا التحول الاجتماعى بروز عدد كبير من الأفراد الذين تحسنت وضعيتهم الاجتماعيه، وارتفع دخلهم المادى وتطور مستواهم

الثقافى، إلا- أن هذه الحركه الاجتماعيه لم يصحبها تقدم مناسب فى الميدان السياسى، فبقيت المناصب الهامه فى يد نخبه محدوده من السكان، وقد تميزت المجتمعات السابقه التى شاهدت تغيرات بطيئه فى علاقاتها مع بعضها.

والسبب فى حدوث تغيرات سريعه وذات أبعاد كبيره فى مجتمعنا المعاصر هو انتشار الثقافه التى سمحت للأجيال المعاصره أن تدخل تغيرات جذريه على الأنظمه السابقه، وتطالب اتباع أسلوب فورى لإزاله العوائق التى تعرقل الانطلاقه الجديده نحو حياه أفضل، وبسبب انتشار الثقافه أيضاً ظهر المساواه فى الدخل، ولو حسب القانون، كما انخفض عدد الذين يقومون بحرث الأرض وتوفير الغذاء الأساسى للسكان، وبسبب الآلات الميكانيكيه التى تقوم بالأعمال الصعبه فى أوقات قصيره استطاع المجتمع الحديث أن يحصل على المواد الغذائيه الأساسيه للحياه رغم قله عدد الفلاحين الذين يحترفون الزراعه واستغلال الثروه الأرضيه، لكن سوء القوانين سبب سوء التوزيع أيضاً مما يجب تعديله وتطويره.

((التطوير النفسى))

((التطوير النفسى))

أما التطوير النفسى، فإن حرص الدول على الاحتفاظ بعاداتها وتقاليدها جعل كثيراً من الشبان يشعرون أن حياتهم تتصف بالركود، وأن الأمل فى الحصول على حياه أفضل ضعيف، وبما أن الآباء قد يحملون أفكاراً لا تتماشى وعقليه الجيل الجديده، فإن الشبان يلتجئون إلى تبادل التعلم والأخذ من بعضهم، بدلاً من الاعتماد على توجيهات المتقدمين عنهم سناً.

وبذلك ضعف روابط الموده والاحترام التى تتوطد عادة بين الآباء والأبناء، وبين الشيوخ والشبان، ويشعر كل فريق بالنفور والاشمئزاز من الفريق الآخر، والمجتمع الذى لا يستطيع

التوفيق بين أجياله، ولا- يقدر على إيجاد نوع من الانسجام بين أفرادهم وميولهم، لا- يمكن أن يتقدم كثيراً فى أى ميدان، لأن الكراهية تدفع بالإنسان على أن لا- يتعاون مع خصومه، وبدون تعاون جميع الفئات الاجتماعيه من صغار وكبار لا يتحقق أى شىء.

والدوافع النفسيه للتطور والتقدم تأتي غالباً من الاختلاف بين جماعات لهم مستويات مختلفه من الثقافه والتكوين وما أشبه، حيث يجعل بين الأفراد التنافس الحر، وهو أول نواه التقدم فى المجتمع المنفتح الذى يعيش الحريه والانطلاق، وبما أن أغلب سكان الدول الناميه يعيش بالريف فإن ذلك يعنى قله الاختلاط بأبناء المدن الذين أتاحت لهم فرص التعلم والحصول على ثقافه عاليه، إذا نحن قارناهم بأبناء الريف، ونتيجته لقله الاختلاط بالطبقات المتعلمه والمهنيه نجد ابن الريف منطوياً على نفسه ولا تربطه أليه علاقته قويه ببقية أفراد مجتمعه، وكذلك العكس، هذا من ناحيه الدول الناميه.

ومن ناحيه الدول الصناعيه، فالتنافر يبدو بنوع آخر، حيث التنازع بين الرأسماليين وسائر الطبقات المجتمعه فى الدول الغربيه وبين الشعب والحكومته فى الدول الشيوعيه، وبذلك توقف التطور المنشود.

ولا- يمكن التطور المنشود إلا- بالاستشاريه التى تأتي بالحكام الأكفاء الواجدين لشرائط الإسلام، مع لزوم انضمام ذلك إلى المناهج الصحيحه _ مما لا تكون كالمناهج الرأسمالي الغربى ولا الشيوعى الشرقى _ المذكوره فى الكتاب والسنه.

((نصوص شرعيه فيما يرتبط بالدوله الإسلاميه))

((نصوص شرعيه فيما يرتبط بالدوله الإسلاميه))

وإليك جمله من الآيات والروايات بهذا الصدد، وحيث لم نتحر التفصيل لأنه مناف لوضع الكتاب المبني على الإيجاز، لا نتكلم حول أسانيد وخصوصيات دلالاتها ودلاله الآيات،

وإنما المقصود الذكر فقط، ليعلم كيف أن الإسلام اهتم بكفائه من يلى أحكام المسلمين من الرئيس الأعلى إلى أصغر موظف، وكذلك كيف اهتم بصحة المناهج.

قال سبحانه: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (١).

وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) (٢).

وقال سبحانه: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) (٣).

وقال سبحانه: (وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرَىٰ * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي) (٤).

وقال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا) (٥). مما يدل على وجود منصب الوزارة في الدين أيضاً.

وقد قال النبي (صلى الله عليه وآله) مخاطباً لعشيرته في يوم الإنذار: «أيكم يوازرني على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصي وخليفتي فيكم، فقال على (عليه الصلاة والسلام): قلت: أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه، قال: فأخذ برقبتي ثم قال: هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» (٦).

وفي آخر الخطبة القاصعه في (نهج البلاغه) خطاب النبي لعلي (عليهما الصلاة والسلام): «إلا أنك لست بنبي ولكنك وزير» (٧).

ص: ١٣٣

١- سورة البقره: ١٢٤.

٢- سورة النساء: ١٣٥.

٣- سورة ص: ٢٦.

٤- سورة طه: ٢٩ _ ٣٢.

٥- سورة الفرقان: ٣٥.

٦- .

٧- .

وفى البحار، عن أعلام الدين، قال النبى (صلى الله عليه وآله): «ما من أحد ولى شيئاً من أمور المسلمين فأراد الله به خيراً إلا جعل الله له وزيراً صالحاً، إن نسى ذكره، وإن ذكر أعانه، وإن هم بشر كفه وزجره» (١).

وعن المفضل، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «إذا أراد عز وجل برعيه خيراً جعل لها سلطاناً رحيماً، وقيض له وزيراً عادلاً» (٢).

ومن المعلوم أن إرادة الله سبحانه وتعالى تابعه لعمل الناس، فإن عملوا خيراً أراد الله بهم خيراً، كما أن شفاء الله للمريض تابع للعمل حسب دستور الأطباء وما أشبهه، مما هو مذكور فى الكتب المعنيه بهذا الشأن.

وقال سبحانه: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً) (٣).

وقال تعالى: (وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ) (٤).

وقال سبحانه: (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) (٥).

وقال سبحانه: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً) (٦).

وقال تعالى: (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٧).

ص: ١٣٤

١-.

٢-.

٣- سورة النساء: ١٤١.

٤- سورة الشعراء: ١٥١ _ ١٥٢.

٥- سورة القلم: ٣٥ _ ٣٦.

٦- سورة النساء: ٥.

٧- سورة الزمر: ٩.

وقال سبحانه: (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) (١).

وقال تعالى حكاية عن بنت شبيب: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) (٢).

فسكوت القرآن على ذلك دليل على اشتراطهما في من يلي أمور الناس.

وقال تعالى حكاية عن يوسف (عليه السلام): (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) (٣).

وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح» (٤).

وروى طلحة بن زيد، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «العامل على غير بصيره كالسائر على غير الطريق، لا يزيده سرعه السير إلا بعداً» (٥).

وعن مفضل بن عمر، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوالبس» (٦).

وفى (نهج البلاغه): قال (عليه الصلاة والسلام): «لا يقيم أمر الله سبحانه إلا من لا يصانع، ولا يضارع، ولا يتبع المطامع» (٧).

وقال (عليه السلام): «آله الرئاسه سعه الصدر» (٨).

وفى كتاب على (عليه الصلاة والسلام) إلى مالك الأشر: «إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم فى الآثام،

ص: ١٣٥

١- سورة السجده: ١٨.

٢- سورة القصص: ٢٦.

٣- سورة يوسف: ٥٥.

٤- .

٥- .

٦- .

٧- .

٨- .

فلا- يكونن لك بطانه، فإنهم أعوان الأثمه، وأخوان الظلمه، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفادهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه، ولا- آثماً على إثمه، أولئك أخف عليك مؤنه، وأحسن لك معونه»(١).

وفيه أيضاً قال (عليه السلام): «ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباةً وأثره، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانه، وتوخ منهم أهل التجربه والحياء من أهل البيوتات الصالحه والقدم في الإسلام المتقدمه، فإنهم أكرم أخلاقاً وأصح أعراضاً، وأقل في المطامع إشرافاً، وأبلغ في عواقب الأمور نظراً، ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإن ذلك قوه لهم على اسصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجه عليهم إن خالفوا أمرك، أو ثلموا أمانتك، ثم انظر في حال كتابك، فول على أمورك خيرهم، واخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائذك وأسرارك بأجمعهم، لوجوه صالح الأخلاق ممن لا تبطره الكرامه، فيجتري بها عليك في خلاف لك بحضره ملاً، ولا تقصر به الغفله عن إيراد مكاتبات عمالك عليك، وإصدار جواباتها على الصواب»(٢).

وقال (عليه السلام): «لا تقبلن في استعمال عمالك وأمرائك شعاعه إلا شعاعه الكفاءه والأمانه»(٣).

وقال (عليه السلام): «من علامات المأمون على دين الله بعد الإقرار والعمل، الحزم في أمره، والصدق في قوله، والعدل في حكمه، والشفقه على رعيته، لا تخرجه القدره إلى خرق، ولا اللين إلى

ص: ١٣٦

١-

٢-

٣-

ضعف، ولا تمنعه العزه من كرم عفو، ولا يدعوه العفو إلى إضاعه حق، ولا يدخله الإعطاء في سرف، ولا يتخطى به القصد إلى بخل، ولا تأخذه نعم الله بيطر»(١).

وقال (عليه السلام): «ليكن أبغض الناس وأبعدهم منك أطلبهم لمعايب الناس»(٢).

وقال (عليه السلام): «ليكن أحظى الناس عندك أعملهم بالرفق»(٣).

وقال (عليه السلام): «فقدان الروساء أهون من رئاسه السفلى»(٤).

وقال (عليه السلام): «كيف يعدل في غيره من يظلم نفسه»(٥).

وقال (عليه السلام): «من حسنت سياسته وجبت طاعته»(٦).

وقال (عليه السلام): «وزراء السوء أعوان الظلمه وإخوان الأئمه»(٧).

وقال (عليه السلام): «ولاه الجور شرار الأمه وأضداد الأئمه»(٨).

وقال (عليه السلام): «لا يكون عمران حيث يجور السلطان»(٩).

وقال (عليه السلام): «من أحسن الكفاءه استحق الولاية»(١٠).

وقال (عليه السلام): «من لم يصلح نفسه لم يصلح غيره»(١١).

وقال (عليه السلام): «ليكن أحب الناس إليك وأحظاهم لديك أكثرهم سعياً في منافع الناس»(١٢).

وقال (عليه السلام): «ليكن أحظى الناس منك أحوطهم على

ص: ١٣٧

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

٧-

٨-

.-9

.-10

.-11

.([12])-12

الضعفاء وأعملهم في حق»(١١).

وقال (عليه السلام): «إذا ملك الأراذل هللك الأفاضل»(١٢).

وقال (عليه السلام): «إذا ملك اللئام اضطهد الكرام»(١٣).

وقال (عليه السلام): «تولى الأراذل واللئام الدول دليل انحلالها وإدبارها»(١٤).

وقال (عليه السلام): «حسن السياسة دوام الرعيه»(١٥).

وقال (عليه السلام): «خير السياسات العدل»(١٦).

وقال (عليه السلام): «دوله العادل من الواجبات»(١٧).

وقال (عليه السلام): «خور السلطان أشد على الرعيه من جور السلطان»(١٨).

وقال (عليه السلام): «حسن السياسة يستديم الرئاسه»(١٩).

وقال (عليه السلام): «حسن العدل نظام البريه»(٢٠).

وقال (عليه السلام): «حسن التدبير وتجنب التبذير من حسن السياسه»(٢١).

وقال (عليه السلام): «شر الأمراء من ظلم رعيته»(٢٢).

وقال (عليه السلام): «شر الأمراء من كان الهوى عليه أميراً»(٢٣).

وقال (عليه السلام): «شر الوزراء من كان للأشرار وزيراً»(٢٤).

وقال (عليه السلام): «شر الولاه من يخافه البريء»(٢٥).

ص: ١٣٨

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

.-7

.-8

.-9

.-10

.([11])-11

.-12

.([13])-13

.([14])-14

.([15])-15

وقال (عليه السلام): «شر الملوك من خالف العدل» (١).

وقال (عليه السلام): «دوله اللئام مذله الكرام» (٢).

وقال (عليه السلام): «دوله الفجار مذله الأبرار» (٣).

وقال: (عليه السلام): «دوله اللئام من نواب الأيام» (٤).

وقال (عليه السلام): «دوله الأوغاد مبنيه على الجور والفساد» (٥).

وقال (عليه السلام): «شر الناس من يظلم الناس» (٦).

وقال (عليه السلام): «زوال الدول باصطناع السفلى» (٧).

وفى كتاب على (عليه السلام) إلى رفاعه قاضيه على الأهواز: «اعلم يا رفاعه، إن هذه الأماره أمانه، فمن جعلها خيانه فعليه لعنه الله إلى يوم القيامه، ومن استعمل خائناً فإن محمداً (صلى الله عليه وآله) برىء منه فى الدنيا والآخرة» (٨).

وعن الغوالى، إن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «أصلح وزيرك، فإنه الذى يقودك إلى الجنة أو النار» (٩).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام): «وليس يحسن للملوك أن يفرطوا فى ثلاث، فى حفظ الثغور، وتفقد المظالم، واختيار الصالحين لأعمالهم» (١٠).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، قال: «لا يطمعن ذو الكبر فى الثناء الحسن، ولا المعاقب على الذنب الصغير فى السؤدد، ولا القليل التجربه المعجب برأيه فى رئاسه» (١١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره التى يجدها الإنسان أضعاف أضعاف ما ذكرناه فى الكتب المعنيه بهذه الشؤون.

ص: ١٣٩

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

٧-.

.-8

.-9

.-10

.([11])-11

((السلطه القضائيه وصور المرافعات))

(مسأله): السلطه القضائيه لها شؤون ذكرناها في (الفقه القضاء)، ولذا لا حاجه إلى ذكرها مفصلاً، وإنما نلمع إلى بعض الأمور المناسبه لهذا الكتاب بإيجاز، فنقول:

القضاء إما أن يكون بين نفرين بتقليد واحد، أو بتقليدين متفقين، أو مختلفين، أو بين نفرين من مذهبين، أو بين كافرين متحدى الرأي، أو مختلفين، كيهودى ومسيحى، أو ليس لأحدهما رأى، أو ليس لكليهما رأى، أو بين مسلم وكافر.

وقد يكون الاحتياج إلى القضاء من جهه داخل الدوله الإسلاميه، أو خارجها، حيث صارت تجاره أو زواج كترويج المسلم بالكتابه أحدهما فى الداخل والآخر فى الخارج، إلى غير ذلك من الأمثله، ولم تستعد الدوله الخارجيه إجراء الأحكام على طبق الدين الإسلامى فى فصل المشكله، ولم يكن للمسلمين القدره على ما يرونه من الفصل، فهذه صور نتكلم حولها بإيجاز.

حيث الدوله الإسلاميه العالميه قضائياتها يتلون بهذه الأقسام المذكوره، ولم نذكر مسأله القضاء فى مثل الهند ولبنان وما أشبهه، حيث السننى والشيعى والمسلم والكافر إلى غير ذلك، لأننا فى صدد بيان أحكام الدوله الإسلاميه فى السلطه القضائيه.

أما الأول: فأمره واضح، حيث المفروض أنهما يريان حكماً واحداً، نعم إذا خالف القاضى اجتهاداً اجتهاد المجتهدين المتقاضيين، سواء كانا على اجتهاد واحد أو اجتهادين، بأن كان القاضى يرى رأياً ثالثاً، فالظاهر نفوذ قضائه فيهما، لأنه يلزم أن يحكم عليهما لما أراه الله حسب اجتهاده هو.

أما إذا كان القاضى مقلداً، على رأى من يقول بصحه تقليد القاضى وعدم الاحتياج إلى اجتهاده، لم يستبعد لزوم أن يقضى حسب اجتهاد مجتهده، لا حسب اجتهادهما، خصوصاً إذا يراهما

غير مجتهدين أو كانا مقلدين.

والثانى: فيما إذا كانا بتقليدين مختلفين، وهو كما إذا كان باجتهادين مختلفين، والقاضى يقضى بينهما حسب اجتهاده أو تقليده على ما تقدم.

ثم فى كلا- الأمرين إن علم المتقاضى اشتباه القاضى ولو اجتهاداً لم يجر له ترتيب الأثر، لأن العلم لا يقف أمامه شىء، وليس العلم موضوعياً بل طريقياً.

الثالث: إذا كان المتقاضيان من مذهبين، فإن لم يختلفا فهو، وإلا فرأى القاضى هو المعين، سواء كان من مذهب أحدهما أو مذهب ثالث، نعم إذا كان القاضى إماماً حق له أن يقضى بأحد المذهبين، فيما إذا كانا من العامه، وأن يقضى حسب مذهب نفسه، لأنه مما أراه الله، منضمماً إلى قوله (عليه السلام): «لحكمت بين أهل التوراه»^(١)، وغيره مما ذكرناه فى كتاب القضاء.

أما تخييره فى الإفتاء حسب أحدهما فلقاعدته الإلزام، وحيث لا ترجيح لأحد المذهبين فرضاً تخير بينهما، نعم يمكن أن يقال: أحد المذهبين لو كان مطابقاً لمذهب القاضى الإمامى قدم ذلك للترجيح.

الرابع: إذا كان القضاء بين كافرين، ولم يكن لأى منهما قانون فى هذه المسأله، فاللازم إفتاؤه بمذهب نفسه للإطلاق بعد عدم تمشى قانون الإلزام، وإذا كان لأحدهما قانون دون الآخر يتعين الإفتاء بمذهبه، لأن الكافر الذى ليس له قانون يجب أن يحكم له بقانون الإسلام، إذ لا استثناء هنا من الحكم بالحق بسبب دليل الإلزام، فلا يمكن أن يقف أمام ذلك إلزام الكافر الذى له قانون حسب قانونه.

ومنه يعلم حال ما

ص: ١٤١

إذا كان الكافران من دينين كاليهودى والنصرانى وهما مختلفان فى الحكم فى دينهما، فالقاضى مخير بين رأى نفسه لدليل الرؤيه، وبين رأى هذا أو ذاك، لدليل الإلزام، لكن ربما يقال بتقديم رأى نفسه، لأن خرق الإلزام إنما يصح برأى الإسلام لا برأى الكافر، فإن الأصل الإسلام، خرج منه إذا كان إلزام من غير معارض، وهنا الإلزام معارض، فيسقط الإلزام ويبقى الأصل على حاله، ولعل هذا أقرب.

أما إذا كان الكافر أحدهما أهل كتاب كاليهودى، والآخر غير أهل كتاب كعابد النار، فهل يقدم أهل الكتاب لأنه أشرف فى نظر الإسلام، كما يدل عليه قول سبحانه: ((وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ)) (١) الآية، أو يتخير، بناءً على عموم لزوم أن يحكم بحكم الإسلام، لتساوى الإلزامين، احتمالان، لكن تقديم الكتابى ليس إلا استحساناً فى هذا المقام.

ومثله ما لو كان أحدهما يعتقد بالله والآخر لا يعتقد، وإن كان كلاهما غير أهل كتاب.

الخامس: إذا كان القضاء بين مسلم وكافر، وهنا يلزم أن يقضى حسب رأى الإسلام، لأن «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (٢).

السادس: الصورة الأخيره وهى الداخل فى بلد الإسلام والخارج منه، واللازم حسب الإسلام، لما تقدم من علو الإسلام، إلا إذا لم يتمكن القاضى حسب المعاهدات الدوليه، فيما إذا كانت المعاهده صحيحه كما هو المفروض، لأن الكلام فى الدوله الإسلاميه الصحيحه، فإن هناك يأتى مسأله القدره والأهم والمهم وما أشبه ذلك، وهو أمر خارج عن أصل المبحث.

((آيات وروايات فى باب القضاء))

((آيات وروايات فى باب القضاء))

وهنا نذكر بعض الآيات والروايات الوارده فى مختلف شؤون القضاء للإلزام، لا للاستدلال الدقى

ص: ١٤٢

١- سورة الحج: ٤٠.

٢- .

والتفصيل، فإن موضعهما كتاب القضاء.

قال سبحانه: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) (١).

وقال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (٢).

وقال سبحانه: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ) (٣).

وقال تعالى: (وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (٤).

وقال سبحانه: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) (٥).

وقال تعالى: (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) (٦).

وفي خبر إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه الصلاة والسلام)، قال أمير المؤمنين (عليه السلام) لشریح: «يا شريح قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصى نبي أو شقى» (٧). والمراد بوصى النبي أعم من الإمام (عليه الصلاة والسلام) أو نائبه العام أو الخاص كما هو واضح.

وعن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (عليه الصلاة والسلام) قال: «اتقوا الحكومه، فإن الحكومه إنما للإمام العالم بالقضاء، العادل

ص: ١٤٣

١- سورة الأحزاب: ٣٦.

٢- سورة النساء: ٦٥.

٣- سورة الأنعام: ٥٧.

٤- سورة غافر: ٢٠.

٥- سورة ص: ٢٦.

٦- سورة الأنبياء: ٧٨.

٧- .

فى المسلمىن؁ لنبى أو وصى نبى» (١١).

وفى روايه أخرى له؁ عن أبى عبد الله (عليه السلام): قال فى كتاب على (عليه السلام): «إن نبياً من الأنبياء شكى إلى ربه؁ فقال: يا رب كيف أفضى فيما لم أر ولم أشهد؁ قال: فأوحى الله إليه أحكم بينهم بكتابى وأضفهم إلى اسمى؁ فحلفهم به؁ وقال: هذا لمن لم تقم له بينه» (٢٢).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)؁ قال: «والحكم لا يصح إلا بإذن من الله وبرهانه» (٢٣).

وفى خبر هشام بن الحكم؁ عن أبى عبد الله (عليه السلام)؁ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان؁ وبعضكم ألحن بحجته من بعض؁ فأىما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فإنما قطعت له به قطعه من النار» (٢٤).

وروى العامه عن معاذ بن جبل؁ إنه قال: لما أراد أن يبعثنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى اليمن قال: «كيف تقضى إذا عرض لك قضاء»؁ قال: أفضى بكتاب الله؁ قال: «فإن لم تجد فى كتاب الله»؁ قال: فبسنة رسول الله؁ قال: «فإن لم تجد فى سنة رسول الله؁ ولا فى كتاب الله»؁ قال: اجتهد رأيى ولا آل؁ فضرب رسول الله (صلى الله عليه وآله) صدره وقال: «الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله» (٢٥).

ولعل مراده باجتهاد الرأى إرجاع الصغريات إلى كبريات الكتاب والسنة؁ ولو كانت الكبرى لسبب فهم الملاك.

فى روايه الكلينى؁ عن أبى عبد الله (عليه السلام)؁ قال: «القضاه أربعة؁ ثلاثة فى النار وواحد فى الجنة؁ رجل قضى بجور وهو يعلم فهو فى النار؁ ورجل قضى بجور وهو لا يعلم فهو

ص: ١٤٤

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

فى النار، ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم فهو فى النار، ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو فى الجنة»(١١).

وفى (نهج البلاغه) فى صفه من يتصدى للقضاء وليس أهلاً له، قال (عليه السلام): «ورجل قمش جهلاً موضع فى جهال الأمة عاد فى أغباش الفتنه عم بها فى عقد الهدنه، قد سماه أشباه الناس عالماً وليس به بكر، فاستكثر من جمع ما قل منه خير مما كثر، حتى إذا ارتوى من آجن واكتنز من غير طائل جلس بين الناس قاضياً ضامناً لتخليص ما التبس على غيره، فإن نزلت به إحدى المبهمات هياً لها حشواً رثاً من رأيه ثم قطع به، فهو من لبس الشبهات فى مثل نسج العنكبوت، لا يدري أصاب أم أخطأ، فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب، جاهل خباط جهالات عاش ركاب عشوات، لم يعرض على العلم بضرس قاطع، يذرى الرويات أذراء الريح الهشيم لا ملء والله بإصدار ما ورد عليه، ولا هو أهل لما فوض إليه، لا يحسب العلم فى شىء مما أنكره، ولا يرى أن من وراء ما بلغ مذهباً لغيره، وإن أظلم أمر اكتتم به لا يعلم من جهل نفسه، تصرخ من جور قضائه الدماء وتعج منه المواريث»(١٢).

وعن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «لسان القاضى بين جمرتين من نار حتى يقضى بين الناس، فإما إلى الجنة، وإما إلى النار»(١٣).

ولعل المراد بجمرتين جمره الإفراط وجره التفريط.

وعن المفيد فى المقنع، عن النبى (صلى الله عليه وآله)، قال: «من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين»(١٤).

ص: ١٤٥

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قال: «ساعة إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنة» (١).

وفى كتاب على (عليه الصلاة والسلام) لمالك الأشتر، فى مواصفات من يختاره للقضاء، قال (عليه السلام): «ثم اختر للحكم بين الناس أفطن رعيته ممن لا- تضيق به الأمور، ولا- تمحكه الخصوم، ولا- يتمادى فى الزله، ولا يحصر من الفىء إلى الحق إذا عرفه، ولا- تشرف نفسه على طمع، ولا- يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم فى الشبهات، وأخذهم بالحجج، وأقلهم تبرماً بمراجعته الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم، ممن لا- يزدهيه إطراء، ولا- يستميله إغراء، وأولئك قليل، ثم أكثر تعاهد قضائه، وأفسح له فى البذل ما يزيل علقته، وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المنزله لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك، فانظر فى ذلك نظراً بليغاً، فإن هذا الدين قد كان أسيراً فى أيدي الأشرار، يعمل فيه بالهوى، وتطلب به الدنيا» (٢).

وعن على (عليه السلام): «الحكم حكمان، حكم الله وحكم الجاهليه، فمن أخطأ حكم الله حكم الجاهليه» (٣).

وعن الصادق (عليه السلام): «الحكم حكمان، حكم الله عز وجل وحكم أهل الجاهليه، وقد قال الله عز وجل: ((وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)) (٤)، (٥). الحديث.

وعن أبى خديجه، عنه (عليه السلام): «انظروا إلى رجل منكم

ص: ١٤٦

١- .

٢- .

٣- .

٤- سورة المائدة: ٥٠.

٥- .

يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم، فإنى قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه» (١).

وعن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال لقاض: «هل تعرف الناسخ من المنسوخ»، قال: لا، قال: «فهل أشرفت على مراد الله عز وجل في أمثال القرآن»، قال: لا، قال: «إذاً هلكت وأهلك» (٢).

وعن أحمد بن الفضل الكناسي، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «أى شىء بلغنى عنكم»، قلت: ما هو، قال: «بلغنى أنكم أقعدتم قاضياً بالكناسه»، قال: قلت: نعم جعلت فداك ذاك رجل يقال له عروه القتات، وهو رجل له حظ من عقل نجتمع عنده فتكلم ونتساءل ثم نرد ذلك إليكم، قال: «لا بأس» (٣).

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

((العدل والقسط))

((العدل والقسط))

ثم يلزم على القاضى أن يحكم بالعدل، والعدل إذا أطلق كان أعم من القسط، أما إذا قيل بالقسط والعدل أو العدل والقسط فالمراد بالقسط الأموال، كما ورد من أن الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) يملأ العالم قسطاً وعدلاً، ولذا سمي الميزان بالقسطاس، فكل واحد منهما إذا أفرد أطلق على الآخر، وإذا تقابلا كان لكل معنى فى مقابل الآخر.

قال سبحانه: (قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ) (٤).

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ إِلَّا تَعَدَّلُوا اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (٥).

وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ

ص: ١٤٧

١- .

٢- .

٣- .

٤- سورة الأعراف: ٢٩.

٥- سورة المائدة: ٨.

شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا(١).

وقال سبحانه: (وَإِن حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)(٢).

وقال تعالى: (فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)(٣).

وقال سبحانه: (فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلكُمْ أَعْمَالُكُمْ)(٤).

وقال سبحانه: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)(٥).

وقال تعالى: (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ)(٦).

وقال سبحانه: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)(٧).

وقال سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)(٨).

ص: ١٤٨

١- سورة النساء: ١٣٥.

٢- سورة المائدة: ٤٢.

٣- سورة الحجرات: ٩.

٤- سورة الشورى: ١٥.

٥- سورة ص: ٢٦.

٦- سورة الأنعام: ١٥٢.

٧- سورة الممتحنة: ٨.

٨- سورة النساء: ٥٨.

وقال سبحانه: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسِيَّاتَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ) (١).

وهل المراد بالمثلثال الجزء، كما يقال: مثلثال من رطل، فهو أصغر جزء من الذره، قال سبحانه: ((فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)) (٢).

أو يراد به الثقل، وذلك هنا أيضاً بعض، فإن ثقل التفاح غير ذات التفاح من لون ورائحه وغيرهما.

وربما يكون بمعنى ثالث، وهو كون المراد قدر الذره، فالإضافه ببيانه بخلاف الأولين، حيث إن الأول فى الكم أى الجزء، والثانى فى الكيف أى الخصوصيه، ومحل التفصيل غير هذا الكتاب.

وفى (نهج البلاغه) أنه قال لبعض عماله (عليه الصلاه والسلام): «استعمل العدل واحذر العسف والحيف، فإن العسف يعود بالجلاء، والحيف يدعو إلى السيف» (٣).

و(العسف) عباره عن الشده بغير الحق، و(الجلاء) التفرق وترك الأوطان، و(الحيف) الميل إلى الظلم، ومن الواضح أن ظلم الحاكم وعماله هو العامل الأساسى لثوره الناس وقيامهم بالسيف فى قبال الدوله حتى يسقطوها.

وعن الصادق (عليه السلام) قال: «العدل أحلى من الشهيد، وألين من الزبد، وأطيب ريحاً من المسك» (٤). من باب تشبه المعقول بالمحسوس.

ص: ١٤٩

١- سورة الأنبياء: ٤٧.

٢- سورة الزلزله: ٧.

٣- .

٤- .

وعن أبي إبراهيم (عليه السلام) في قول الله عز وجل: **P** يحيى الأرض بعد موتها **O**»، قال: «ليس يحييها بالقطر، ولكن يبعث الله رجالاً فيحيون العدل فتحى الأرض لإحياء العدل **(٢)**». وكأنَّ الإمام (عليه الصلاة والسلام) أشار إلى أهمَّ الأمرين إن كانت الآية في ظاهرها أعم.

وعن الرسول (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «ساعة إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنة، وحد يقام الله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحاً **(٣)**». ولا يستبعد أن يراد بالحد مطلق حدود الله، لا الحد في الجنائيات فقط.

وقال (عليه الصلاة والسلام) كما في (نهج البلاغه) خطاباً لعثمان: «فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدى وهُدَى، فأقام سنه معلومه، وأمات بدعه مجهوله» **(٤)**.

وفى (مجمع البيان): إن صبيين ارتفعا إلى الحسن بن علي (عليه السلام) في خط كتبه وحرَّماه في ذلك ليحكم أى الخطين أجود، فبصر به علي (عليه السلام) فقال: «يا بنى انظر كيف تحكم، فإن هذا حكم، والله سائلك عنه يوم القيامة» **(٥)**.

وعن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله عز وجل فهو كافر بالله العظيم» **(٦)**. والظاهر أن الدرهمين من باب المثال، والمراد بالكفر الكفر العملى.

ص: ١٥٠

١- سورة الروم: ١٩.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

ويلزم على الحاكم المساواه فى مورد المساواه، والأخذ بالعداله فى مورد الاختلاف، فإنه ليس معنى العدل التساوى مطلقاً، بل أحياناً يكون مساوياً وأحياناً يكون اختلافاً حسب اختلاف المواهب وسائر الخصوصيات، قال سبحانه: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (١).

وعن الرسول (صلى الله عليه وآله) قال: «أيها الناس إن ربكم واحد، إن أباكم واحد، ولا فضل لعربى على عجمى، ولا لعجمى على عربى، ولا لأسود على أحمر، ولا لأحمر على أسود، إلا بالتقوى» (٢).

والمراد بالأحمر الأبيض، لأن الإنسان الأبيض يضرب بالحمرة كما ذكره جمع.

وقال سبحانه: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ) (٣).

وعنه (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «الناس كأسنان المشط سواء» (٤).

وقال (صلى الله عليه وآله): «لن تقدر أمه لا يأخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متعتع» (٥).

ومن الواضع أن الرسول وعلياً (عليهما الصلاة والسلام) جسداً هذا التساوى فى مورد المساواه.

فعن سواده بن قيس، إنه قال للنبي (صلى الله عليه وآله) فى أيام مرضه: يا رسول الله إنك لما

ص: ١٥١

١- سورة الحجرات: ١٣.

٢- .

٣- سورة المائدة: ٤٥.

٤- .

٥- .

أقبلت من الطائف استقبلتك وأنت على ناقتك العضباء ويديك القضيب الممشوق، فرفعت القضيب وأنت تريد الراحله فأصاب بطني، فأمر النبي (صلى الله عليه وآله) أن يقتص منه، فقال: اكشف لى عن بطنك يا رسول الله، فكشف عن بطنه، فقال سواده: أتأذن لى أن أضع فمى على بطنك، فأذن له، فقال: أعوذ من موضع القصاص من رسول الله (صلى الله عليه وآله) من النار يوم النار فقال، (صلى الله عليه وآله): يا سواده بن قيس أتغفو أم تقتص، فقال: بل أعفو يا رسول الله، فقال: اللهم اعف عن سواده بن قيس كما عفا عن نبيك محمد (صلى الله عليه وآله) (١).

ومن الواضح أنه على تقدير صدق سواده _ وإنى أشك فى صدقه وإنما جعل كلامه حيله لتقبيل بطن الرسول (صلى الله عليه وآله) _ أنه لم يكن له حق فى القصاص، إذ النبى (عليه الصلاة والسلام) كان أراد الناقه حسب قوله، فيكون الضرب على بطنه غير متعمد، ومن المعلوم أن لا-قصاص فى غير العمد وإنما الديه، وكأن الرسول (صلى الله عليه وآله) أراد باستعداده لجريان القصاص عليه إعلام الحكام بأنه حتى فى مثل هذا الشىء الجزئى على الوالى مراعاته.

وفى حديث: إن إحدى بنات أمير المؤمنين (عليه السلام) استعارت من أمين بيت المال، على بن أبى رافع عقد لؤلؤ كان فيه عاريه مضمونه، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): تخون المسلمين، فقال: معاذ الله أن أخون المسلمين، فقال: كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذى فى بيت مال المسلمين بغير إذنى ورضاهم. فقال:

ص: ١٥٢

١- راجع .

يا أمير المؤمنين إنها ابنتك، وسألتني أن أعيرها إياه تترين به، فأعرتها إياه عاريه مضمونه مردوده، فضمنته في مالي وعلى أن أردّه سليماً إلى موضعه، قال: فردّه من يومك، وإياك أن تعود لمثل هذا فتنا لك عقوبتي، ثم أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عاريه مضمونه مردوده لكانت إذاً أول هاشميه قطعت في سرقه.

فبلغ مقالته ابنته، فقالت له: يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعه منك فمن أحق بلبسه مني، فقال لها أمير المؤمنين (عليه السلام): يا بنت علي بن أبي طالب لا تذهبن بنفسك عن الحق، أكل نساء المهاجرين تترين في هذا العيد بمثل هذا. قال: فقبضته منها ورددته إلى موضعه.

لكن في الخبر ضعف إذ لا قطع لغير المخرج من الحرز.

وكان النجاشي من أصحاب علي وشيعته، فشهد قوم عند علي (عليه الصلاة والسلام) أنه شرب الخمر، فأخذه علي (عليه السلام) فحده، فغضب جماعه علي (عليه السلام) في ذلك، منهم طارق بن عبد الله النهدي فقال: يا أمير المؤمنين ما كنا نرى أن أهل المعصية والطاعة وأهل الفرقة والجماعه عند ولاء العقل ومعادن الفضل سيان في الجزاء، حتى كان من صنيعك بأخي الحارث، يعني النجاشي، فأوغرت صدورنا وشتت أمورنا وحملتنا على الجاده التي كنا نرى أن سبيل من ركبها النار.

فقال علي (عليه الصلاة والسلام): Pإنها لكبيره إلا على الخاشعين (O)، يا أخا بني نهد هل هو إلا رجل من المسلمين انتهك حرمه من حرمه الله فأقمنا عليه حدها زكاه له وتطهيراً، يا أخا بني عهد إنه من أتى حداً فأقيم كان كفارته، يا أخا بني نهد إن الله عز وجل يقول في كتابه العظيم: Pولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى (O)، الحديث.

ص: ١٥٣

١- سورة البقره: ٤٥.

٢- سورة المائده: ٨.

وفى البحار: إنه مضى على (عليه الصلاة والسلام) فى حكومه إلى شريح مع يهودى، فقال: «يا يهودى الدرع درعى ولم أبع ولم أهب»، فقال اليهودى: الدرع لى وفى يدي، فسأله شريح البيئه، فقال (عليه السلام): «هذا قنبر والحسين (عليه السلام) يشهدان لى بذلك»، فقال شريح: شهادة الابن لا تجوز لأبيه، وشهادة العبد لا تجوز لسيده، وإنهما يجران إليك، فقال أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «ويلك يا شريح أخطأت من وجوه، أما واحده: فأنا أمامك تدين الله بطاعتي وتعلم أنى لا أقول باطلاً، فرددت قولى وأبطلت دعواى، ثم سألتنى البيئه فشهد عبد وأحد سيدى شباب أهل الجنة فرددت شهادتهما، ثم ادعيت عليهما أنهما يجران إلى أنفسهما».

فلما سمع اليهودى ذلك قال: هذا أمير المؤمنين جاء إلى الحاكم والحاكم حكم عليه فأسلم، ثم قال: الدرع درعك سقطت يوم صفين من جمل أورك فأخذتها (١).

إلى غيرها من أمثال هذه الروايات الواردة فى أقوالهم أو سيرتهم (عليهم الصلاة والسلام).

((القضاء والمسائل الحديثه))

((القضاء والمسائل الحديثه))

ثم إن من الضرورى إحاطه القضاء فى عصرنا الحاضر بالمسائل الحديثه، فإن التطور العلمى الذى حدث فى العالم فى العصر الحاضر، بالإضاقة إلى الاتصال بين أجزاء العالم وسرعه السير، مما أوجب الاطلاع على النواذر فى أیه بقعه من بقاع العالم، أوجبا كثره من المسائل الحديثه التى هى محل الابتلاء أو محل السؤال.

فعدم الاطلاع موجب لضعف مركزيه القضاء، فإن الناس إذا رأوا عدم إمكان الجواب ولو عن المسأله النادره حملوا ذلك على الوهن، مما يضعف مكانه القضاء الإسلامى، فكما يلزم على مجلس الأمه الحل لكل مشكله كذلك يلزم على القضاء الجواب عن كل معضله، صحيح أن شورى الفقهاء هو المكلف أولاً بالأمرين،

ص: ١٥٤

إلا- أن من الصحيح أيضاً أن كثره مهام شورى الفقهاء لا- تدع مجالاً- لديهم لذلك، فمحل الأخذ والعطاء والرد والنقض والامتحان والتطبيق هما القوتان التاثيريه والقضائيه.

مثلاً- وقع فى العصر القريب كما نقلت الصحف، أن فى أفريقيا ولدت امرأه طفله وكان فى رحم تلك الطفله طفله أخرى، فهل هما أختان باعتبار ولادتهما من منى الزوجين، أو أم وبنت، أو يفصل، ففى الإرث أختان وفى حرمه الأم بمجرد الزواج من البنت أم وزوجه.

واتفقت فى أمريكا قريباً أن طفله لها أربع سنوات من العمر ولدت بعد حملها تسعه أشهر، كما فى كتاب (الدكتاتور شعاع فروغى)، فهل لهذه الوالده كل أحكام البلوغ من العبادات والعهده والحيض والمعاملات والنفاس، لأن الحمل دليل على البلوغ، أو لا- شىء منها، فهى كما إذا أنبت الطفل وعمره سنتان مثلاً- حيث ليس الإنبات علامه للبلوغ إلا إذا كان متعارفاً، لإنصراف الأقوال الشرعيه إلى العرفيات، لأنهم الملقى إليهم الكلام، أو يفصل فهى والده من ناحيه، لهما أحكام الوالده والمولود، وليست بالعه من ناحيه.

وفى مثال ثالث ولدت بنت من فوقها إلى الحقو اثنتان ومن الحقو واحده، والفوق اثنان لا واحد بعلامه النوم والقظه كما فى بعض الروايات، فهل يجوز لها أن تتزوج حيث وحده الحقو، أو لا حيث إنه من الجمع بين الأختين، وماذا لو استطاعت إحداهما بهبه ونحوها الحج والأخرى لا تريد الحج، أو الصلاة أول الوقت والأخرى آخره، أو الذهاب إلى مكان أو نحو ذلك.

وفى العكس لو كان ذكر كذلك هل يتزوج باعتبار الحقو وأنه

واحد، أو لا لأنه من زواج أخوين امراه واحده، إلى غير ذلك من الأمثله الكثيره.

((روايات في آداب القاضى))

((روايات في آداب القاضى))

ثم للقاضى ومجلس القضاء والشهود والمتنازعين آداب كثيره، المذكوره فى كتاب القضاء، نضرب عنها إلا ذكراً لبعض الروايات:

فمن سلامه بن كهيل، قال: سمعت علياً (عليه السلام) يقول لشريح: «انظر إلى أهل المعك والمطل ودفع حقوق الناس من أهل المقدوره واليسار ممن يدلى بأموال الناس إلى الحكام، فخذ للناس بحقوقهم منهم، وبع فيها العقار والديار، فإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: مطل المسلم الموسر ظلم للمسلم، ومن لم يكن له عقار ولا دار ولا مال فلا سبيل عليه، واعلم أنه لا- يحمل الناس على الحق إلا من ورعهم عن الباطل، واس بين المسلمين بوجهك ومنطقك ومجلسك حتى لا يطمع قريبك فى حيفك، ولا يئأس عدوك من عدلك، ورد اليمين على المدعى مع بينته، فإذن ذلك أجلى للعمى وأثبت للقضاء، واعلم أن المسلمين عدول بعضهم على بعض، إلا مجلود فى حد لم يتب منه، أو معروف بشهاده زور أو ظنين، وإياك والضجر والتأذى فى مجلس القضاء الذى أوجب الله فيه الأجر، ويحسن فيه الذخر لمن رضى بالحق، واعلم أن الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، واجعل لمن ادعى شهوداً غيباً أمداً بينهما، فإن أحضرهم أخذت له بحقه، وإن لم يحضرهم أوجبت عليه القضيته، وإياك أن تنفذ قضيته فى قصاص أو حد من حدود الله أو حق من حقوق المسلمين حتى تعرض ذلك على إن شاء الله، ولا تقعد فى مجلس القضاء حتى تطعم»^(١).

ص: ١٥٦

وفى روايه: إن رجلاً نزل بأمير المؤمنين (عليه السلام) فمكث عنده أياماً ثم تقدم إليه فى خصوصه لم يذكرها لأمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: «أخضم أنت، قال: تحول عنا، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن يضاف الخضم إلاّ -ومعه خصمه» (١).

وعن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال لشريح: «لا تشاور أحداً فى مجلسك، وإن غضبت فقم، ولا تقضين وأنت غضبان» (٢).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام) إنه قال: «لسان القاضى وراء قلبه، فإن كان له قال، وإن كان عليه أمسك» (٣).

وعنه (عليه السلام) إنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من ابتلى بالقضاء فلا يقضى وهو غضبان» (٤).

وعن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء» (٥).

وعن الرضا، عن آبائه، عن على (عليهم السلام)، قال: قال النبى (صلى الله عليه وآله) لما وجهنى إلى اليمن: «إذا تحوكم إليك فلا تحكم لأحد الخصمين دون أن تسأل من الآخر، قال: فما شككت فى قضاء بعد ذلك» (٦).

وفى روايه أخرى، عن على (عليه السلام): إن النبى (عليه السلام) لما بعثه قال له: «إن الناس سيتقاضون إليك، فإذا أتاك

ص: ١٥٧

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

الخصمان فلا تقض لواحد حتى تسمع الآخر، فإنه أجدر أن تعلم الحق»(١).

وعن الصادق (عليه السلام)، قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يأخذ بأول الكلام دون آخره»(٢).

وعن الصادق (عليه السلام) أيضاً، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من ابتلى بالقضاء فليواس بينهم في الإشاره وفي النظر وفي المجلس»(٣).

وعن سماعه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وأما الرشا في الحكم فهو الكفر بالله»(٤).

((فقهاء خارج منظومه الدوله))

((فقهاء خارج منظومه الدوله))

ثم إنه إذا قامت الدوله الإسلاميه بإذنه سبحانه، فالفقهاء الآخرون الذين ليسوا داخلين في الشورى لعدم كونهم مراجع، أو فرض أنهم مراجع لكنهم لا يدخلون في الشورى، أو لم تنتخبهم الأمه، كل حقوقهم في التقليد والقضاء وغيرهما باق، فللناس التقاضى إليهم وإن كان هناك القاضى المنصوب من قبل الدوله الشرعيه، كما للناس تقليدهم وإن لم يكونوا بشهره الفقهاء الذين هم في الشورى، إلى غير ذلك من شؤون الفقيه على ما ذكرناه في كتاب التقليد.

نعم لا- يحق لهم نقض قضاء القاضى المنصوب من قبل الشورى، كما لا يحق العكس، وهكذا بين كل قاضيين إلا في مسأله التمييز والاستيناف، إذا قلنا بصحتهما، كما لم نستعبده في (الفقه).

والحاصل أنهم كسائر القضاة في جهه القضاء.

((القضاء وملاحظه الطوائف))

((القضاء وملاحظه الطوائف))

وحيث إن في الأمه طائفتان من السنه والشيعه، فاللازم على السلطه

ص: ١٥٨

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

القضائيه جعل قاضيين فى البلاد المختلطه، كبغداد ولبنان وكراتشى وما أشبه.

كما أنه إذا كان فى البلد أيضاً الكفار، فلهم الرجوع إلى قاضيتهم، كما لهم الرجوع إلى قاضى المسلمين.

أما المسلمون فلا يحق لهم الرجوع إلى قاضى الكفار.

ويحق لشورى الفقهاء أنه إذا رأى من الصلاح نصب قاض للكفار أن ينصب لهم من باب قانون الإلزام، ولو كانوا غير أهل الكتاب، إما لما ذكرناه فى مورده من أن الإسلام لا يجبر أحداً على الإسلام أو المحاربه، وإما لأن جبرهم غير ممكن، أو غير صالح على رأى الذين يرون أنهم مخيرون بين أمرين فقط، بينما الكتابى يخير بين ثلاثه أمور.

((القضاء ومهمه التيسير))

إشاره

((القضاء ومهمه التيسير))

ثم من أهم ما يجب على القاضى الإسلامى أن ييسر مهما وجد السبيل إلى ذلك، قال سبحانه: ((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ))^(١).

وفى روايه: «إن شيعتنا أوسع مما بين ذه وذه، وأشار إلى السماء والأرض»^(٢).

وهذا ليس شأن السلطه القضائيه فقط، بل اللازم على السلطات الأخر أيضاً ذلك، فإن فى التصعيب تنفيراً عن الإسلام وترغيباً إلى الغرب، فإن عدم وجود الحدود التى نراها، ووجوب العبادات، والتسهيلات على المرأه وما إلى ذلك التى أعطاه الغرب لشعوبه، أوجبت رؤيه طائفه من المثقفين أسهليه قوانين الغرب، ومن المعلوم أن الإنسان بفطرته مائل إلى الأسهل.

إن الفرعونه رُفضت إلى الموسويه لأسهليه الثانى، كما رُفضت الموسويه إلى العيسويه، والعيسويه والمجوسيه واليهوديه والوثنيه إلى الإسلام لنفس ذلك. ونفس هذا الشىء الآن بين الإسلام إذا شدد فيه، كما غيره عند

ص: ١٥٩

١- سورة البقره: ١٨٥.

٢- .

بعض المسلمين وبين الغرب.

ولذا كثير من المثقفين لا يستعدون رجوع الإسلام إلى الحياه، وبعض التشديدات في الإسلام وإن كان واقعاً ولمصلحه الإنسان حالها حال تشديدات الطبيب على المريض، إلا أن تحمل الناس للواقع كرهى لا اختياري، فاللازم في قبال التشديدات الضروريه أمور:

((الحرىات الإسلاميه))

((الحرىات الإسلاميه))

الأول: إعطاء الحرىات الإسلاميه، من زراعه وتجاره وصناعه وسفر وإقامه وعماره وغيرها، على ما ذكرناه في (الصياغه) وغيرها، والغرب أخذ بالتشديد غير الواقع في قبال أخذ الإسلام بالتشديد الواقع، فهما كمن يحرم الزواج ويبيح الزنا وبالعكس، أو يحرم التجاره ويبيح الربا وبالعكس.

((الواقع وضروره بعض الأحكام))

((الواقع وضروره بعض الأحكام))

الثانى: بيان الواقعيه للناس، كالطبيب الذى يشدد في الحميه والعلاج، مع أنهما خلاف طبع الإنسان، لكن لما يعرف الإنسان أن ذلك بصلاحه يرضخ للأمر الذى أرشده إليه الطبيب.

((الفقيه والتسهيل الممكن))

((الفقيه والتسهيل الممكن))

الثالث: التسهيل الممكن في الإطار الإسلامى إلى أقصى حد في مقدور الفقيه ونحوه، مثلاً إذا كان التعزيز دائراً بين الأقل والأكثر أخذ بالأقل، وإذا كانت غرامه مخالفه المرور كافيه بالأدنى لم يجنح إلى فوق ذلك، وإذا رأى القاضى سجن المتهم بالقتل مثلاً سجنًا خفيفاً كيفاً أو قليلاً كما يسرع في التحقيق حتى لا يضطر إلى الأشد كيفاً أو الأكثر كما، إلى غير ذلك.

والحاصل يلزم أن لا يظهر الإسلام في أعين المثقفين شديداً بالنسبه إلى النظام الغربى، فينفرون منه إلى ذلك النظام مهما وجدوا السبيل إلى ذلك.

((التسهيل وقانون الأهم والمهم))

((التسهيل وقانون الأهم والمهم))

الرابع: إذا كان الأمر دائراً بين الأهم والمهم من اتهام الإسلام والتنفر عنه أو ما أشبه ذلك أخذ بالأهم، وهذا يكون بالعنوان الثانوى، بخلاف ما تقدم حيث إنه بالعنوان الأولى.

كما أنه ينبغي للقاضى تحرى تخفيف النزاع بين الخصمين بجعل الصلح بينهما عن رضا، إذ لو كان ما يراه من الحق بدون الإصلاح بقى التباعد القلبى بينهما فيما يرى كل واحد منها أن الحق معه. أما إذا وسط القاضى فى الأمر بالتصالح بينهما كان ذلك جديراً بعدم وقوع التباعد، أو عدم بقائه على شدته.

((الاستئناف والتمييز فى القضاء))

((الاستئناف والتمييز فى القضاء))

ثم لا يبعد وجود الاستئناف والتمييز فى القضاء الإسلامى، لقوله (عليه السلام): «إنى قد جعلته عليكم حاكماً»^(١)، وفى روايه «قاضياً»^(٢).

والموضوع مأخوذ من العرف، وحيث فى العرف ذلك صح فى الشرع أيضاً، كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى سائر شؤون القاضى العرفى، فإنه تأتى فى الشرعى أيضاً، مع تقييد الأمر بالإطار الذى ذكره الشارع.

مثلاً القاضى إذا راجعه ولد أو بنت ذكراً أن فلاناً الفاسق عملاً- بهما السوء، أو يريد بهما السوء، لا بد وأن يحقق كما يحقق القاضى العرفى، لا أن يقول: اثبتا بالبينه، فإن قالوا: لا بنيه عندنا حلف المنكر وكفى، فإن الفساق مستعدون للحلف ألف مره.

وكذلك إذا قال الشاكى: سرق مالى وأظن أن فلاناً هو السارق، إلى غير ذلك من شؤون القاضى العرفى، نعم إذا اعترف المشتكى عليه أنه زنا أربع مرات بالشاكى مع تمام شرائط الإقرار أجرى عليه الحد، وإلا فإن وصلت نتيجة تحقيق القاضى إلى صدق الشاكى أو الشاكى أدب المشتكى عليه، وهكذا يراقب القاضى مريد الفاحشه أو أخذه منه كفيلاً، وهكذا حال المظنون كونه السارق، أو يريد السرقة، فكيفيه التحقيق فى

ص: ١٦١

الشرعى نفس كيفية التحقيق فى العرفى، ويؤيده قضاء على (عليه الصلاة والسلام)، كما ذكرنا جملة منها فى كتاب (القضاء).

كما يؤيده أيضاً قوله (عليه الصلاة والسلام): «فإذا حكم بحكمنا»^(١). وراجع أمره إلى التمييز أو الاستئناف يرى أنه لم يحكم الحاكم بحكمهم (عليهم السلام)، أو يشك فى ذلك حيث يرى أن الحاكم الأول اشتبه فى حكمه، أو يشك فى أنه صحيح ما حكم أم لا، إذ الرد إنما هو مع تحقق الموضوع قطعاً، فإذا شك فى أنه حكمهم (عليهم السلام) كان له الرجوع إلى الاستئناف أو التمييز.

وبذلك ظهر أنه لا يشترط أن يكون حاكماً التمييز والاستئناف أعلى وأعلم من الأول، وإن كان مقتضى العرفية هو أرفعيه الثانى عن الأول، والثالث عن الثانى، كما هو فى العرف.

ويؤيده ما قالوا من مراجعه الحاكم الجديد للسجون، ليرى هل أن هناك أبرياء أو ما أشبه، كما يؤيده أيضاً قصة رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى مراجعه ثلاثه من أصحابه فى قصة الناقه، إلى غير ذلك.

((لا حاجة للمحاكم المتعدده))

((لا حاجة للمحاكم المتعدده))

أما المحاكم المتعدده من البدايه والصلح والجزاء وما أشبه، فالظاهر أنه لا حاجة إليها، إلا إذا كان الأمر يحتاج إلى خبرويه المفقوده فى القاضى العالم، مثلاً النزاع فى الاقتصاد بحاجه إلى خبير فى الاقتصاد حتى يعرف المحق من المبطل، أو يعرف كيفية تقسيم المال أو ما أشبه ذلك بين الشركاء، وذلك يلزم إما خبرويه القاضى بنفسه، أو كون عدل خبير يرشد القاضى إلى ذلك، كذلك حال سائر ما يحتاج إلى الاختصاص، وعدم وجود مثل ذلك فى زمانهم (عليهم السلام) لا يدل على العدم عند تعقد الحياه فى الحال الحاضر بسبب تقدم العلم، والاحتياج إلى أكثر مما كان فى الحياه البسيطة، فهل يمكن أن يقال وألوف حوادث المرور

ص: ١٦٢

فى كل يوم: إن الأمر لا يحتاج إلى المحققين، كما يتعارف الآن فى قضايا السياقه إلى غير ذلك.

ومثل القول فيما تقدم، حال ديوان المظالم فى الزمان السابق، وديوان القضاء الأعلى فى الزمان الحاضر فى بعض البلاد.

والحاصل يلزم رعايه إحقاق الحق مهما أمكن، بضميمه عدم الضغط على حريات الناس إلا بقدر الضروره، وبضميمه عدم توسع الدوائر وانتفاخها إلا بالقدر المضطر إليه، لما ذكرناه مفصلاً فى بعض مباحثنا من أن انتفاخ الدائر يسلب أموال الأمه وأوقاتهم، ويقف صداً دون التقدم، وكل ذلك محرم شرعاً، والمستثنى منه قدر الضروره فقط.

((حلف الفضول))

((حلف الفضول))

كما يؤيد ما تقدم من العرفيه حلف الفضول، وجه التأييد أن الحلف المذكور كان لإنصاف المظلوم، فالملاك آت فى المقام أيضاً، بعد تأييد رسول الله (صلى الله عليه وآله) له، فإن قوله وتقريره وعمله كلها حجه.

فقد ذكر المؤرخون أن القریش فى الجاهليه حيث كثر فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرئاسه وشاهدوا التغالب والتجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان ظاهر، ورأوا عدم إنصاف المظلوم من الظالم، عقدوا حلفاً على رد المظالم وإنصاف المظلومين من الظلمه.

وقد اجتمعت بطون قریش فتحالفوا فى دار عبد الله بن الجعدان (بضم الدال) على رد المظالم بمكه، بأن لا يظلم أحد أحداً إلا منعه، وأخذوا للمظلوم بحقه، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يومئذٍ معهم قبل النبوه، وهو ابن خمس وعشرين سنه، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد نبوته ذاكراً لذلك الحلف: «لقد شهدت فى دار عبد الله بن جعدان حلف الفضول ما لو دعيت إليه لأجبت، وما أحب أن لى به حمر النعم» (١).

وذكر نهايه ابن الأثير فى لغه (فضل): «وفيه شهدت فى دار

ص: ١٤٣

عبد الله بن جدعان حلفاً لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت» (١١). يعني حلف الفضول، سمي به تشبيهاً بحلف كان قديماً بمكة أيام جُرهم بضمّتين، على وزن (قنّفذ) على التناصف والأخذ للضعيف من القوى، وللغريب من القاطن، قام به رجال من جُرهم كلهم يسمى الفضل، منهم الفضل بن الحارث، والفضل بن وداعه، والفضل بن فضاله، انتهى.

لكن بعضاً آخر ذكر أنه إنما سمي بحلف الفضول، لأن العمل بالإنصاف ورد ظلّامه المظلوم بحاجه إلى المال، وحيث إن المجتمعين في دار ابن جدعان أعطوا فضول أموالهم لتقويه الحلف، سمي بحلف الفضول. وهذا أقرب مما ذكره ابن الأثير.

((الرئيس الأعلى ورد المظالم))

((الرئيس الأعلى ورد المظالم))

بقي شيء، وهو أنه لم تزل العاده الإسلاميه منذ زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) تصدى الرئيس الأعلى للدولة لرد المظالم وإقامه حدود الله سبحانه وتعالى مهما وجدوا السبيل إلى ذلك.

وذلك كان من أردع الأسباب عن اغتنام الغصاب ومن أشبههم نفوذهم في ظلم الناس، فعلى الدوله الإسلاميه المرتقبه بإذن الله تعالى أن تجعل ذلك مد نظرها اقتداءً بالرسول (صلى الله عليه وآله).

وقد أثبت التاريخ موارد كثيره منه (صلى الله عليه وآله) ومن على (عليه السلام) بهذا الشأن، دخلوا هم (عليهم السلام) في حلها.

كما أن هناك إلماعات كثيره إلى لزوم ذلك على الوالى، نذكر بعضها بإيجاز:

فعن الرضا (عليه الصلاه والسلام) في حكمه جعل الإمام، قال: «فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد، ويطبق فيهم الحدود، والأحكام» إلى أن قال: «فيقاتلون به عدوهم، ويقسمون به فيئهم، ويطبق لهم جمعهم وجماعتهم، ويمنع

ص: ١٦٤

ظالمهم من مظلومهم» (١).

وقد تقدم قول على (عليه الصلاة والسلام) كما في خبر سليم: «يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالمياً ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنة، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، ويأخذ للمظلوم من الظالم حقه، ويحفظ أطرافهم، ويجبى فيئهم، ويقسم حجهم، ويجبى صدقاتهم» (٢).

وفي كلام الإمام الكاظم (عليه الصلاة والسلام) لهشام بن الحكم: «ويجب على الوالى أن يكون كالراعى لا يغفل عن رعيته، ولا يتكبر عليهم» (٣).

وقال على (عليه الصلاة والسلام) فى كتابه إلى مالك الأشر: «واجعل لذوى الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً، فتتواضع فيه لله الذى خلقك، وتتعهد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك، حتى يكلمك متكلمهم غير متتعع، فإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول فى غير موطن: لن تقدرس أمه لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتعع» (٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «ثم إن للوالى خاصه وبطانه فيهم استئثار وتناول، وقله إنصاف فى معامله، فاحسم ماده أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، ولا تقطن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعه، ولا يطمعن منك فى اعتقاد عقده تضر بمن يليها من الناس فى شرب أو عمل مشترك يحملون مؤنته على غيرهم، فىكون مهناه ذلك لهم دونك وعييه عليك فى الدنيا والآخرة» (٥).

وفى كتاب له (عليه السلام) إلى بعض عماله، حيث أخذ بعض ما كان فى

ص: ١٦٥

- ١- .
- ٢- .
- ٣- .
- ٤- .
- ٥- .

المسلمين، قال (عليه السلام): «والله لو أن الحسن والحسين (عليهما السلام) فعلا مثل الذي فعلت ما كانت لهما عندي هواده، ولا ظفرا مني بإرادته، حتى آخذ الحق منهما، وأزيل الباطل عن مظلمتهما»^(١).

إلى غيرها من كلماتهم (عليهم الصلاة والسلام) الكثيره المرتبطه بهذا الموضوع.

ص: ١٦٦

((الدولة الإسلامية وصيانتها))

(مسأله): مجلس الفقهاء والسلطات الثلاث كسائر الناس مأمورون بصيانته الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية العالميه عن الخلل، لإطلاق قوله (صلى الله عليه وآله): «كلكم راع»^(١).

فإن اختصاص جماعه بشيء لا ينافى وجوب شيء آخر عليه، فليس لأيه سلطه أن تقول: أنا مأمور باختصاصى من التأطير أو القضاء أو التنفيذ أو الإفتاء وليس على شيء آخر، فإن إطلاقات أدله الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإرشاد الضال، وهدايه الجاهل، والدعاء إلى الإسلام، والدعوه إلى الخير، بالإضافة إلى سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) وغيرهما من قادة الإسلام تعطى ما ذكرناه، ونذكر هنا فصلين.

الأولى: فى الآيات والروايات التى وردت بهذا الصدد.

والثانى: عملهم (عليهم الصلاه والسلام) فى هذا الشأن.

((مسؤوليه الجميع فى الآيات والروايات))

((مسؤوليه الجميع فى الآيات والروايات))

فمن القسم الأول: قوله سبحانه: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ)^(٢).

وقوله سبحانه: (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣).

وقال تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٤).

ص: ١٤٧

١- .

٢- سورة الأعراف: ١٥٧.

٣- سورة التوبه: ١١٢.

٤- سورة آل عمران: ١٠٤.

وقال سبحانه: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ)(١).

وقال سبحانه: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)(٢).

وقال تعالى: (الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبُهُ الْأُمُورِ)(٣).

وفى خبر الزهري، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، قالوا: «ويل لقوم لا- يدينون الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»(٤).

وعن مسعده، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله): «كيف بكم إذا فسدت نساءكم، وفسق شبانكم، ولم تأمروا بالمعروف ولم تنهوا عن المنكر، فليل له: ويكون ذلك يا رسول الله، فقال: نعم وشر من ذلك، كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر ونهيتم عن المعروف، فليل له: يا رسول الله ويكون ذلك، قال: نعم وشر من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكراً والمنكر معروفاً»(٥).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «لا- تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزلت منهم البركات، وسلط بعضهم على بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء»(٦).

ص: ١٤٨

١- سورة آل عمران: ١١٠.

٢- سورة التوبة: ٧١.

٣- سورة الحج: ٤١.

٤- .

٥- .

٦- .

وعن علي (عليه الصلاة والسلام) قال: «لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيولى عليكم شراركم، ثم تدعون فلا يستجاب لكم» (١).

وعن محمد بن عرفه، عن الرضا (عليه الصلاة والسلام)، قال: «لتأمرن بالمعروف ولتنهين عن المنكر أو ليستعملن عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم» (٢).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يقول: «إذا أمتى توأكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيأذنوا بوقاع من الله» (٣).

وعن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) قال: «فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضه منه، لعلمه بأنها إذا أدت وأقيمت استقامت الفرائض كلها حينها وصعبها، وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منهاج الإسلام مع رد الظالم ومخالفة الظالم وقسمه الفيء والغنائم وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقها» (٤).

وعن الباقر (عليه الصلاة والسلام): «أوحى الله إلى شعيب النبي (عليه السلام): إني لمعذب من قومك مائة ألف، أربعين ألفاً من شرارهم، وستين ألفاً من خيارهم، فقال: يا رب هؤلاء الأشرار فما بال الأخيار، فأوحى الله عز وجل إليه: إنهم داهنوا أهل المعاصي ولم يغضبوا لغضبي» (٥).

وعن أبي جعفر الباقر (عليه الصلاة والسلام) كما في خير جابر: «يكون في آخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مرؤون يتقرؤون ويتمسكون، حدثاء سفهاء، لا يوجبون الأمر بالمعروف ولا النهي عن المنكر إلا إذا

ص: ١٦٩

١-.

٢- مشكاة الأنوار: ص ٥٠.

٣-.

٤-.

٥-.

أمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرخص والمعاذير، يتبعون زلات العلماء وفساد علمهم، يقبلون على الصلاة والصيام وما لا يكلمهم في نفس ولا مال، ولو أضرت الصلاة وسائر ما يعملون بأموالهم وأبدانهم لرفضوها كما رفضوا أتم الفرائض وأشرفها، إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضه عظيمه بها تقام الفرائض، هنالك يتم غضب الله عليهم، فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار في دار الفجار، والصغار في دار الكبار، إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الأنبياء (عليهم السلام) ومنهاج الصالحين، فريضه عظيمه بها تقام الفرائض، وتأمين المذاهب، وتحل المكاسب، وترد المظالم، وتعمر الأرض، وينتصف من الأعداء، ويستقيم الأمر، فأنكروا بقلوبكم وألفظوا بألسنتكم، وصكوا بها جباههم ولا تخافوا في الله لومه لائم، فإن اتعضوا وإلى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم Pإنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم(O))، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، وأبغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطاناً، ولا باغين مالاً، ولا مرادين بالظلم ظفرًا، حتى يفيثوا إلى أمر الله، ويمضوا على طاعته»(٢).

وفى (نهج البلاغه): قال الراوى سمعت علياً (عليه السلام) يقول يوم لقينا أهل الشام: «أيها المؤمنون، إنه من رأى عدواناً يعمل به، ومنكراً يدعى إليه، فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ، ومن أنكره بلسانه فقد أجره أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمه الله هي العليا وكلمه الظالمين هي السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى، وقام على الطريق، ونور فى قلبه اليقين»(٣).

وفى (نهج البلاغه): «فمنهم المنكر للمنكر بيده ولسانه وقلبه، فذلك

ص: ١٧٠

١- سورة الشورى: ٤٢.

٢-.

٣-.

المستكمل لخصال الخير، ومنهم المنكر بلسانه وقلبه والتارك بيده فذلك متمسك بخصلتين من خصال الخير ومضيع خصله، ومنهم المنكر بقلبه والتارك بيده ولسانه فذلك الذى ضيع أشرف الخصلتين من الثلاث وتمسك بواحدة، ومنهم تارك لإنكار المنكر بلسانه وقلبه ويده فذلك ميت الأحياء، وما أعمال البر كلها والجهاد فى سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلاّ كنفته فى بحر لجى، وإن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يقربان من أجل، ولا ينقصان من رزق، وأفضل من ذلك كله كلمه عدل عند إمام جائر» (١).

وعن على (عليه الصلاه والسلام): «إن الله لا يعذب العامه بذنب الخاصه إذا عملت الخاصه بالمنكر سراً من غير أن تعلم العامه، فإذا عملت الخاصه بالمنكر جهاراً فلم تغير ذلك العامه استوجب الفريقان العقوبه من الله عز وجل»، قال: «ولا يحضرن أحدكم رجلاً يضربه سلطان جائر ظلماً وعدوناً، ولا مقتولاً ولا مظلوماً، إذا لم ينصره، لأن نصرته على المؤمن فريضه واجبه إذا هو حضره، والعافيه أوسع ما تلمسك الحجه الظاهره»، قال: «ولما جعل التفضل فى بنى إسرائيل جعل الرجل منهم يرى أخاه على الذنب فينهاه لا ينتهى فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وجليسه وشريبه حتى ضرب الله عز وجل قلوب بعضهم ببعض، ونزل فيهم القرآن حيث يقول: ((لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ))» (٢)» (٣).

وعن محمد بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «ما أفر قوم بالمنكر بين ظهرهم لا يغيرونه إلاّ أوشك أن يعمهم الله بعقاب

ص: ١٧١

١-.

٢- سورة المائدة: ٧٨ _ ٧٩.

٣-.

وعن الصادق (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن نلقى أهل المعاصى بوجوه مكفهرة»(٢)).

وقال أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «أدنى الإنكار أن تلقى أهل المعاصى بوجوه مكفهرة»(٣)).

وعن الحارث بن المغيرة، قال: قال أبو عبد الله (عليه الصلاة والسلام): «لأخذن البرىء منكم بذنب السقيم، ولم لا أفعل ويبلغكم عن الرجل ما يشينكم ويشيننى فتجالسونهم وتحذونهم، فيمر بكم المار فيقول: هؤلاء شر من هذا، فلو أنكم إذا بلغكم عنه ما تكرهونه زبرتموهم ونهيتموهم كان أبر بكم وبى»(٤)).

وفى روايه أخرى عن الصادق (عليه السلام) قال: «لأحملن ذنوب سفهائكم على علمائكم».

إلى أن قال: «ما يمنعكم إذا بلغكم عن الرجل منكم ما تكرهون وما يدخل علينا به الأذى أن تأتوه فتأنبوه وتعذلوه وتقولوا له قولاً بليغاً»، قلت: جعلت فداك إذاً لا يقلبون منا، قال: «اهجروهم واجتنبوا مجالسهم»(٥)).

وفى روايه أخرى عنه (عليه الصلاة والسلام) قال لقوم من أصحابه: «إنه قد حق لى أن آخذ البرىء منكم بالسقيم، وكيف لا يحق لى ذلك وأنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا تنكرون عليه ولا تهجرونه ولا تؤذونه حتى يترك»(٦)).

وقال (عليه السلام) فى كلمه ثالثه له: «لو أنكم إذا بلغكم عن الرجل شىء تمشيتم فقلتم: يا هذا إما أن تعزلنا وتجتنبنا وإما أن تكف

عن هذا، فإن فعل وإلا فاجتنبوه» (١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره جداً.

((السيره العمليه))

((السيره العمليه))

أما القسم الثاني: ففي خبر سعد الإسكافي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «مر النبي (صلى الله عليه وآله) في سوق المدينه بالطعام، فقال لصاحبه: ما أرى طعامك إلا طيباً، وسأله عن سعره، فأوحى الله عز وجل إليه أن يدس يده في الطعام، ففعل فأخرج طعاماً رديئاً، فقال لصاحبه: ما أراك إلا جمعت خيانه وغشاً للمسلمين» (٢).

وقد أمر أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام) مالكا بمنع التجار من الاحتكار، ومعاقبه من قارف الحكره بعد نهيه (٣).

كما أمر (عليه السلام) رفاعه قاضيه على الأهواز بالنهي عن الاحتكار، وأنه من ركه فأوجعه وعاقبه بإظهار ما احتكر (٤).

وعن جبابه الواليه، قالت: رأيت أمير المؤمنين (عليه السلام) في شرطه الخميس ومعه دره لها سبابتان يضرب بها بيع الجرى والمارماهى والزمار (٥).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) عندكم بالكوفه يغتدى كل يوم بكره من القصر، فيطوف في أسواق الكوفه سوقاً سوقاً ومعه الدره على عاتقه، وكان له طرفان وكانت تسمى السيبه، فيقف على أهل كل سوق فينادى: يا معشر التجار اتقوا الله، فإذا سمعوا صوته ألقوا ما بأيديهم وأرعوا إليه بقلوبهم وسمعوا بأذانهم، فيقول: قدموا الاستخاره، وتبركوا بالسهوله، واقتربوا من المبتاعين، وتزينوا بالحلم، وتناهوا عن

ص: ١٧٣

.-١

.-٢

.-٣

.-٤

.-٥

اليمين، وجانبوا الكذب، وتجاؤوا عن الظلم، وأنصفوا المظلومين، ولا- تقربوا الربا، ((فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَ الْمِيزَانَ وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)) (١)، فيطوف في جميع أسواق الكوفه، ثم يرجع فيقعد للناس (٢).

وعن أبي سعيد، قال: «كان على (عليه السلام) يأتي السوق فيقول: يا أهل السوق اتقوا الله، وإياكم والحلف، فإنه يمسك السلعه ويمحق البركه، فإن التاجر فاجر إلا من أخذ الحق وأعطاه، السلام عليكم، ثم يمكث الأيام ثم يأتي فيقول مثل مقالته» (٣).

وفي روايه الدعائم، عن على (عليه السلام): «إنه كان يمشى في الأسواق ويبيده دره يضرب بها من وجد من مطفف أو غاش في تجاره المسلمين» (٤).

وقال الأصمغ، قلت له يوماً: أنا أكفيك هذا يا أمير المؤمنين واجلس في بيتك، قال (عليه السلام): ما نصحتني يا أصمغ، وكان يركب بغله رسول الله (صلى الله عليه وآله) الشهباء ويطوف في الأسواق سوقاً سوقاً، فأتى يوماً طاق اللحامين فقال: يا معشر القصابين، لا- تعجلوا الأنفس قبل أن تزهد، وإياكم والنفخ في اللحم، ثم أتى إلى التمارين فقال: أظهروا في رديئي بيعكم ما تظهرون من جیده، ثم أتى السماكين فقال: لا تبيعوا إلا طيباً وإياكم وما طفى، ثم أتى الكناسه وفيها من أنواع التجاره من نخاس وقماط وبائع إبل وصيرفي وبزار وخياط، فنادى بأعلى صوت: يا معشر التجار إن أسواقكم هذه تحضرها الأيمان، فشوبوا أيمانكم بالصدق، وكفوا عن الحلف، فإن الله تبارك وتعالى لا يقدر من حلف باسمه كاذباً» (٥).

ص: ١٧٤

١- سورة الأعراف: ٨٥.

٢-

٣-

٤-

٥-

وعن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) أتى برجل عبث بذكره فضرب يده حتى احمرت، وثم زوجته من بيت المال» (١).

وفي روايه أخرى: «عبث بذكره حتى أنزل» (٢).

وعن الصادق (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) ألقى صبيان الكتاب ألواحهم بين يديه ليخير بينهم، فقال: أما إنها حكومه، والجور فيها كالجور في الحكم، أبلغوا معلمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب اقتص منه» (٣).

وعن علي (عليه السلام)، إن رجلاً قال له: إن هذا يزعم أنه احتلم بأمي، فقال (عليه السلام): «إن الحكم بمنزله الظل، فإن شئت جلدت لك ظله»، ثم قال: «لكني أؤدبه لأن لا يعود يؤذى المسلمين» (٤).

ص: ١٧٥

.-١

.-٢

.-٣

.-٤

((عدم إجراء الحدود في زماننا))

(مسأله): ذكرنا في كتابي (الممارسه) و(الحقوق) من الفقه: أن الدوله الإسلاميه العالميه يحق لها إجراء الحدود والتعزيرات لدى تطبيقها الإسلام كاملاً.

وعدم تطبيق على (عليه الصلاه والسلام) الحد على اللائط والسارق والزانيه في الكوفه في قضايا مذكوره في الوسائل وغيرها، بل وعلى غيرهم في الجملة، كان من جهه عدم تطبيق الإسلام قبل مجيئه (عليه الصلاه والسلام) إلى الكوفه، لما كان من الفوضى التي كانت تحكم بلاد الإسلام قبل حكمه، مما هو مذکور في التواريخ.

فقد عفا عن اللائط الذي أراد إحراقه بالنار لما لم يحترق، ومن المعلوم أن عدم الاحتراق إعجازياً لا يرفع الحكم الشرعى لو كان واجباً، بل كان عليه (عليه السلام) أن يضرب عنقه أو ما أشبه ذلك من الحدود.

كما أنه عفا عن سارق لحفظه سوره البقره، وعن زانيه حيث زوجها، بل عن تلك المرأه التي اشتكت زوجها عنده بعد أن كان أمراً دائراً بين الصدق فالحد على الزوج، أو الكذب فالحد عليها. وعفا (عليه السلام) عن هرب إلى معاويه ثم أتاه يريد زوجه إلى غير ذلك.

أو يحمل كل ذلك وغيرها على حق الإمام (عليه السلام) في العفو مما لم نستبعده في (الفقه) مطلقاً، خلافاً للمشهور الذين يقولون بأنه لا حق للإمام في العفو إلا في بعض الموارد.

وعلى أى حال ففي سائر الأدله كفايه للمقام، حيث ذكرناها في ذينك الكتابين.

وليس معنى عدم الحدود والتعزيرات في صوره عدم تطبيق الدوله الإسلاميه أحكام الإسلام، أن الحاكم الإسلامى يترك التأديب أيضاً، فالزاني ونحوه يؤدب، وإن لم يجر عليه الحد ونحوه، لأن لا يلزم الفوضى والهرج والمرج والتعدى على أموال الناس ودمائهم وأعراضهم وانفصام النظام، كما ذكرنا مثله في الشكايه عند الحكوميه

الجائر على فاعل المنكرات، مع أنها لا تطبق أحكام الإسلام.

والمراد بتطبيق الإسلام كون الأجواء إسلاميه، بتوفر الحريات للناس وعدم تفسى المنكرات، وسهولة وصول الناس إلى حوائجهم الضرورية إما بأنفسهم أو بمعونه بيت المال والحكومته.

وهل من الكافى أن يقال للسارق: عليك أن تعيش فى فقر مذق وهو لا يقدر على لقمة العيش، لأن الحكومه تمنعه عن ذلك، وإذا سرقت تقطع يدك، أو للشباب الشبق: احفظ جنسك وهو لا يقدر على الزواج إطلاقاً، وإذا فعلت جلدناك الحد الكامل، أو لمعاقر الخمر: لا تشرب والحال أن فى بلده ألوف الحانات وعشرات الألوف من المعاقرين يومياً.

قال سبحانه: ((وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)) (١).

وقال تعالى: ((فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)) (٢). فبعد الأمن والشبع يأتى دور الواجب الذى هو العباده.

وقال سبحانه: ((وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةً)) (٣).

إلى ذلك مما ذكرناه فى الكاتين.

((إشكال وجواب))

((إشكال وجواب))

لا يقال: إذا كان فاعل المحرمات مضطراً فلا وجه للتأديب أيضاً، إذ لا حرام مع الاضطرار.

لأنه يقال: هناك ثلاثه أمور:

الأول: الجوى الإسلامى الكامل، وهنا الحدود والتعزيرات.

الثانى: الاضطرار، وهنا لا شىء من العقوبات إطلاقاً.

ص: ١٧٧

١- سورة الأعراف: ٥٦، و٨٥.

٢- سورة قريش: ٣ _ ٤.

٣- سورة الشورى: ١٦.

والثالث: أمر متوسط بين الأمرين، وهنا تأديب لا حد.

أما الأولان فواضح، وأما الثالث فهو في ما ليس الجو إسلامياً بحثاً ولا اضطراراً بحثاً، كما مثلنا من تفشى الخمر والقمار والفجور وما أشبهه أو نحو ذلك، فإن الجمع بين الدليلين يقتضى التأديب لا الترك المطلق، ولا الحد المطلق، فإن دليل عدم الفوضى ونحوه وعدم الحدود الكامله مقتضى لما ذكرناه.

((الأجواء الصالحة أولاً))

((الأجواء الصالحة أولاً))

وعلى أى حال، فإذا كانت التجاره والرزاعه والصناعه وحيازه المباحات وبناء الدور فى الأراضى الممات مجاناً، وسائر الأمور حره كما منحها الإسلام، وذكرنا بعضها فى كتاب (الصياغه) وغيرها، عمل كل إنسان عملاً يعطيه الرزق وبنى داراً يتمكن من السكنى فيها وتمكن من الترويح، فلم يحتج إنسان من المال لشبعه أو سكناه حتى يبرر الاحتياج سرقة، ولم يزن من الفقر الموجب لعدم تمكنه من الزواج، وإلى غير ذلك، فحق أن يجرى عليه الحد.

وكذلك حال عدم تفشى المنكرات حيث الأدله منصرفه عن هذا الجو، فهل يحد الحاكم الإسلامى كل يوم عشره آلاف إنسان لأنهم شربوا الخمر مثلاً، ولنفرض إمكان ذلك بمجىء الدوله الإسلاميه قبل إمكانها تصفيه الحانات.

وكذلك حال سهوله وصول الناس إلى حوائجهم الضروريه، فلو خاف الناس من الخروج عن الدور، لحرب أو عدو أو ما أشبهه، فلم يتمكنوا من الكسب ونحوه مما سبب انسداد حاجاتهم التى هى من شؤونهم، وإن لم يبلغوا حد الاضطرار، ولم يكن هناك بيت مال يساعدهم إلى حوائجهم الضروريه، فهل جعلت الحدود فى مثل هذا الجو، أو الانصراف وغيره يقتضى عدم إجراء الحدود.

وقد ذكرنا مثل هذا الدليل فى (الفقه) فى عدم جريان أحكم الارتداد فيما إذا أصاب

المسلمين فتنه فارتد كثير من الناس، كما حدث في زماننا في فتنه الشيوعيين مما جرفت الألوف من الشباب والشابات، ولذا لم يجر الإمام (عليه الصلاة والسلام) حكم الارتداد على أهالي نهروان وغيرهم، مع أنه ورد عنه (صلى الله عليه وآله): إن محاربي علي (عليه السلام) كفره [\(١\)](#)، وأقله أن كانوا مرتدين.

ولم يجر الرسول (صلى الله عليه وآله) التعزيز على الفارين عن الزحف في جملة من حروبه.

وفي (نهج البلاغه): إنها فتنه وليس برده.

وما ذكرناه إنما هو حسب الصناعات الفقهية، وإلا فالفتوى لها مقام آخر.

((من شروط إجراء الحدود))

((من شروط إجراء الحدود))

ثم إذا فرضت الدولة الإسلامية الصحيحة التي طبقت الإسلام كاملاً، وإن لم يكن بدقه، لانصراف الأدلة إلى العرفية لا الدقة الفلسفية، والحاصل تحقق الملاك الذي ذكرناه لإجراء الحدود فهذا أمران:

الأول: موازين النهي عن المنكر، وذلك يلازم عدم انقلاع فاعل المنكر، لأنه إذا انقلع فلا نهى.

والثاني: موازين الحدود والتعزيزات، وحينئذٍ بين إجراء الحدود وبين الانقلاع عموم مطلق، إذ من الممكن شرعاً إجراء الحدود وإن تاب المرتكب، وذلك لأمرين:

الأول: وبال ما ارتكب، ولذا جرت سيره عقلاء العالم على ذلك، فمن سرق أو قتل عمداً أو ما أشبه سجنوه أو قتلوه أو غرموه وإن تاب، وإطلاق الأله الشرعيه أيضاً يشملها، هذا بالإضافة إلى أنه تطويق للجريمه حتى لا يجرم نفس المجرم مره ثانيه.

الثاني: لعبره غيره، قال سبحانه: (فَشَرُّدٌ بِهِمْ مِّنْ خَلْفَهُمْ) [\(٢\)](#).

((الحد وإطلاقه))

((الحد وإطلاقه))

ثم للحد ثلاث إطلاقات:

ص: ١٧٩

١- راجع .

٢- سورة الأنفال: ٥٧.

الأول: معناه اللغوي، ولذا كان للصلاه حد، وللحج حد، وما أشبهه، وفي بعض الروايات: «لكل شيء حد حتى شرب الماء» (١٧)، كما ذكرنا روايته في (الفقه) كتاب (الآداب والسنن).

والثاني: معناه التأديبي، الأعم من العقوبات المقدره، كحد الزنا وشرب الخمر، وغير المقدره كحد كل معصيه لم يقدر عقابها في الشرع، بل أوكل إلى نظر الحاكم الشرعي.

والثالث: معناه الاصطلاحي الذي هو في قبال التعزيز.

((التخوف من إقامة الدوله الإسلاميه))

((التخوف من إقامة الدوله الإسلاميه))

وبعد كل ذلك ربما يخاف بعض الناس من قيام الدوله الإسلاميه لشده العقوبات فيها، والظاهر أنهم إنما يخافون لمقايسه بلاد الإسلام في أيام الأمويين والعباسيين والعثمانيين ومن إليهم ببلاد الغرب في الحال الحاضر، حيث احترام الإنسان في الثانيه باستثناء السجن والغرامه الماليه وحرمان بعض الحقوق لبعض الجرائم، بينما كان انتهاك الحقوق في الأولى بالقتل وبترا الأطراف والتعذيب ونهب الأموال والاستيلاء على أعراض الناس واللعب بمقدراتهم.

لكن هذا القياس غير صحيح، فإن الكلام في الدوله الإسلاميه الصحيحه التي تطبق الإسلام كزمان الرسول (صلى الله عليه وآله) قياساً بالدول الغربيه في الحال الحاضر، لا ما سميت بالدوله الإسلاميه، فإن هذا القياس غير تام.

فإذا مدح إنسان في القرون الوسطى مثلاً الديمقراطيه لم يكن معناه ما يطبقه الحاكم باسم الديمقراطيه، بل معناه الديمقراطيه الصحيحه، فلم يكن لشخص الحق في أن يقول: إنى أخاف من الديمقراطيه لأن ما يطبقه هذا الحاكم المدعى للديمقراطيه باطل.

والحاصل أن الكلام في الكلى لا في التطبيق الخاطئ، وإلا أتى مثله في الديمقراطيه أيضاً.

ص: ١٨٠

لا يقال: إنا نرى شدة الحدود والتعزيرات الإسلاميه، وإنسانيه العقوبات الديمقراطيه الغريبه.

لأنه يقال:

أولاً: التعزير ليس جلدًا فقط كما سيأتي، فلا شدة هنا، بل التعزير في الإسلام أقرب إلى العقل من السجن والتغريم فقط، لأن الأمر يحتاج أحياناً إلى الشده، وكما أن الشده مطلقاً غير صحيح عند العقلاء كذلك اللين مطلقاً كذلك.

وثانياً: الحد بقانون الأهم والمهم يخفف أو يسقط.

وثالثاً: للإمام الحق في إسقاطه مطلقاً أو تخفيفه.

ورابعاً: يحق لصاحب الحد كالتقصاص العفو أو تبدله بالديه.

وخامساً: يلزم في الحد توفر الشروط الصعبه مما يقلل منه قليلاً- يوجب إلحاقه بالوادر، مثلاً يشترط في حد السرقة خمس وأربعون شرطاً، كما ذكرناه في كتاب (الممارسه)، وفي حد الزنا واللواط رؤيه أربعه عدول كالميل في المكحله، أو إقرار أربع مرات، مع توفر الشروط في الإقرار.

وبعد كل ذلك فهل يبقى الحد إلا بسبب إرهاب الطغاه والمجرمين، لندره وجوده في الدوله الإسلاميه الصحيحه، كما يجد الإنسان تلك الندره في زمان حكومه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومثل هذه الندره ليس مبعثاً للقلق والخوف إطلاقاً، بل عدم الحد مبعث للخوف والقلق، حيث لا- يأمن الإنسان على ماله وعرضه ونفسه، كما نجد ذلك الخوف في أوروبا والولايات المتحده الأمريكيه، وقد ذكروا جمله من ذلك في الكتب المعنيه بهذا الشأن.

ص: ١٨١

وسادساً: بعد ذلك كله يأتي دور المقابله بين نظام الغرب حيث عدم الشده مقرونًا بعدم الحريات، وبين نظام الإسلام بالحريات الكثيره، أو الشده فى الجملة فى أسوأ المخالفات، وقد ذكرنا فى كتاب (الممارسه) و(الحقوق) وغيرهما أن الفوضى فى الجنس وإباحه الخمر فى الغرب من مآسى الغرب لا محاسنه، لأنها قُرت قانوناً على حساب سلامه العائله وصحه البدن وإمكان الزواج، فإن تلك الفوضى أورثت تشتت العوائل وتبعثرها، والأمراض الجنسيه الهائله الكثيره، وحرمان الشباب عن دفء العائله حيث العزوبه والعنس. فلا يقال: أصل جعل العقوبه على الزنا واللواط والسحق شده لا معنى لها بعد رضا الطرفين بها، وكذلك جعل العقوبه على معاقره الخمر.

((هل التعزير لكل عاص))

((هل التعزير لكل عاص))

ثم المشهور بين الفقهاء أن كل مرتكب لمحرم وتارك واجب عليه التعزير، لكن ربما لم يكن ظاهر كلامهم الوجوب مطلقاً، بل فيما إذا بقى إصرار من الفاعل أو التارك، وإلا فإن انقلع بنفسه مما لم يكن هناك شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يكن تعزير، وهذا أقرب.

مثلاً قال الشيخ فى المبسوط: (إذا فعل إنسان ما يستحق به التعزير مثل أن قبل إمرأه حراماً أو أتاها فيما دون الفرج أو أتى غلاماً بين فخذيه عندهم، لأن عندنا ذلك لواط، أو ضرب إنساناً أو شتمه بغير حق، فللإمام تأديبه، فإن رأى أن يوبخه على ذلك ويبيته دو يحسه فعل، وإن رأى أن يعزره فيضربه ضرباً لا يبلغ به الحدود وإنها أربعون جلده فعل، فإذا فعل فإن سلم منه فلا كلام، وإن تلف منه كان مضموناً عند قوم، وقال قوم: إن علم الإمام أنه لا يردعه إلا التعزير وجب عليه أن

يعززه، وإن رأى أنه يرتدع بغيره كان التعزيز إليه، إن شاء عزره وإن شاء تركه، فإن فعل ذلك فلا ضمان على الإمام، سواء عزره تعزيراً واجباً أو مباحاً، وهو الذي يقتضيه مذهبنا).

فإن ظاهره إن ذلك للإمام، لا أنه واجب أولى ويستثنى منها صورته العدم.

وقال العلامة في القواعد: (وكل من فعل محرماً أو ترك واجباً كان للإمام تعزيره بما لا يبلغ الحد، لكن بما يراه الإمام، ولا يبلغ حد الحر في الحر، ولا حد العبد في العبد).

فإن ظاهر قوله (رحمه الله): للإمام، أن ذلك مفوض إلى الإمام لا أنه واجب عليه.

وفي (كشف اللثام) في شرح عبارته (القواعد) قال: (ثم وجوب التعزير في كل محرم من فعل أو ترك إن لم ينته بالنهي والتوبيخ ونحوهما فهو ظاهر، لوجوب إنكار المنكر، وأما إن انتهى بما دون الضرب فلا دليل إلا في مواضع مخصوصه ورد النص فيها بالتأديب أو التعزير، ويمكن تعميم التعزير في كلامه وكلام غيره لما دون الضرب من مراتب الإنكار) انتهى.

وكثير من عباراتهم تؤيد ما ذكرناه، مثلاً: قال الشيخ في الخلاف أيضاً: (التعزير إلى الإمام بلا خلاف، إلا أنه إذا علم أنه لا يردعه إلا التعزير لم يجز له تركه، وإن علم أن غيره يقوم مقامه من الكلام والتعنيف كان له أن يعدل إليه، ويجوز له تعزير، وبه قال أبو حنيفة،

وقال الشافعي: هو بالخيار في جميع الأحوال).

إلى غير ذلك من عباراتهم.

وفي الجواهر خصص الوجوب بالكبائر، حيث قال: (قد يقال: باختصاص التعزير بالكبائر دون الصغائر ممن كان يجتنب الكبائر، فإنها حينئذٍ مكفرة لا شيء عليها، أما إذا لم يكن مجتنباً لها فلا يبعد التعزير لها أيضاً).

((أدله المشهور وضعفها))

((أدله المشهور وضعفها))

أما استدلال المشهور على لزوم التعزير في كل منكر لم يرد فيه حد، فجمله من الروايات غير الداله على ذلك، مثل:

ما رواه ابن رباط، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنا الله عز وجل جعل لكل شيء حداً، وجعل على من تعدى حداً من حدود الله عز وجل حداً»^(١).

وقول العسكري (عليه الصلاة والسلام): «من رأى منكم منكراً فلينكر بيده إن استطاع»^(٢).

وخبر أبي ليلي، عن علي (عليه الصلاة والسلام): «ومن أنكره بالسيف لتكون كلمه الله العليا وكلمه الظالمين السفلى فذلك الذي أصاب سبيل الهدى»^(٣).

وعن يحيى الطويل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ما جعل الله بسط اللسان وكف اليد، ولكن جعلهما يبسطان معاً ويكفان معاً»^(٤).

وعن أبي جعفر (عليه الصلاة والسلام) في حديث: «فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألستكم، وصكوا بها جباههم»^(٥).

وإلى غيرها من أشباه هذه الروايات، مضافاً إلى ما ادعاه بعضهم

ص: ١٨٤

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

من وجود سيره النبي وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما) على ذلك، بل في الجواهر عند قول الشرائع: (كل من فعل محرماً أو ترك واجباً فلإمام تعزيره بما لا يبلغ الحد، وتقديره إلى الإمام ولا يبلغ به حد الحر في الحر ولا حد العبد في العبد) قال بعد هذا الكلام: (لا خلاف ولا إشكال نصاً وفتوى).

ولا يخفى عدم الدلالة في الروايات المذكورة:

فالرواية الأولى غير دالة على الحدّ بمعناه الاصطلاحي.

وخبر العسكري في إنكار المنكر فلا دلالة له على المقام.

وخبر أمير المؤمنين (عليه السلام) ليس في مورد النزاع، لأنه لا إنكار بالسيف في المحرمات التعزيرية.

وخبر الصادق (عليه السلام) يدل على التلازم في قبال وجود أحدهما دون الآخر، لا أن التلازم موجود مطلقاً في كل مكان.

وخبر الباقر (عليه السلام) مجمل لا دلالة له إطلاقاً، إن لم نقل بانصرافه إلى مصر المنكر.

والسيره بالعكس، فهل عزر الرسول (صلى الله عليه وآله) أو على (عليه السلام) كل مرتكب محرماً، بل الوارد منهما بعكس ذلك.

ولا خلاف الجواهر في (اللام) الذي نقول به، لا في (على) الذي هو محل الكلام، حيث إن عبارته الشرائع: للإمام كما عرفت.

وبذلك تبين أنه لا دلالة لما رواه عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي إبراهيم (عليه السلام)، في قول الله عز وجل: ((وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا))^(١)، قال: «ليس يحييها بالقطر، ولكن يبعث الله رجالاً فيحيون العدل فتحيي الأرض بإحياء العدل، وإقامه الحد لله أنفع في الأرض من القطر أربعين صباحاً»^(٢). فإن المراد إقامة الحد في مورد، فالكلام في الصغرى لا في الكبرى.

ومثل هذا الحديث أحاديث أخرى.

ص: ١٨٥

١- سورة الروم: ١٩.

كما أنه لا- دلاله لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله قد جعل لكل شيء حداً، وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً»^(١).

وقول أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) في حديث قدسى يحكيه عن الله سبحانه وتعالى: إن الله خاطب رسوله (صلى الله عليه وآله) بقوله: «يا محمد من عطل حداً من حدودى فقد عاندنى وطلب بذلك مضادتى»^(٢).

وما رواه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن فى كتاب على (عليه السلام): إنه كان يضرب بالسوط، وبنصف السوط، وبعضه فى الحدود، وكان إذا أتى بغلام وجاريه لم يدركا، لا يبطل حداً من حدود الله عز وجل، قيل له: وكيف كان يضرب، قال: كان يأخذ السوط بيده من وسطه أو من ثلثه ثم يضرب به على قدر أسنانهم، ولا يبطل حداً من حدود الله عز وجل»^(٣).

فإن من حدود الحد أن ذلك للإمام حسب رؤيته المصلحه، فهو مثل أن حد الصيام كذا، وحد الكفاره إلى من عليه الكفاره إن شاء الإطعام أو الصيام أو العتق، فهل يقال: إنه إذا فعل أحد الخيارات عطل الحد، حتى لو فرض دلاله بعض الروايات، فإن الروايات الأخر وسيرتهما (عليهما السلام) تبين المراد بتلك الروايات الداله لو فرضت دلالته.

(روايات العفو وترك العقوبه))

((روايات العفو وترك العقوبه))

ويدل على ما اخترناه، مع الغض عن عدم دلاله أدله المشهور، جمله من الآيات والروايات، مثل:

ما رواه تحف العقول، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، فى حديث قال: «وأما الرجل الذى اعترف باللواط، فإنه لم يقم عليه البينه، وإنما تطوع بالإقرار بنفسه، وإذا كان للإمام الذى كان من الله أن يعاقب عن الله كان له أن يمن

ص: ١٨٦

١-.

٢-.

٣-.

عن الله، أما سمعت قول الله عز وجل: ((هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)) ((١)) ((٢)).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «عليكم بالعفو، فإن العفو لا يزيد العبد إلا عزاً، فتعافوا يعزكم الله» ((٣)).

وعن حمران، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «الندامة على العفو أفضل وأيسر من الندامة على العقوبة» ((٤)).

وعن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتى باليهوديه التي سمت الشاه للنبي (صلى الله عليه وآله) فقال لها: ما حملك على ما صنعت، فقالت: قلت: إن كان نبياً لم يضره، وإن كان ملكاً أرحت الناس منه، قال: فعفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عنها» ((٥)).

وفي (نهج البلاغه) في كتاب علي (عليه السلام) إلى مالك الأشر لما ولاه مصر: «وأشعر قلبك الرحمة للرعيه، والمحبه لهم، واللطف بهم، ولا تكونن سبغاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفو وصفحه، فإنك فوقهم، ووال الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك»، إلى أن قال (عليه السلام): «ولا تندمن على عفو، ولا تبجن بعقوبه» ((٦)).

وفي (نهج البلاغه) أيضاً إنه (عليه الصلاة والسلام) قال: «أقبلوا

ص: ١٨٧

١- سورة ص: ٣٩.

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

ذوى المروءات عثراتهم، فما منهم عاثر إلا ويد الله بيده»(١).

وفيه أيضاً إنه (عليه الصلاة والسلام) قال: «أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة»(٢).

وعن علي بن الحسين (عليه الصلاة والسلام) فى رساله الحقوق: «وأما حق رعيتك بالسلطان فأن تعلم أنهم صاروا رعيتك لضعفهم وقوتك، فيجب أن تعدل فيهم، وتكون لهم كالوالد الرحيم، وتغفر لهم جهلهم، ولا تعاجلهم بالعقوبة، تشكر الله عز وجل على ما آتاك من القوه عليهم»(٣).

وعن الإمام الصادق (عليه الصلاة والسلام) إنه قال: «ثلاثه تجب على السلطان للخاصه والعامه، مكافات المحسن بالإحسان ليزدادوا رغبه فيه، وتغمد ذنوب المسىء ليتوب ويرجع عن غيه، وتألفهم جميعاً بالإحسان والإنصاف»(٤).

وعنه (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «العفو عند القدره من سنن المرسلين والمتقين، وتفسير العفو أن لا تلزم صاحبك فيما أجرم ظاهراً، وتنسى من الأصل ما أصبت منه باطناً، وتزيد على الاختيارات إحساناً»(٥).

وقال (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه الصلاة والسلام): «يا على ثلاثه من مكارم الدنيا والآخره، أن تعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك، وتلين الكلام»(٦).

وقد نظمه الشاعر بقوله:

مكارم الأخلاق فى ثلاثه منحصره

لين الكلام والسخا والعفو عند المقدره

ص: ١٨٨

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥- بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ٤٢٣ ب ٩٣.

٦-.

وقال أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): «العفو زكاه القدره»^(١).

وقال (عليه السلام): «المبادره إلى العفو من أخلاق الكرام»^(٢).

وقال (عليه الصلاة والسلام): «أقل العثره، وادراً الحد، وتجاوز عما لم يصرح لك به»^(٣).

وقال (عليه السلام): «ظفر الكرام عفو وإحسان»^(٤).

وقال (عليه السلام): «ظفر اللثام تجير وطغيان»^(٥).

وقال (عليه السلام): «عند كمال القدره تظهر فضيله العفو»^(٦).

وقال (عليه السلام): «كفى للظفر شافعاً للمذنب»^(٧).

وقال (عليه السلام): «من عفا عن الجرائم فقد أخذ بجوامع الفضل»^(٨).

وقال (عليه السلام): «تجاوز عن الزلل والعثرات ترفع لك الدرجات»^(٩).

وقال (عليه السلام): «لا تعاجل الذنب بالعقوبه، واترك بينهما للعفو موضعاً، تحرز به الأجر والمثوبه»^(١٠).

وقال (عليه السلام): «اقبل أعدار الناس، تستمتع بإخائهم، والقهم بالبشر تمت أضغانهم»^(١١).

وقال (عليه السلام): «من الدين التجاوز عن الجرم»^(١٢).

وقال (عليه السلام): «جاز بالحسنه وتجاوز عن السيئه، ما لم يكن ثلماً في الدين، أو وهناً في سلطان الإسلام»^(١٣).

ص: ١٨٩

.-١

.-٢

.-٣

٤- غرر الحكم ودرر الكلم: ص ٣٨٤ ح ٨٧٤٩.

٥- غرر الحكم ودرر الكلم: ص ٢٦١ ح ٥٥٩٢.

.-٦

.-٧

.-٨

.-٩

.-10

.-11

.-12

.-13

وقال (عليه السلام): «لا يقابل مسيء قط بأفضل من العفو عنه»^(١).

وقال (عليه السلام): «رب ذنب مقدار العقوبه عليه إعلام المذنب به»^(٢).

وقال (عليه السلام): «جمال السياسه العدل فى الإمرة والعفو عند قدره»^(٣).

وقال (عليه السلام): «المروءه العدل فى الإمرة، والعفو مع القدره، والمواساه فى العشره»^(٤).

وقال (عليه السلام): «شر الناس من لا يعفو عن الزله ولا يستر العوره»^(٥).

وقال (عليه السلام): «أعرف الناس بالله أعذرهم للناس وإن لم يجد لهم عذراً»^(٦).

وقال (عليه السلام): «شر الناس من لا يقبل العذر، ولا يقبل الذنب»^(٧).

وقال (عليه السلام): «قبول عذر المجرم من مواجب الكرم ومحاسن الشيم»^(٨).

وعن الحسن بن على (عليه الصلاة والسلام) إنه قال: «ولا تعاجل الذنب بالعقوبه، واجعل بينهما للاعتذار طريقاً»^(٩).

وفى شرح ابن الحديد: إن علياً (عليه الصلاة والسلام) حاربه أهل البصره وضربوا وجهه ووجوه أولاده بالسيوف، وشتموه ولعنوه،

ص: ١٩٠

١-.

٢-.

٣-.

٤-.

٥-.

٦-.

٧-.

٨-.

٩-.

فلما ظفر بهم رفع السيف عنهم، ونادى مناديه فى أقطار العسكر: ألا لا يتبع مول، ولا يجهز على جريح، ولا يقتل مستأسر، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن تحيز إلى عسكر الإمام فهو آمن، ولم يأخذ أثقالهم، ولا سبى ذاريهم، ولا غنم شيئاً من أموالهم، ولو شاء أن يفعل كل ذلك لفعل، ولكنه أبى إلا الصفح والعفو، وتقبل سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم فتح مكة، فإنه عفا والأحقاد لم تبرد والإساءة لم تنس»(١١).

أقول: قوله: (تقبل) (١٢) بمعنى أشبهه، كما يقال: تقبل فلان أباه أى أشبهه.

وكذلك فعل الأئمة الطاهرون، كالحسن والحسين (عليهما الصلاة والسلام) وغيرهما موارد للعفو مع تمكنهم من العقوبة حداً أو تعزيراً.

((آيات فى العفو وعدم العقوبة))

((آيات فى العفو وعدم العقوبة))

وكل ذلك تبعاً للقرآن الحكيم الذى أمر بالعفو، فقد قال سبحانه: ((وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا)) (٣).

وقال سبحانه: ((وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)) (٤).

وقال سبحانه: ((ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ)) (٥).

وقال تعالى: ((وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)) (٦).

وقال سبحانه: ((فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ)) (٧).

وقال تعالى: ((خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ)) (٨).

ص: ١٩١

١- انظر بحار الأنوار: ج ٤١ ص ١٤٥ ب ١٠٧، وشرح نهج البلاغة: ج ١ ص ٢٣.

٢- هذا بناء على نسخه (تقبل)، ولكن فى أكثر النسخ: (تقبل) بالباء.

٣- سورة المزمل: ١٠.

٤- سورة آل عمران: ١٣٤.

٥- سورة المؤمنون: ٩٦.

٦- سورة المائدة: ١٣.

٧- سورة الحجر: ٨٥.

٨- سورة الأعراف: ١٩٩.

إلى غيرها من الآيات والروايات والسيره الطاهره.

وبذلك يظهر ما يدل على حتميه العقوبه إما مطلقاً أو في الجملة إلماع إلى الحق، لا إلى عدم اختيار الإمام.

((إشكال وجواب))

((إشكال وجواب))

لا- يقال: هنا ثلاث طوائف من الروايات: ما يدل على حتميه العقوبه، وما يدل على العفو، وما يفصل بين الحد فيلزم والتعزير فالاختيار، وبهذه الثالثه تجمع بين الإطلاقين.

لأنه يقال: قد عرفت أن في نفس الحد أيضاً كان العفو، وبذلك لا يكون الجمع المذكور عرفياً، بل الاختيار المطلق، وإنما العفو في التعزير أولى، بينما العقوبه في الحد أولى، وبذلك تسقط حججه الجملة الأخيره في مرسل البرقي، بالإضافة إلى ضعف سنده عن بعض الصادقين (عليهم السلام) قال:

«جاء رجل إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فأقر بالسرقة، فقال له: أتقرأ شيئاً من القران، قال: نعم سورة البقره، قال: قد وهبت يدك لسوره البقره، قال: فقال الأشعث: أتعطل حداً من حدود الله، فقال: ما يدرك، ما هذا إذا قامت البيئه فليس للإمام أن يعفو، وإذا أقر الرجل على نفسه فذاك إلى الإمام إن شاء عفا وإن شاء قطع (١).»

ونحوه خبر طلحه بن زيد، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام).

ولذا قال المفيد في المقنعه: (من زنا وتاب قبل أن تقوم الشهاده عليه بالزنا درأت عنه التوبه الحد، فإن تاب بعد قيام الشهاده عليه كان للإمام الخيار في العفو أو إقامه الحد عليه حسب ما يراه من المصلحه

ص: ١٩٢

فى ذلك له ولأهل الإسلام، فإن لم يتب لم يجز العفو عنه فى الحد بحال(١).

وقال أبو الصالح الحلبى فى الكافى: (فإن تاب الزانى أو الزانية قبل قيام البینه عليه وظهرت توبته وحمدت طريقته سقط عنه الحد، وإن تاب بعد قيام البینه فالإمام العادل مخير بين العفو والإقامة، وليس ذلك لغيره إلا بإذنه، وتوبه المرء سرّاً أفضل من إقراره ليحد)(٢).

وقالم ابن زهره فى الغنيه: (وإن تاب بعد ثبوت الزنا عليه فللإمام العفو عنه وليس ذلك لغيره)(٣).

((حرمة تعذيب المتهم))

((حرمة تعذيب المتهم))

ثم إنه لا يجوز ضرب المتهم وأذيته وتعزيره وسجنه وما أشبه ذلك لكشف ما يحتمل أن يطلع عليه حتى يبينه للحاكم، وبذلك إجماع الفقهاء حسب ما يظهر من كلماتهم فى الفقه.

وفى صحيح الحلبى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن أعتى الناس على الله عز وجل من قتل غير قاتله، ومن ضرب من لم يضربه»(٤).

وفى خبر جابر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من نار»(٥).

وفى روايه الوشاء، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لعن الله من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه»(٦).

وفى خبر السكونى، عن أبى عبد الله (عليه الصلاة والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن أبغض الناس

ص: ١٩٣

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

٦- الكافى: ج ٧ ص ٢٧٤ ح ٣.

إلى عز وجل رجل جرد ظهر مسلم بغير حق»(١).

وعن أبي البخترى، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «من أقر عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تحديد فلا حد عليه»(٢).

وعن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): إن علياً (عليه الصلاة والسلام) كان يقول: «لا قطع على أحد يخوف من ضرب، ولا قيد ولا سجن ولا تعنيف، وإن لم يعترف سقط عنه لمكان التخويف»(٣).

أقول: قوله (عليه الصلاة والسلام): (وإن لم يعترف) أى لم يعترف باختياره وإرادته، وإنما كان اعترافه كرهاً.

وعن سليمان بن خلاد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سرق سرقة فكابر عنها، فضرب فجاء بها بعينها، هل يجب عليه القطع، قال: «نعم، ولكن لو اعترف ولم يجئ بالسرقة لم تقطع يده، لأن اعترف على عذاب»(٤).

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام): «من أقر بحد على تخويف أو حبس أو ضرب لم يجز ذلك عليه ولا يحد»(٥).

وعن علي (عليه الصلاة والسلام) أيضاً: إنه أتى برجل اتهم بسرقة أظنه خاف عليه أن يكون إذا سأله تهيب بسؤاله فأقر بما لم يفعل، فقال له (عليه السلام): «أسرقت، قل لا إن شئت، فقال: لا، ولم تكن عليه بينه، فخلى سبيله»(٦).

ص: ١٩٤

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

وفى الجعفریات، بسنده إلى جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده (عليهم الصلاة والسلام) أنه سأل عن الرجل يقر على نفسه بقتل أو حد، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا يجوز على رجل قود ولا حد بإقرار وتخويف، ولا حبس، ولا بضرب ولا بقاء» (١).

وفى مسند زيد بن علي، عن أبيه، جده، عن علي (عليهم الصلاة والسلام)، قال: «لما كان في ولاية عمر أتى بامرأه حامل، فسألها عمر، فاعترفت بالفجور، فأمر بها عمر أن ترجم، فلقبها علي بن أبي طالب (عليهما السلام) فقال: ما بال هذه، قالوا: أمر بها عمر أن ترجم، فردها علي (عليه السلام) فقال: أمرت بها أن ترجم، فقال: نعم اعترفت عندى بالفجور، فقال علي (عليه السلام): هذا سلطانك عليها فما سلطانك علي ما في بطنها، قال: ما علمت أنها حبل، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إن لم تعلم فاستبرئ رحمها، ثم قال (عليه الصلاة والسلام): فلعلك انتهرتها أو أخفتها، قال: قد كان ذلك، فقال: أو ما سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: لا حد على معترف بعد بلاء، إنه من قيدت أو حبست أو تهددت فلا إقرار له، قال: فخلي عمر سبيلها، ثم قال: عجزت النساء أن تلدن مثل علي بن أبي طالب، لولا علي لهلك عمر» (٢).

((افتراءات على رسول الله ص))

((افتراءات على رسول الله ص))

وبذلك ظهر أن ما نسب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) من التعذيب باطل لا أساس له، وكأنه وضعه بعض الوضعيين لتصحيح أعمال مثل الحجاج وابن زياد ومن أشبههما من جاعلى الأحاديث تزلفاً إلى الأمراء، واستحوذاً على المال الحرام.

مثل ما رواه ابن هشام فى سيرته، أنه (صلى الله عليه وآله) أتى بكنانه وكان

ص: ١٩٥

-١

-٢

عنده كنتز بنى النظر، فسأله عنه فوجد أن يكون يعرف مكانه، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالخربه فحفرت فأخرج منها بعض كنتزهم، ثم سأله عما بقى فأبى أن يؤديه، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) الزبير بن العوام فقال: عذبه حتى تستأصل ما عنده، فكان الزبير يقدح بزند فى صدره حتى أشرف على نفسه، ثم دفعه رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى محمد بن مسلمه فضرب عنقه بأخيه محمود بن مسلمه.

وهذه الروايه مع ضعف السند ومنافاتها لما تقدم، فيها ضعف آخر، وهو أن القصة مرتبطه باليهود الذين كانوا ولا يزالون يحرفون الكلم عن مواضعه، وقصص جعلياتهم فى التواريخ متعدده، وذلك لأنهم أرادوا استدرار العطف على أنفسهم بالتكذيب على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولا حاجه إلى التفصيل فيها.

كما أنه ربما يستدل على جواز التعذيب، كما رأيت فى بعض كتب المتأخرين الذين يريدون تصحيح أعمال حكاهمهم، توفيق ذلك مع عمل النبى (صلى الله عليه وآله) بروايتين أخريين كلاهما لا تصلح حجه:

الأولى: إنه فى بدر أتوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بغلامين وهو قائم يصلى، فقالوا: نحن سقاه قريش بعثونا نسقيهم من الماء، فكره القوم خبرهما، ورجوا أن يكونا لأبى سفيان فضربوهما، فلما أذلقوهما قالوا: نحن لأبى سفيان فتركوهما، ورفع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسجد سجدتيه ثم سلم، وقال: إذا صدقاكم ضربتموهما، وإذا كذباكم تركتموهما، صدقا والله إنهما لقريش.

بتقريب تقرير النبي (صلى الله عليه وآله) ضربهما لسكوته، ومن الواضح أنه ليس فيه شيء من التقرير، بل ظاهره (صلى الله عليه وآله) إنكار الضرب.

والثانية: إنه روى ابن هشام في سيرته، أنه كتب حاطب بن أبي بلتعة من المدينة كتاباً إلى قريش يخبرهم بما أجمع عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأعطاه امرأه تبلغه قريشاً، فجعلته في رأسها وقتلت عليه قرونها، وأتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الخبر من السماء، فبعث (صلى الله عليه وآله) على بن أبي طالب (عليه السلام) والزبير فخرجا فأدركاها، فالتمساه في رحلها فلم يجدا شيئاً، فقال لها على (عليه السلام): إني أحلف بالله ما كذب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما كذبنا، لتخرجن لنا هذا الكتاب أو لنكشفنك، فأخرجت الكتاب.

ومن المعلوم أن هذا غير التعذيب، وإنما هو تهديد بالكشف حتى يظهر أنه عندها.

ويؤيد ما ذكرناه بل يدل عليه ما رواه البحار، عن العلل، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن أول ما استحل الأمراء العذاب بكذبه كذبها أنس بن مالك على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إنه سمر يد رجل إلى الحائط، ومن ثم استحل الأمراء العذاب» (١).

((حبس المتهم))

((حبس المتهم))

ثم إن الأصل في الإنسان الحرية، فلا يجوز حبس المتهم قبل الإدانة إطلاقاً، إلا إذا كان الضرر المحتمل أهم من ضرر الحبس، حيث يجوز الحبس بجهه الأهم والمهم من باب الضرورة، ومن المعلوم أن الضرورات تقدر بقدرها.

كما أنه يجوز الحبس لحفظ المجرم من أيدي

ص: ١٩٧

الغوغاء بنفس هذا الدليل، فإذا كان إضطراراً لحفظ المجرم عن الغوغاء بأن لم يمكن حفظه إلاً بذلك، جاز الحبس من باب الأهم والمهم أيضاً، ويقدر الضروره نحو ما تقدم.

ويدل على المستثنى والمستثنى منه، بالإضافة إلى ما ذكرناه من القواعد الأوليه، بعض الروايات:

فعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يحبس في تهمة الدم ستة أيام، فإذا جاء أولياء المقتول بثبت وإلا خلا سبيله» (١).

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام) إنه قال: «لا حبس في تهمة إلا في دم، والحبس بعد معرفه الحق ظلم» (٢).

وفي كتاب الغارات، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) إنه قال: «إني لا آخذ على التهمه، ولا أعاقب على الظن، ولا أقاتل إلا من خالفني وأظهر لى العداوه» (٣).

وفيه أيضاً فى قصه خروج الخريت بن راشد من بنى ناجيه على أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام) واعتراض عبد الله بن قعين عليه بعدم استيثاقه، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين فلم لا تأخذه الآن فتستوثق منه، فقال (عليه السلام): إنا لو فعلنا هذا لكل من نتهمه من الناس ملأنا السجون منهم، ولا أرانى يسعنى الوثوب على الناس والحبس لهم وعقوبتهم حتى يظهروا لنا الخلاف (٤).

لكن مقتضى كون الأمر ضروره أنه إن تمكن من الاستيثاق بغير ذلك، مثل أخذ الكفيل أو تجميد رصيده فى البنك بقدر دين المدعى أو ما أشبه ذلك حتى إذا أثبت جعله للمدعى كان مقدماً على الحبس.

لكن

ص: ١٩٨

-١

-٢

-٣

-٤

مع ذلك قال فى الشرائع: إذا اتهم والتمس الولى حبسه حتى يحضر البينه ففى إجابته تردد، ومستند الجواز ما رواه السكونى، وفى السكونى ضعف.

وفى الجواهر بعد تلك العبارة قال: يمنع عن العمل به فيما خالف أصل البراءة وغيره، إذ هو تعجيل عقوبه لا مقتضى له، ولذا كان خيره الحلّى والفخر وجده وغيرهم على ما حكى العدم، وفى المختلف: التحقيق أن نقول إن حصلت التهمة للحاكم بسبب لزوم الحبس ستة أيام عملاً بالرواية وتخفظاً للنفوس عن الإتلاف، وان حصلت لغيره فلا، عملاً بالأصل.

وحيث ذكرنا فى كتابى (الحقوق) و(الواجبات والمحرمات) وغيرهما جملة من موارد السجن فى الإسلام لا داعى إلى تكراره.

((أضرار الحبس))

((أضرار الحبس))

ثم إن الحبس باستثناء بعض الموارد الشاذة المقرره فى الإسلام، يجب أن يتجنب مهما وجد السبيل إلى ذلك، لما فيه من الأضرار الكثيره:

الأول: الأضرار الاقتصادية، حيث إن السجن يتوقف عن العمل غالباً ويحمل خزانه الدوله وهى خزانه الأمه، نفقاته، كما أن إداره السجن تحمل الأمه نفقاتها، فدينار يوقف من جهه توقف كسبه، ودينار يصرف عليه، ودينار يصرف على إداره سجنه، وهو ضرر ثلاثه أضعاف مره.

الثانى: الأضرار الثقافيه، حيث إنه يمنع عن الثقافه التى كان يحصلها حال انطلاقه.

الثالث: الأضرار السياسيه، حيث لا يتمكن أن يشارك فى النمو السياسى لنفسه أولغيره.

الرابع: الأضرار الاجتماعية، حيث تبقى عائلته مشردة، وذلك يوجب أضراراً اجتماعية كثيرة.

الخامس: الأضرار الأخلاقية لنفسه حيث يتعقد هو، وذلك يعطى مردوده فى السجن وخارجه.

السادس: الأضرار الأخلاقية لعائلته، حيث فى بعض الأحيان يوجب السجن انزلاق زوجته أو أولاده فى أحوال الرذيله بسبب عدم المعيل المراقب لهم.

السابع: الأضرار العمرانية، فى ما إذا سجن بناء أو مهندس أو ما أشبه ذلك.

الثامن: الأضرار الصحيه، فى ما إذا سجن طبيب أو نحوه.

التاسع: الأضرار العدوائيه، فإن السجن المجرم يعلم سائر السجناء كيفيه الجريمه، كما أنه إذا خرج وقد تعلم الجريمه يفشيها فى المجتمع.

العاشر: الأضرار الأخر، مثل: تحطم المسؤوليه لدى السجن، حيث إن الإنسان غالباً يأخذ الحياء فى أن يرتكب الموبقات، فإذا سجن علم أن الناس رأوا مجرماً، وبذلك يقل حياؤه، ولا يرى نفسه مسؤولاً، إلى غيرها.

ثم إنا ذكرنا فى كتاب (الحدود) مسأله تأخير الحد والشفاعه فيه والكفاله وما أشبه ذلك مما لا داعى إلى تكرارها.

((لا زياده على العقوبه الشرعيه))

((لا زياده على العقوبه الشرعيه))

كما أن اللازم فى من يحد أو يجبس أن لا يهتك هو وعائلته أكثر من القدر المقرر فى الشريعه

الإسلاميه، إذ لا- يجوز أهانه المسلم، أو إذلاله، أو تخويفه، أو إراقه ماء وجهه، أو ما أشبهه، خرج منه ما دلت الشريعة عليه، فلا وجه للزائد بعد الأصل المذكور، مثلاً إمراه زنت وثبت زناها بالإقرار أو البيهه حسب الشروط الشرعيه، فإذا صرح بأنها من عائله فلان عند إجراء الحد عليها سبب ذلك خفتهم وإسقاط كرامتهم فى المجتمع، فإنه لا يجوز ذلك، وهكذا بالنسبه إلى سائر الجرائم.

ومنه يظهر وجه التحريم فى المقابله الإذاعيه أو التلفزيونيه أو النشر فى الصحف أو ما أشبهه، خصوصاً إذا أخذ الإقرار ونحوه بالإكراه، فإنه محرم مكرر، فعن على أمير المؤمنين (عليه الصلاه والسلام): «من كشف حجاب أخيه انكشفت عوارات بيته»^(١).

وعن عبد الله بن سنان، قال: قلت له: عوره المؤمن على المؤمن حرام، قال: «نعم»، قلت: تعنى سفليه، قال: «ليس حيث تذهب إنما هو إذاعه سره»^(٢).

وقد بينا وجه النفي والإثبات فى هذا الحديث فى كتاب (الآداب والسنن).

وعن على (عليه الصلاه والسلام) أيضاً: «شر الناس من لا يعفو عن الزله ولا يستر العوره»^(٣).

وعن النبى (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «لا تتبعوا عثرات المسلمين، فإنه من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته، ومن تتبع الله عثرته يفضحه»^(٤).

وفى روايه أخرى، عنه (صلى الله عليه وآله)، قال الله عز

ص: ٢٠١

-١

-٢

-٣

-٤

وجل: «قد نابذني من أذل عبيد المؤمن»^(١).

((أفضليه الستر))

((أفضليه الستر))

بل من الأفضل بالنسبة إلى نفس المجرم ومن رأى الجريمه الستر، إلا إذا كانت هنالك جهه أهم.

ففى خبر أبى العباس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أتى النبى (صلى الله عليه وآله) رجل فقال: إني زنت _ إلى أن قال: _ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لو استتر ثم تاب كان خيراً له»^(٢).

وفى حديث الأصبع بن نباته، قال: أتى رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: يا أمير المؤمنين إني زنت فطهرني، فأعرض عنه بوجهه، ثم قال له: «اجلس، فقال: أيعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه أن يستر على نفسه كما ستر الله عليه»، فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين إني زنت فطهرني، فقال: «وما دعاك إلى ما قلت»، قال: طلب الطهاره، قال: «وأى طهاره أفضل من التوبه»، ثم أقبل على أصحابه يحدثهم، فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين إني زنت فطهرني، فقال: «أتقرأ شيئاً من القرآن»، قال: نعم، قال: «إقرأ»، فقرأ فأصاب، فقال له: «أتعرف ما يلزمك من حقوق الله فى صلاتك وزكاتك»، قال: نعم، فسأله فأصاب، فقال له: «هل لك مرض يعروك أو تجد وجعاً فى رأسك أو بدنك»، قال: لا، قال: «أذهب حتى نسأل عنك فى السر، كما سألناك فى العلانيه، فإن لم تعد إلينا لم نطلبك»^(٣).

وفى روايه عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فى حديث الزانى الذى أقر أربع مرات، إنه قال لقنبر: «احتفظ به»، ثم غضب وقال: «ما أقبح الرجل منكم يأتى هذه الفواحش فيفضح نفسه على رؤوس

ص: ٢٠٢

-١

-٢

-٣

المال، أفلا تاب في بيته، فوالله لتوبته فيما بينه وبين الله أفضل من إقامتي عليه الحد»(١).

إلى غير ذلك من الروايات.

((المحتسب وأعماله))

((المحتسب وأعماله))

ثم إن من المستثنى ما كان من أعمال المحتسب، حيث كان على (عليه الصلاة والسلام) يطوف في الأسواق بنفسه ليرى ويسمع ويأمر وينهى، وإذا رأى منكراً غيره، كما في قصص متعددة منقوله عنه (عليه الصلاة والسلام).

مثل قضيه الميضات، وقضيه إرجاع المال إلى الجار، وغيرهما.

وعليه فالحاكم الإسلامي يضع المحتسب في الأسواق ونحوها للإشراف على مثل ذلك، فإذا رأى المنكر أخبروا الحاكم، أو عاجوه حسب ما يقرره الحاكم.

وإنما كان ذلك مستثنى لأهميه استقامه الأمر في البلاد، واستتباب الأمن للعباد.

وهل يشترط في هؤلاء العدالة والعدد، الظاهر كفايه الثقة فقط، لقوله (عليه السلام): «الأشياء كلها على ذلك إلا أن تستبين أو تقوم به البيه»(٢). وهذا استبانته، والبيه إنما تكون في المنازعات، وفي موارد خاصه من الحدود المذكوره هناك.

نعم إذا وصل الأمر إلى الحاكم عمل حسب الموازين، ولو كان فيهم العدالة والعدد كان أحوط بلا إشكال، كما يتعارف فيما رأيناه فيما كان يسمى بـ (شرطه الأخلاق) الذين كانوا يدورون في الأسواق للأمر والنهي لأجل الاستقامه في بعض البلاد التي رأيناها، والفيصل في مثل هذه الأمور رأى شورى الفقهاء الذين هم أعلى سلطه في الدوله.

((شموليه قاعده درء الحد بالشبهات))

((شموليه قاعده درء الحد بالشبهات))

ثم إن الحد يدرأ بالشبهه، والمراد بالحد أعم من المعين شرعاً أو غير المعين مما يصطلح عليه بالتعزير، كما أنه أعم من مثل القصاص

ص: ٢٠٣

ونحوه، وذلك على طبق القاعده، حيث إن الموضوع يجب أن يتحقق حتى يترتب عليه الحكم، فإذا كانت شبهه في أنه سارق أو زان أو قاتل أو ما أشبه، كيف يجرى الحد.

والشبهه أعم من شبهه الحاكم أو الشاهد أو الفاعل، حكماً أو موضوعاً، كما إذا لم يدر الحاكم أن هذا سارق، أو أنه درى بالموضوع ولم يدر الحكم، أو لم يدر الشاهد أنه سارق أو لا، أو لم يدر السارق أنه سرقة، أو أن السرقة حرام.

نعم إذا علم الشاهد بالموضوع ولم يدر الحكم مع توفر سائر الشرائط لم يكن من الشبهه.

فعن الصدوق كما في الوسائل، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ادرتوا الحدود بالشبهات»^(١).

وهذا الحديث مذكور في كتب الفتوى متواتراً من طرق الشيعة والسنه.

فإنهم رووا أيضاً عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «ادرتوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبه»^(٢).

وفى روايه أخرى عن طريقهم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا»^(٣).

((التعزير ومعناه الأعم))

((التعزير ومعناه الأعم))

ثم لا يستبعد أن يراد بالتعزير ما يوجب الكف والتأديب والعبره، سواء كان بالضرب أو الحبس أو النفي أو الحجز في البيت، أو ضرب النطاق الاجتماعي حوله، أو بالتغريم، أو بالحرمان عن بعض الحقوق، أو بغير ذلك، كمن يخالف المرور يمنع عن السياقه يوماً، أو تؤخذ سيارته إلى مكان مجهول يوجب تبعه حتى يجد سيارته، أو إتلاف ما خالف فيه ككسر آنيه الخمر، أو الإلقاء في البحر، أو

ص: ٢٠٤

-١

-٢

-٣

نحوه كهوه عميقه، أو قطع الراتب، إلى غير ذلك حسب ما يراه الأ-كثريه من شورى الفقهاء الذين هم السلطه العليا فى الدوله الإسلاميه.

وإنما لم نستبعد الإطلاق فى قبال المشهور الذين ظاهرهم خصوص الإيلام، لفهم عدم الخصوصيه من الموارد المخصوصه، وللأسوه، بعد أن عملوا (عليهم السلام) بمختلف أنواع الردع، ولقانون الأهم والمهم، حيث إن جلد عشره آلاف إنسان فى كل يوم فى قطر ممن يخالف المرور يوجب سوء سمعه الإسلام أولاً، واشمئزاز الناس عن الدوله الإسلاميه ثانياً، بخلاف مثل سجن يوم أو تغريم دينار أو حرمان بعض الوقت عن السياقه، إلى غير ذلك من الأمثله.

((شواهد على سائر العقوبات))

((شواهد على سائر العقوبات))

ونحن نذكر هنا بعض الشواهد من النصوص التى يستفاد منها الملاك عرفاً، ولعل المتتبع يجد أكثر.

مثل: هدم مسجد ضرار وتحريقه، مع أنه كان مالاً قطعاً، فقد روى المفسرون أنه وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله) عند قدومه من تبوك عاصم بن عوف العجلانى ومالك بن الدخشم، فقال لهما: انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله، فأهدماه وحرقاه»^(١).

وفى روايه آخر: إنه بعث عمار بن ياسر ووحشياً، فحرقاه وأمر بأن يتخذ كناسه يلقى فيه الجيف»^(٢).

ومثل: تهديد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بحرق بيوت المنافقين، حيث إنه ورد فى روايه أنه قال (صلى الله عليه وآله): «لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاه، أو لآمرن مؤذناً يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلاً من أهل بيتى وهو على فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم الحطب لأنهم لا يأتون الصلاه»^(٣).

ص: ٢٠٥

—١

—٢

—٣

فإنه إذا لم يكن جائزاً شرعاً لم يكن وجه للتهديد ولو مجرد التهديد، فهل يجوز التهديد بقتل الأبرياء وما أشبه ذلك.

وقد ذكرنا في بعض مباحث (الفقه) أن تهديدات الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه الصلاة والسلام) أو مخاشنتهم بالكلام وكذلك القرآن الحكيم قبل ذلك خاشن في بعض الكلمات، مثل قوله سبحانه: ((عُتِّلُّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمًا)) (١) وما أشبه من جهة أنهم (عليهم السلام) كانوا يديرون دوله كبيره جداً، كتسع دول في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأكثر من أربعين دولة في زمان على (عليه الصلاة والسلام) إذا لاحظنا الحدود بالنسبة إلى الخرائط الجغرافيه الحاليه.

وهل يمكن إداره مثل هذه الدوله الكبيره بدون وجود أصل السيف والسوط ومصادره الأموال وما أشبه ذلك، وحيث إنهم (عليه السلام) ما كانوا يريدون الخشونه في العمل اضطروا إلى الكلام الخشن جمعاً بين إداره الدوله والإضطرار إلى إحدى الخشونتين، مما اختاروا أقلهما.

ومثل: ما في كتاب (وقعه صفين) من أن علياً (عليه الصلاة والسلام) هدم بعض دور المنافقين الذين التحقوا بمعاويه.

ومثل: ما ورد من الكفارات الماليه، كعتق الرقبه، أو التصدق بمال، أو إطعام مسكين أو مساكين، أو كسوتهم، فإنها جميعاً تصرف في المال، وتكون نوعاً من التأديب والتعزير.

ومثل: ما ورد في ذبح البهيمة الموطوءه وإحراقها بالنار، فإنه نكال لصاحبها.

فلا يقال: إن البهيمة غير مذنبه، فلماذا تذبح، فهو كما إذا تمرضت مرضاً معدياً يخشى منها على الناس، فإن العقلاء يذبونها لأن

لا

ص: ٢٠٦

تسر إلى الناس مع أنها ليست مذنبه، والانحرافات الأخلاقية أسوأ من الانحرافات الجسديه حسب تفاوت الروح والجسد.

ومثل: عمل على (عليه الصلاه والسلام) بالنسبه إلى منذر بن الجارود عامله على اصطخر، حيث إنه تصرف تصرفاً شائناً، فكتب إليه (عليه الصلاه والسلام): «أما بعد، فإن صلاح أبيك غزني منك، فإذا أنت لا تدع انقياداً لهواك»، إلى أن قال: «فأقبل إليّ حين تنظر في كتابي والسلام»، فأقبل فعزله وأغرّمه ثلاثين ألفاً^(١).

ومثل ما رواه السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قضى النبي (صلى الله عليه وآله) في من سرق الثمار في كمه، فما أكل منه فلا شيء عليه، وما حمل فيعزر ويغرم قيمته مرتين»^(٢).

وربما قيل: بأن المرتين من جهه ما أكل وما حمل، لأن جواز الأكل مشروط بعدم الحمل، وربما احتمل أن ذلك من جهه أن الثمر لم يكن ناضجاً فمرتا قيمه حالياً تعادل مره بعد النضج.

لكن كلا الأمرين خلاف الظاهر، وإن احتملنا في (الفقه) الثاني، مثلاً إنسان زرع أرضه بما صارت قيمته مائه، وإذا بقى الزرع إلى حين الحصاد صارت قيمته ألفاً، فجاء غاصب وقلع الزرع، ولا- يمكن الاستفاده من الأرض بعد ذلك، فإنه يغرم الألف، لأنه بالإضافة إلى دليل (من أتلف) الشامل لقيمه الزرع حالاً، مشمول لدليل «لا ضرر»، لأنه عرفاً سبب ضرر التسعمائه، وهكذا إذا أتلف السخال مما قيمتها الآن مائه، وبعد النضج ألف، إلى غير ذلك من الأمثله.

ومثل ما رواه مسمع عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه

ص: ٢٠٧

-١

-٢

السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) رُفِعَ إليه رجل عذب عبده حتى مات، فضربه مائة نكالاً وحبسه سنه وأغرمه قيمه العبد فتصدق بها عنه» (١).

وفى روايه أخرى، عن الصادق (عليه الصلاة والسلام): «فى رجل قتل مملوكه، يضرب ضرباً وجيعاً، وتوخذ منه قيمته لبيت المال» (٢).

وفى روايه يونس، عنهم (عليهم السلام)، قال: سئل عن رجل قتل مملوكه، قال: «إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً وأخذ منه قيمه العبد ويدفع إلى بيت مال المسلمين» (٣).

ومثل: إكفاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) قدور اللحم التى نهى عنها، فقد روى أبو الجارود، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «إن المسلمين كانوا أجهدوا فى خير، فأسرع المسلمون فى دوابهم، فأمرهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بإكفاء القدور، ولم يقل أنها حرام، وكان ذلك إبقاءً على الدواب» (٤).

وعن أبى بصير، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «إن الناس أرادوا لحوم دوابهم يوم خير، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بإكفاء قدورهم، ونهاهم عنها ولم يحرمها» (٥).

ومثل ما عن الجعفریات، بإسناده إلى على (عليه الصلاة والسلام) قال: «إنه رفع إليه رجل كسر بربطاً فعطله» (٦).

ومثل: ما ورد من التعبيد (٧)، والحلق فى الزانى.

ص: ٢٠٨

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

٧- أى النفى عن البلد.

ومثل: تبعيد رسول الله (صلى الله عليه وآله) حكماً، ومروان بن الحكم فى قصه مشهوره.

ومثل: تبعيده (صلى الله عليه وآله) بعض الحمقاء الذين كانوا يصفون بعض النساء.

ومثل: الاعتاق بسبب الجنايه بالنسبه إلى المملوك.

فعن جعفر بن محبوب، عن ذكره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل عبد مثّل به فهو حر»^(١).

وعن أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى من نكل بمملوكه أنه حر لا سبيل له عليه، سائبه يذهب فيتولى إلى من أحب، فإذا ضمن حدثه فهو يرثه»^(٢).

وعن الصدوق: «روى فى إمرأه قطعت يدي وليدتها (ثدى وليدتها ل) إنها حره لا سبيل لمولاتها عليها»^(٣).

وفى الجعفریات، بسند الأئمة (عليهم السلام): «إنه قضى فى رجل جدع أنف عبده فأعتقه على (عليه السلام) وعزره»^(٤).

وفى روايه أخرى، قال: «قضى على (عليه السلام) فى رجل جدع أذن عبده، فأعتقه على (عليه السلام) وعاقبه»^(٥).

وفى روايه أخرى، عنه (عليه الصلاة والسلام): «رجل أخصى عبده فأعتق على (عليه الصلاة والسلام) العبد وعاقبه، وقال: من مثّل بعبده أعتقنا العبد مع تعزير شديد، فعزر السيد»^(٦).

وعن دعائم الإسلام، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، إنه قال:

ص: ٢٠٩

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

«إذا قتل الرجل عبده أدبه السلطان أدباً بليغاً، فإن مثله عوقب به وأعتق العبد عليه»^(١).

وفى قصه زنباع أبي روح، أنه وجد غلاماً مع جاريه له فجدع أنفه وجبته، فأتى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: «من فعل هذا بك»، فقال: زنباع، فدعاه النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: «ما حملك على هذا»، فقال: كان من أمره كذا وكذا، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): «أذهب فأنت حر»^(٢).

ومثل: التضييق في مأكله ومشربه في من أجرم ثم فر إلى الحرم.

ومثل: الروايات الواردة في موارد السجن، مما ذكرناه في كتاب الحقوق وغيره.

ومثل وجوب الفصل بين الزوج والزوجه في حج العقوبة من مكان الجماع، مما ذكرناه في كتاب الحج.

ومثل: ضرب الرسول (صلى الله عليه وآله) النطاق الاجتماعي على الثلاثة الذين خلفوا مما ذكر في القرآن الحكيم^(٣).

ومثل: الهجر في المضاجع للناشزه.

ومثل: دليل الأهم والمهم، مما ألمعنا إليه سابقاً.

ومثل: ما ورد من أمر علي (عليه الصلاة والسلام) بتلطيخ المجرم في المخره.

ومثل: إطلاق العقوبة في لى الواجد، فقد روى عن الرضا، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام)، قال: رسول الله (صلى الله عليه وآله)

ص: ٢١٠

-١

-٢

-٣

وآله): «لى الواجد بالدين يحل عرضه وعقوبته، ما لم يكن دينه فيما يكره الله عز وجل» (١).

ومثل: التشديد على المؤلى فى الطعام والشرب حتى يطلق، كما ذكرناه فى كتاب الإيلاء.

ومثل: طواف المجرم فى الأسواق والنداء عليه تنكياً به، كما كتبه على (عليه الصلاة والسلام) إلى رفاعه قاضيه بالأهواز بالنسبه إلى ابن هرمه، حيث خان خيانه.

ومثل: تطويف شاهد الزور، فقد روى غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان إذا أخذ شاهد زور فإن كان غربياً بعث به إلى حيه، وإذا كان سوقياً بعث به إلى سوقه، فطيف به، ثم يحبسه أياماً، ثم يخلى سبيله» (٢).

ومثل: تقييد المجرم، وفى صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: إن أمى لا تدفع يد لامس، فقال (صلى الله عليه وآله): فاجسها، قال: قد فعلت، قال فامنع من يدخل عليها، قال: قد فعلت، قال: قيدها، فإنك لا تبرها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل» (٣).

ومثل: كفاره وطى الحائض، فقد روى محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يأتى المرأة وهى حائض، قال: «يجب عليه فى استقبال الحيض دينار، وفى استدباره نصف دينار»، قال: قلت: جعلت فداك يجب عليه شيء من الحد، قال: «نعم، خمس وعشرون سوطاً ربع حد الزانى» (٤).

ص: ٢١١

-١

-٢

-٣

-٤

((ما يلزم على التيار الإسلامى))

(مسأله): التيار الإسلامى _ سواء تمثل فى جماعه الوصول إلى الحكم، أو فى الدوله الإسلاميه العالميه المرتقبه _ يلزم أن يلاحظ ثلاثه أمور:

الأول: الطاقه والهدف.

والثانى: الواجب وما لا ينبغى.

والثالث: الحضاره مرتكز الحريه.

((الطاقه والهدف))

((الطاقه والهدف))

أما الأول: فإنه ربما تكون الطاقه أزيد من الهدف، وربما متساويه، وربما تنقص منه.

وفى الأول: تبديد للطاقه المتزايد بعد الوصول إلى الهدف.

وفى الثانى: عداله فى القضيه.

وفى الثالث: محاوله فاشله يجب بتجنبها تقريب الهدف.

مثلاً إن السياره ذات الوقود عشره أرتال الهادفه للوصول إلى البلد الفلانى، قد يكون وقودها أكثر من الوصول، حيث الوصول بحاجه إلى نصف ذلك، وهنا يكون الزائد إن لم يصرف فى هدف آخر تبديداً، وقد ينعكس فالوصول بحاجه إلى ضعف المقدار، وهنا المحاوله فاشله، فاللازم أن تقصد هدفاً آخر أى البلد الذى هو فى منتصف الطريق مثلاً.

ولا شك أن الأمم الإسلاميه طاقه هائله لا يمكن تقديرها، لكن الميسور للعامل _ تياراً أو دوله _ قد يكون بقدر الوصول إلى الهدف من تبديل التيار إلى دوله، أو تبديل الدوله من المتخلفه إلى مساويه للدول الصناعيه أو متقدمه عليها، حسب «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»⁽¹⁾، وهذا هو المحاوله الناجحه.

وقد يكون الميسور دون ذلك، مثل ذينك الهدفين، وهنا اللازم إما تيسير غيره أيضاً حتى يرتفع إلى مستوى الهدف، أو جعل هدف أقرب، وبعد الوصول إليه تيسير طاقه جديده للوصول إلى الهدف الأسمى.

وقد

ص: ٢١٢

-١

يكون الميسور فوق ذلك، فاللزام ملاحظه صرفه إلى هدايه سائر العالم وعمرانه لا تعطيله بعد الوصول إلى الدوله أو إلى الدوله المتقدمه.

ومعظم الأحزاب الإسلاميه لم تصل إلى الحكم بسبب عدم تقدير المسافه بين طاقتها وهدفها، أو بسبب تبديد طاقتها في غير السير إلى الهدف، حيث اشتغلوا بالجانبيات عوض السير، وفي بلد أفريقي حزب إسلامي أراد الحكم لكنه اشتغل بالمهارات والسباب، وكان البلد مقسماً إلى ما يقارب من ست قوى لها وزنها في البلد، فاشتغل الحزب بسباب تلك القوى مما ألبت على نفسها كل تلك، ومن الواضح أن الناس لا يستعدون للانضواء تحت لواء من يسبهم ويريد بهم شراً إذا وصل إلى الحكم، ومثل ذلك يقال في بلاد وأحزاب أآخر.

ولذا فالواجب أن يكون التيار مصداقاً لقوله (عليه الصلاه والسلام): «الموطنون أكنافاً»^(١)، وقبل ذلك قال سبحانه: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَ لو كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ))^(٢).

إن مثل هؤلاء الأحزاب كمن يريد الاجتهاد لكن يشتغل في كل وقته بالأديبات أو بالأصول، أو كمن يريد الوصول إلى البلد الفلاني ثم إذا عن له في الطريق مرج توقف فيه.

((الواجب وما لا ينبغي))

((الواجب وما لا ينبغي))

وأما الثاني: وهو مسأله الواجب وما لا ينبغي، فقد يجب شيء لكن يقف دون كله ما لا ينبغي، مما يعبر عنه بلسان الأصول بالعام والمخصص أو المطلق والمقيّد، مثلاً قد تفكر دوله كبيره تزويد بعض عملائها من الدول الصغيره بالسلاح، لكن تلاحظ أنه لا ينبغي التزويد من جهه إن وقع ذلك البلد تحت انقلاب عسكري معاد يكون السلاح ضرراً على بعض مصالح تلك الدوله الكبيره، وهنا يلزم ملاحظه الأهم

ص: ٢١٣

١- سورة آل عمران: ١٥٩.

والمهم، والتنزل عن المهم لأجل إحراز الأهم.

والتيار الإسلامى أو دولته دائماً فى هذا المعرض فى كل خطوه من خطوات الحياه، فإذا لم يفكر جدياً فى التعادل والتراجع لوقع ضحيه التأخير أو الوقوف أو السقوط، فحسن الانتخاب فى المقام من أهم الأمور.

ولا يراد به مجرد اتخاذ القرار الذى يزعم أنه حسن أو أحسن، بل ذلك بحاجه إلى خلفيات كثيره من العلم والتجربه والاستشاره وسكون الريح والتواضع للواقع وعدم الغرور وهضم النفس وضبط الأعصاب وما إلى ذلك. بل يجب على الإنسان أن يتحمل المسىء أو المشكله خمسين سنه، لأن لا يفوته الهدف المنشود، وذره من الغرور والتهور أو ما أشبه يودى بالهدف على حساب الاستعلاء والكبر وما أشبه.

((الحضاره مرتكز الحريه))

((الحضاره مرتكز الحريه))

وأما الثالث: فإن الدوله الإسلاميه المنشوده لا تقوم إلا بالأحزاب الحره الإسلاميه المتنافسه وشورى المرجعيه، وكلاهما بحاجه إلى حضاره إنسانيه يبنى عليها ذانك الأمران.

فالشورى لا- يقوم إلا- بسبب رأى العام، فإن مفعول رأى العام فى المعنويات كمفعول السيل الجارف فى الماديات، والرأى العام وليد سيل من الإقناع والصبر والاستقامه والمداراه، وكل ذلك بحاجه إلى خلفيه هائله من الإنسانيه والرفعه المعنويه فى الأمه.

ولو فرض أن قام الشورى بدون مثل هذه الحضاره، لسرعان ما ينهدم ويتفتت أجزاءه إلى حيث السقوط ورجوع الغرب إلى الأخذ بالزمام.

كما أنه إذا فرض إعطاء الدوله الإسلاميه الحريه للأحزاب الإسلاميه المتنافسه لكن الأرضيه الحضاريه لم تكن متوفره لسرعان ما يستعمل الأحزاب الحريه فى هدم أنفسها وتقليصها عن الاجتماع بالتهاتر واستغلال القدره للفساد والإفساد،

وتعود النتيجة السابقه، وقد رأينا في بلد إسلامي أن الأحزاب الإسلاميه تشكلت لكن عدم نضج الأمه وعدم الخلفيه الحضاريه أوجبت استغلال الحزب الحاكم للحريه بضرب سائر الأحزاب والقوى والاستبداد بالأمر، حتى أن الناس تمنوا أن يعاد سابق العهد الفاسد فراراً من الحاصل الجديد الأفسد.

وكل ما ذكرناه من الأمور الثلاثه التي هي خلفيه للدولة الإسلاميه المرتقبه، تحتاج إلى أمرين:

الأول: ثقافه واسعه تعم الأمه من أقصاها إلى أقصاها، في مختلف الأبعاد السياسه والاجتماعيه والاقتصاديه والتربويه وغيرها.

الثاني: حمله لتلك الثقافه حتى يكونوا أسوه، فإن عمل الأسوه ليس بأقل من عمل الثقافه، والعكس صحيح أيضاً، فإن الأسوه بدون الثقافه الواسعه تتهدم بسرعه، كما أن الثقافه بدون الأسوه حبر على ورق.

ولذا نجد الأنبياء والأولياء (صلوات الله عليهم أجمعين) يقارنون بالكتاب المنزل من السماء، الأول للأسوه والثاني للثقافه، وقد قال الرسول (صلى الله عليه وآله) في تقرير احتياج الأمه إليهما: «لن يفترقا حتى يردا على الحوض»^(١).

((روايات في الرفق واللاعنف))

((روايات في الرفق واللاعنف))

ولذا نجد الإسلام ذكر جملة كبيره من الروايات في الحلم والصبر والرفق والتؤده^(٢) والمداراه وما أشبه ذلك، ونقتنع بذكر بعضها في هذه العجاله:

فعن معاذ بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الرفق يمن، والخرق شؤم»^(٣).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف»^(٤).

وعن عبد الرحمان بن أبي ليلي، عن أبيه، عن أبي جعفر (عليه

ص: ٢١٥

-١

٢- التؤده أى التأنى فى الأمر. وفى لسان العرب ماده (وَأَد): قال الأزهري: وَأَمَّا التُّؤدَةُ بِمَعْنَى التَّأَنَّى فِي الأَمْرِ، فَأَصْلُهَا وَأَدَةٌ مِثْلُ التُّكَاةِ أَصْلُهَا وَكَاةٌ، فَقَلِبْتَ الواو تَاءً، وَمِنْهُ يُقَالُ: اتَّئَدَ يَا فُتَى، وَقَدْ اتَّأَدَ يَتَّئِدُ اتِّئَادًا إِذَا تَأَنَّى فِي الأَمْرِ، قَالَ: وَثَلَاثِيهِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ لَا يُقُولُونَ وَأَدَ يَتَّئِدُ بِمَعْنَى اتَّأَدَ.

-٣

-٤

السلام) قال: «إن لكل شيء قفلاً وقفل الإيمان» (١).

وعن أبي جعفر (عليه الصلاة والسلام)، قال: «من قسم له الرفق قسم له الإيمان» (٢).

وعن زياد بن أرقم، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «أيما أهل بيت أعطوا حظهم من الرفق وسع الله عليهم في الرزق، والرفق في تقدير المعيشة خير من السعة في المال، والرفق لا يعجز منه شيء، والتبذير لا يبقى معه شيء، إن الله عز وجل رفيق يحب الرفق» (٣).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لو كان الرفق خلقاً يُرى، ما كان مما خلق الله شيء أحسن منه» (٤).

وعن موسى بن بكر، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «الرفق نصف العيش» (٥).

وعن حماد بن بشير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله رفيق يحب الرفق» (٦).

وعن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الرفق لم يوضع على شيء إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه» (٧).

وفى روايه عن النبي (صلى الله عليه وآله)، قال: «إن في الرفق الزيادة والبركه، ومن يحرم الرفق يحرم الخير» (٨).

وفى روايه عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ما زوى الرفق عن أهل بيت إلا زوى عنهم الخير» (٩).

ص: ٢١٤

- ١-
- ٢-
- ٣-
- ٤-
- ٥-
- ٦-
- ٧-
- ٨-
- ٩-

وعن هشام بن أحمر، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قال لى وجرى بينى وبين رجل من القوم كلام، فقال لى: «ارفق بهم، فإن كفر أحدهم فى غضبه ولا خير فى من كان كفره فى غضبه» (١).

وعن السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله رفيق يحب الرفق ويعين عليه» (٢).

وفى روايه أخرى، قال (عليه السلام): «ما اصطحب اثنان إلا كان أعظمهما أجراً وأحبهما إلى الله أرفقهما بصاحبه» (٣).

وفى روايه، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: «إن الله رفيق يحب الرفق» (٤).

وفى روايه، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام)، إنه قال: «من كان رفيقاً فى أمره نال ما يريد من الناس» (٥).

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «إذا أراد الله بأهل بيت خيراً فقههم فى الدين، ورزقهم الرفق فى معاشهم، والقصد فى شأنهم» (٦).

وعنه (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «إن الله ليغض المؤمن الضعيف الذى لا رفق له» (٧).

أقول: الظاهر أن ضعفه من جهه النفس حيث لا يتمكن على ضبطها.

وعنه (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «ما وُضع الرفق على

ص: ٢١٧

١- الكافى: ج ٢ ص ١١٩ باب الرفق ح ١٠.

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

شئ إلا زانه، ولا- وضع الخرق على شئ إلا- شأنه، فمن أعطى الرفق أعطى خير الدنيا والآخرة، ومن حرمه حرم خير الدنيا والآخرة»(١).

وعنه (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «إن الله يحب الرفق ويعين عليه»(٢).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله رفيق يعطي الشواب، يحب كل رفيق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف»(٣).

وعن جابر بن سدير، عن معاذ بن مسلم، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الرفق يمن، والخرق شؤم»(٤).

وعنه (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «إذا أراد الله بأهل بيت خيراً أرشدهم للرفق والتأني، ومن حرم الرفق فقد حرم الخير»(٥).

وقال (صلى الله عليه وآله): «إذا أردت أمراً فعليك بالرفق والتؤده حتى يجعل الله لك منه فرجاً»(٦).

وقال (صلى الله عليه وآله): «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمور كلها»(٧).

وعن هشام بن الحكم، عن الكاظم (عليه السلام)، إنه قال: «يا هشام عليك بالرفق، فإن الرفق خير، والخرق شؤم، إن الرفق والبر وحسن الخلق يعمر الديار ويزيد في الرزق»(٨).

وعن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال لولده

ص: ٢١٨

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

-٨

الحسين (عليه السلام): «يا بني رأس العلم الرفق، وآفته الخرق»^(١).

وعن جعفر بن أحمد القمي، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، قال: «كان آخر ما أوصى به الخضر موسى بن عمران (عليهما السلام) أنه قال: لا تعيرن أحداً بالذنب، فإن أحب الأمور إلى الله ثلاثه، القصد في الأمور، والعفو في المقدره، والرفق لعباد الله، وما أرفق أحد بأحد في الدنيا إلا رفق الله به يوم القيامة»^(٢).

وفي كتاب (التزهمه) عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال: «ما ارتج أمر وأحجم عليه الرأي، وأعيت به الحيل، إلا كان الرفق مفتاحه»^(٣).

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «الرفق رأس الحكمة، اللهم من ولي شيئاً من أمور أمتي فرفق بهم فارفق به، ومن شق عليهم فاشقق عليه»^(٤).

وعن الأمدى في (الغرر)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) إنه قال: «الرفق يبسر الصعاب ويسهل الأسباب»^(٥).

وقال (عليه السلام): «الرفق بالأتباع من كرم الطباع»^(٦).

هذا بالنسبه إلى الرفق مقابل العنف والخرق.

((روايات في التواضع))

((روايات في التواضع))

وأما بالنسبه إلى التواضع في مقال التكبر، فعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إن في السماء ملكين موكلين بالعباد، فمن تواضع لله رفعاه، ومن تكبر وضعاه»^(٧).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال: «في ما أوحى الله عز وجل إلى داود، يا داود كما أن أقرب الناس من الله المتواضعون كذلك أبعد الناس من الله المتكبرون»^(٨).

ص: ٢١٩

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-Y

-A

وعن أبي بصير، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) في حديث قال: «فأوحى الله إلى الجبال أنى واضع سفينه نوح عبدي على جبل منكن، فتناولت وشمخت، وتواضع الجودي وهو جبل عندكم فضربت السفينه بجؤجؤها الجبل» (١).

وعن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يذكر أنه: أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ملك فقال: إن الله يخبرك أن تكون عبداً رسولاً متواضعاً أو ملكاً رسولاً، فنظر إلى جبرئيل، وأوماً بيده أن تواضع، فقال: عبداً متواضعاً رسولاً، فقال الرسول: مع أنه لا ينقصك مما عند ربك شيئاً، قال: ومعه مفاتيح خزائن الأرض» (٢).

وعن الحسن بن الجهم، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قال: «التواضع أن تعطى الناس ما تحب أن تعطاه» (٣).

وفى حديث آخر، قال: «التواضع درجات، منها أن يعرف المرء قدر نفسه فينزلها منزلتها سليم، لا يحب أن يأتي إلى أحد إلا مثل ما يؤتى إليه، إن رأى سيئه درأها بالحسنه، كاظم الغيظ، عاف من الناس، والله يحب المحسنين» (٤).

وعن الصادق (عليه الصلاة والسلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، في وصيه النبي لعلی (صلوات الله عليهما)، قال: «يا على والله لو أن الوضيع في قعر بئر لبعث الله عز وجل إليه ريحاً ترفعه فوق الأخيار دوله الأشرار» (٥).

وعن الحسن بن الجهم، قال: سألت الرضا (عليه السلام) فقلت له: جعلت فداك ما حد التوكل، فقال لي: «أن لا تخاف

ص: ٢٢٠

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

مع الله أحداً»، قال: قلت: جعلت فداك فما حد التواضع، فقال: «أن تعطي الناس من نفسك ما تحب أن يعطوك مثله»، قلت: جعلت فداك أشتهى أن أعلم كيف أنا عندك، فقال: «أنظر كيف أنا عندك»^(١).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: «إن من التواضع أن يرضى بالمجلس دون المجلس، وأن يسلم على من يلقى، وأن يترك المرء وإن كان محقاً، ولا تحب أن تحمد على التقوى»^(٢).

وعن معاوية بن وهب، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «اطلبوا العلم، وتزينوا معه بالحلم والوقار، وتواضعوا لمن تعلمونه العلم، وتواضعوا لمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علماء جبارين فيذهب باطلكم بحقكم»^(٣).

وفى روايه: إن عيسى (عليه الصلاة والسلام) قال للحواريين: «لى إليكم حاجه اقضوها لى، فقالوا: قضيت حاجتك يا روح الله، فقام فغسل أقدامهم، فقالوا: كنا أحق بهذا منك، فقال: إن أحق الناس بالخدمه العالم، إنما تواضعت هذا لكى ما تتواضعوا بعدى فى الناس كتواضعى لكم، ثم قال عيسى (عليه الصلاة والسلام): بالتواضع تعمر الحكمة لا بالتكبر، وكذلك فى السهل ينبت الزرع لا فى الجبل»^(٤).

وعن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) إنه قال: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وتواضع من غير منقصه، وجالس أهل الفقر والرحمه، وخالف أهل الذل والمسكنه، وأنفق مالاً جمعه فى غير معصيه»^(٥).

وعن الصادق (عليه السلام)، قال: «كمال العقل فى ثلاث،

ص: ٢٢١

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

التواضع لله، وحسن اليقين، والصمت لا من خير»(١١).

وفى (نهج البلاغه)، قال أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) فى وصيته عند موته: «عليك بالتواضع، فإنه من أعظم العباد»(٢).

وقال (عليه السلام): «بالتواضع تتم النعمة»(٣).

وقال (عليه السلام): «ما أحسن تواضع الأغنياء للفقراء طلباً لما عند الله، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء اتكالاً على الله»(٤).

وعن معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إن فى السماء ملكين موكلين بالعباد، فمن تواضع لله رفعا، ومن تكبر وضعاه»(٥).

وعن الكشى، قال أبو النصر: سألت عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسى، عن محمد بن مسلم، قال: كان رجلاً شريفاً موسراً، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): «تواضع يا محمد»، فلما انصرفوا إلى الكوفة أخذ قوصره من تمر مع ميزان وجلس على باب مسجد الجامع وصار ينادى عليه، فأتاه قومه فقالوا له: فضحتنا، فقال: إن مولاى أمرنى بأمر فلن أخالفه، ولن أبرح حتى أفرغ من بيع ما فى هذه القوصره، فقال له قومه: إذا أبيت إلا أن تشتغل ببيع وشراء فاقعد فى الطحانين، فهياً رحي وجماً فجعل يطحن»(٦).

وفى روايه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «ما تواضع أحد إلا رفعه الله»(٧).

وعن أبى حمزه الثمالى، عن على بن الحسين (عليه السلام)، قال: «لا حسب لقرشى ولا عربى إلا بالتواضع»(٨).

ص: ٢٢٢

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

-٨

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «التواضع يكسبك السلامه»^(١).

وقال (عليه السلام): «زينه الشريف التواضع»^(٢).

وعن هشام عن الكاظم (عليه السلام) إنه قال في الإنجيل: «طوبى للمتواضعين، أولئك هم المرحومون يوم القيامة»، إلى أن قال: «طوبى للمتواضعين في الدنيا، أولئك يرتقون منابر الملك يوم القيامة»^(٣).

وقال (عليه السلام): «يا هشام إن الزرع ينبت في السهل ولا ينبت في الصفا، فكذلك الحكمة تعمر في قلب المتواضع ولا تعمر في قلب المتكبر الجبار، لأن الله تعالى جعل التواضع آله العقل، وجعل التكبر من آله الجهل، ألم تعلم أن من شمخ إلى السقف برأسه شجه، ومن خفض رأسه استظل تحته وأكنه، فكذلك من لم يتواضع لله خفضه الله، ومن تواضع لله رفعه»، إلى أن قال (عليه السلام): «واعلم أن الله لم يرفع المتواضعين بقدر تواضعهم، ولكن رفعهم بقدر عظمتهم ومجده»^(٤).

وعن الصادق (عليه السلام) أنه قال في حديث: «فإن أفضل العمل العبادة والتواضع»^(٥).

وعن الديوان المنسوب لأمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام):

«واجعل فؤادك للتواضع منزلاً

إن التواضع بالشريف جميل»^(٦).

وفى روايه عن علي (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «لا حسب إلا بالتواضع»^(٧).

ص: ٢٢٣

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

وعن الصادق (عليه السلام) إنه قال في حديث: «ورأس الحزم التواضع» (١).

وفى روايه عن النبي (صلى الله عليه وآله)، قال: «طوبى لمن تواضع فى غير منقصه، وأذل نفسه فى غير مسكنه، وأنفق من مال جمعه من غير معصيه» (٢).

وعن مسعده بن صدقه، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام)، إنه قال: «أرسل النجاشى ملك الحبشه إلى جعفر بن أبى طالب وأصحابه فدخلوا عليه وهو فى بيت له جالس على التراب وعليه خلقان الثياب، فقال جعفر بن أبى طالب: فأشفقنا منه حين رأيناه على تلك الحال، فلما أن رأى ما بنا وتغير وجوهنا قال: الحمد لله الذى نصر محمداً (صلى الله عليه وآله) وأقر عينى فيه ألا أبشركم، فقلت: بلى أيها الملك، فقال: إنه جاء فى الساعه من نحو أرضكم عين من عيونى هناك، فأخبرنى أن الله قد نصر نبيه محمداً (صلى الله عليه وآله) وأهلك عدوه وأسر فلان وفلان وقتل فلان وفلان، التقوا بواد يقال له بدر، كأنى أنظر إليه حيث كنت أرعى غنمى هناك وهو رجل من بنى ضميره، فقال له جعفر: أيها الملك الصالح فما لى أراك جالساً على التراب وعليك هذا الخلقان، فقال: يا جعفر إنا نجد فيما أنزل على عيسى (عليه السلام) أن من حق الله على عباده أن يحدثوا له تواضعاً عند ما يحدث لهم من النعمه، فلما أحدث الله لى نعمه نبيه محمد (صلى الله عليه وآله) أحدثت لله هذا التواضع، فلما بلغ النبى (صلى الله عليه وآله) ذلك قال لأصحابه: إن الصدقه تزيد صاحبها كثره، فتصدقوا يرحمكم الله، وإن التواضع يزيد صاحبها

ص: ٢٢٤

-١

-٢

رفعه فتواضعوا يرحمكم الله، وإن العفو يزيد صاحبه عزاً فاعفوا يعزكم الله» (١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره التي يجدها المتبع في الوسائل والمستدرک والبحار وغيرها من كتب الأحاديث، سواء في مدح هذه الفضائل أو ذم أصدادها.

((الحزم والحيطه))

((الحزم والحيطه))

ثم حيث إن مدارك الناس مختلفه في انعكاس الحقائق، لابد للتيار أو الدوله الإسلاميه من التمسك بغايه الحزم، والحيطه والحذر في السير إلى الأمام، وذلك يضره حتى ذره من الغرور أو الجهل، واللازم أن لا يحمل أى اختلاف على الأغراض، ولو فرض تبين الغرض فاللازم علاجه بالتى هى أحسن من التخفيف والتقليل، فإن اختلاف الناس ناشئ عن خمس امور:

١: الأجهاد.

٢: والمصلحه.

٣: والإحساس.

٤: والعلم.

٥: والجهل.

وأخيراً يأتى دور الأغراض، ولعله قليل جداً.

أما الأول: فإننا نرى في (الفقه) من الطهاره إلى الديات مختلف أنظار الفقهاء العدول الذين لا نشك في أنهم يريدون وجه الله ولا يشوبهم شىء من الهوى، ولم يقصر أى واحد منهم في الاستنباط، كما نرى أن أهل القوانين يخالف أنظار بعضهم عن بعض، وهكذا حال

ص: ٢٢٥

الأطباء والمهندسين وغيرهم، فإن درك الكليات أولاً ثم تطبيقها على الجزئيات ثانياً مختلف، بدون أن يكون تقصيراً أو غرض خارجي.

وأما الثاني: وهو اختلاف المصالح، فإنه كثيراً ما تتضارب المصالح مما تختلف لأجله النتائج، مثلاً الطبيب المتعب الذي أتى إلى الدار في الثاني عشر ليلاً مصلحته ومصلحه عائلته أن يستريح، بينما مصلحه المريض الذي يؤلمه المرض أن يذهب بالطيب إلى داره، وكذلك مصلحه البائع أن يبيع سلعته بمائه، بينما مصلحه المشتري أن يشتريها بستعين، وهكذا مع أنه خلاف لا يرتبط بالاجتهاد.

وأما الثالث: فإن الإحساسات الباطنيه والظاهرية مختلفه لدى الناس، وكل يريد أن ينطلق من إحساسه، مثلاً نفران من الضباط يختلفان في الشجاعه والخوف مما ليس بأيديهما إطلاقاً، ولذا فالأول يرى الإقدام بينما الثاني يرى الإحجام، وإذا فرضنا أن ماءً فاتراً وضع نفران يديهما فيه وأحدهما أخرج يده من ماء حار والآخر من ماء بارد، فإن الأول يحس ببروده الماء والثاني بحرارته، مع أن الواقع واحد.

واختلاف الإحساس قد يكون بمطابقه الواقع في أحدهما، وقد يكون بلا مطابقته فيهما، وقد يكون بمطابقته في كليهما، وذلك يتحقق فيما إذا كان هناك كلي، كل واحد من الإحساسين فرد منه، قال سبحانه: ((وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخُكِّمَانِ فِي الْحَرْثِ)) (١) الآيه، فإن إعطاء الأغنام لصاحب البستان وإعارتها له مده يسدد أضراره، كلاهما وفاء عادل، لكن النبيين (عليهما السلام) رأى كل واحد منهما غير ما رآه الآخر، وكلاهما كانا على صواب، وفي مثل ذلك قد يكون أحدهما أفضل من الآخر بمناسبات خارجيه، وقد يتساويان.

ص: ٢٢٦

أما الرابع والخامس: وهو العلم والجهل، فهو كثير جداً، فيختلف اثنان لأن أحدهما يعلم والآخر يجهل.

وفى مثله إن كان العالم من يريد تمشيته الإسلام فاللزام عليه هداية الجاهل بكل مداراه وهدوء، فلا يكون التخاصم والتجادل إن لم يشب الأمر بالهوى.

وهناك قسم آخر وهو جهلها معاً، إذ قد يكون الواقع سراباً ويختلفان فى أنه نهر أو بحر، وهنا يأتى دور التخاصم، لكن الجاهل ليس أهلاً لتقديم الإسلام، فاللزام أن يعالج نفسه أولاً، يقول الشاعر:

يا أيها الرجل المعلم غيره

هلاكك لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء أنت أولى بالدوا

وتطيب المرضى وأنت سقيم

وأخيراً يأتى دور السادس، ولا يصح أن يتصف حمله الإسلام بالغرض، وإذا اتصف الطرف به، فاللزام على الحمله المدارات، حتى يسير الأمر إلى ما يرام بإذنه سبحانه.

ص: ٢٢٧

((حرمة التجسس))

(مسأله): التجسس حرام شرعاً، كتاباً وسننه وإجماعاً، ورذيله عقلاً فإنه يوجب البغضاء والشحناء، ويفرق بين الناس، فإن الجاسوس وإن كان يزعم أن الناس لا يعرفونه لا يمر زمان حتى يعرفه الناس وتترتب على ذلك النتائج السيئه.

قال الله تعالى: ((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) (١).

والظاهر أن المؤمن من باب أنه محل الإبتلاء، مثل: ((هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)) (٢)، ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)) (٣)، في التكاليف العامه للبشر إلى غير ذلك، وإلا- فغير المؤمن كذلك أيضاً، فإن الغالب النادر خلافه أن الناس يعرفون خصوصيات الإنسان النفسيه والعملية، ولذا إذا سألت الناس عن زيد مثلاً قالوا: إنه طيب ماهر، أو عادي، أو دون العادي، وكذلك بالنسبه إلى كل خير وشر، وغنى وفقير، وعلم وجهل، وغير ذلك، قال الشاعر:

ومهما يكن عند امرء من خليفه

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

((مستنثيات التجسس))

((مستنثيات التجسس))

نعم يستثنى من ذلك مردان:

الأول: ما كان من التجسس على موظف الدوله حتى لا يسىء إلى الناس.

والثاني: التجسس على الأعداء.

أما حرمة أصل التجسس فلأدله الأربعة، وإنما يستثنى هذان الموضوعان لقاعده الأهم والمهم في كليهما، ولقاعده المقابله بالمثل في الأعداء، حيث إنهم يتجسسون على المسلمين فيجوز التجسس عليهم مقابله بالمثل، قال سبحانه: ((فَمَنْ اِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ)) (٤).

ص: ٢٢٨

١- سورة التوبه: ١٠٥.

٢- سورة البقره: ٢.

٣- سورة البقره: ١٥٣، وفي غيرها من الآيات والسور.

٤- سورة البقره: ١٩٤.

وقال: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ) (١١).

وقال سبحانه: (وَالْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ) (٢٢).

أما أصل تحريم التجسس، فيدل عليه جملة من الآيات والروايات:

قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) (٣٢).

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (٤٤).

وعن أبي عبد الله (عليه الصلاة والسلام)، إنه قال: «من قال في مؤمن ما رأته عيناه وسمعتة أذناه فهو من الذين قال الله عز وجل: ((إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ))» (٥٥)» (٤٤).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «إن الله حرم من المسلم دمه وعرضه وأن يظن به ظن السوء» (٧٧).

وعن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام)، قال: قلت له جعلت فداك الرجل من أخواني بلغني عنه الشيء الذي أكرهه فأسأله عنه فينكر ذلك، وقد أخبرني عنه قوم ثقات، فقال لي: «يا محمد كذب سمعك وبصرك عن أخيك، وإن شهد عندك خمسون قسامه وقال لك قولاً فصدقه وكذبهم، ولا تديعن عليه شيئاً تشينه به وتهدم به مروءته، فتكون من الذين قال الله عز وجل: ((إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ))» (٨٨)» (٩٩).

ص: ٢٢٩

١- سورة الشورى: ٤٠.

٢- سورة البقرة: ١٩٤.

٣- سورة الحجرات: ١٢.

٤- سورة النور: ١٩.

٥- سورة النور: ١٩.

٦-

٧-

٨- سورة النور: ١٩.

٩-

ومن الواضح أنه يراد بتكذيب الخمسين تكذيبهم عملياً، أى عدم ترتيب الأثر على شهادتهم بعد إنكار المشهود عليه، وذلك ليس فى مقام الشهاده الشرعيه ونحوها، بل فى مقام المعاشره كما ذكرنا بعض تفصيل ذلك فى (الفقه).

وعن زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخى الرجل على الدين، فيحصى عليه زلالتة ليعيره بها يوماً ما»^(١).

وعن محمد بن مسلم، عن الحلبي، عنه (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تطلبوا عثرات المؤمنين، فإن من تتبع عثرات أخيه تتبع الله عثراته، ومن تتبع الله عثراته يفضحه ولو فى جوف بيته»^(٢).

وعن إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه، لا تدموا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله تعالى عورته يفضحه ولو فى بيته»^(٣).

وعن أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه الصلاة والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يسلم بقلبه لا تتبعوا عثرات المسلمين، فإن من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته، ومن تتبع الله عثرته يفضحه»^(٤).

وفى (نهج البلاغه) فى كتابه (عليه الصلاة والسلام) إلى مالك

ص: ٢٣٠

-١

-٢

-٣

-٤

الأشتر: «وليكن أبعد رعيتك منك وأشنأهم عندك أطلبهم لمعايب الناس، فإن في الناس عيوباً الوالى أحق من سترها، فلا تكشفن عما غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العوره ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك»^(١).

وعن أبي حمزه، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «يحب للمؤمن أن يستر عليه سبعين كبيره»^(٢).

وعن علي (عليه الصلاة والسلام) قال: «لا تظنن بكلمه خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محتملاً»^(٣).

وعن الغرر والدرر، قال علي (عليه الصلاة والسلام): «تتبع العورات من أعظم السوءات»^(٤).

وقال (عليه السلام): «تتبع العيوب من أقبح العيوب ويبعث على الشرور»^(٥).

وقال (عليه السلام): «من كشف حجاب أخيه انكشفت عورات بيته»^(٦).

وقال (عليه السلام): «شر الناس من لا يعفو عن الزله ولا يستر العوره»^(٧).

وقال (عليه السلام): «من بحث عن أسرار غيره أظهر الله أسرار»^(٨).

وعن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «من روى على مؤمن روايه يريد بها عيبه وهدم مروءته أقامه عز وجل مقام الذل يوم القيامة حتى يخرج مما قال»^(٩).

ص: ٢٣١

١- نهج البلاغه، الرسائل: ٥٣.

-٢

-٣

٤- غرر الحكم: ص ٤٥١ ف ١٤ ح ١٠٣٧٤.

-٥

-٦

-٧

-٨

-٩

وعن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «من اطلع من مؤمن على ذنب أو سيئه فأفشى ذلك عليه ولم يكتمها ولم يستغفر الله له، كان عند الله كعاملها وعليه وزر ذلك الذي أفشاه عليه، وكان مغفوراً لعاملها»^(١).

وعنه (عليه السلام): «من روى روايه على أخيه يريد بها شينه وهدم مروءته أوقفه الله في طينه خبال حتى يخرج مما قال»^(٢).

وعنه (عليه السلام): «من روى على مؤمن روايه يريد بها شينه وهدم مروءته ليسقطه عن أعين الناس، أخرج الله من ولايته إلى ولايه الشيطان»^(٣).

إلى غير ذلك من عشرات الروايات الموجوده في الوسائل والمستدرک والبحار وغيرها.

((التجسس على الحكوميين))

((التجسس على الحكوميين))

وأما الاستثناءان اللذان ذكرناهما وهما استثناء الموظفين واستثناء الأعداء.

ففي الأول: وردت جملة من الروايات، مثل ما رواه الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا وجه جيشاً فأمرهم أمير بعث معه من ثقاته من يتجسس له خبره»^(٤).

وفي (تحف العقول) في عهده (عليه السلام) إلى مالك في وصيته للجنود وأمرائهم، قال: «ثم لا تدع أن يكون لك عليهم عيون من أهل الأمانة والقول بالحق عند الناس، فيثبتون بلاء كل ذى بلاء منهم ليثق أولئك بعلمك ببلائهم، ثم أعرف لكل امرئ منهم ما أبلى»^(٥).

وفي (نهج البلاغه)، في عهده (عليه الصلاة والسلام) إلى مالك

ص: ٢٣٢

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

الأشتر بعد ذكره العمال، قال: «ثم تفقد أعمالهم، وابتعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأموهم حدوده لهم لاستعمال الأمانه والرفق بالرعيه، وتحفظ من الأعوان فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانه اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبه في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبت به بمقام المذله ووسمته بالخيانه وقلدته عار التهمه»^(١).

وهذا بالإضافة إلى أنه يظهر من جملة من كلماته (عليه السلام) في (نهج البلاغه) أنه كان له عيون عليهم، وكانوا يخبرونه عن أحوال العمال، لا- أن الخبر يصل إلى أذنه اتفاقاً، مثل كتابه إلى مصقله بن هبيرة عامله على أردشير خره: «بلغني عنك أمر إن كنت فعلت قد أسخطت إلهك وأغضبت إمامك، إنك تقسم فيء المسلمين الذي جازته رماحهم وخيولهم وأريقت عليه دماؤهم فيمن اعتمك من أعراب قومك»^(٢).

أقول: الاعتيام بمعنى الاختيار.

وفي كتابه (عليه السلام) إلى ابن عباس: «أما بعد، فقد بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك وعصيت إمامك وأخزيت أمانتك، بلغني أنك جرّدت الأرض فأخذت ما تحت قدميك وأكلت ما تحت يديك فارفع إليّ حسابك»^(٣).

وفي كتابه (عليه السلام) إلى عثمان بن حنيف عامله على البصره: «أما بعد، يابن حنيف فقد بلغني أن رجلاً من فتيه أهل البصره دعاك إلى مأدبه فأسرعت إليها، تستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو وغنيهم مدعو»^(٤).

ص: ٢٣٣

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

-٢

-٣

-٤

وفى كتابه (عليه السلام) إلى أبي موسى الأشعري عامله على الكوفة، وقد بلغه تبيطه عنه فى الخروج إليه لما نذبهم إلى حرب البصره، قال (عليه السلام): «أما بعد، فقد بلغنى عنك قول هو لك وعليك»^(١).

وفى كتابه (عليه السلام) إلى زياد بن أبيه، لما كتب إليه معاوية يريد استلحاقه: «وقد عرفت أن معاوية كتب إليك يستزل بك ويستفل غربك فاحذره»^(٢).

أقول: ومعنى (يستفل غربك) يطلب فل شدتك حتى لا تكون شديداً فى ذات الله سبحانه.

وفى كتابه (عليه السلام) إلى منذر بن جارود العبدى: «أما بعد، فإن صلاح أيبك غرنى منك، وظننت أنك تتبع هديه وتسلك سبيله، فإذا أنت فيما رقى إلى عنك لا تدع لهواك انقياداً»^(٣).

وفى كتابه إلى محمد بن أبى بكر عامله على مصر: «أما بعد، فقد بلغنى موجدتك من تسريح الأشر إلى عملك»^(٤). حين عزل الإمام (عليه الصلاة والسلام) محمد بن أبى بكر ونصب مكانه مالكا الأشر.

وروى بعض علماء العامه أن على بن أبى طالب (عليهما السلام) كتب إلى كعب بن مالك وهو عامله: «أما بعد فاستخلف على عملك واخرج فى طائفه من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كوره كوره، تسألهم عن عمالهم وتنظر فى سيرتهم حتى تمر بمن كان فيما بين دجله والفرات»^(٥).

((التجسس على الكفار))

((التجسس على الكفار))

وأما الثانى: وهو التجسس على الكفار، فالروايات والتاريخ فيه متواتره، فعن (دعائم الإسلام)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنه رأى

ص: ٢٣٤

-١

-٢

-٣

٤- نهج البلاغه: الكتاب ٣٤.

-٥

بعثه العيون والطلائع بين يدي الجيوش، وقال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث عام الحديبيه بين يديه عيناً له من خزاعه» (١).

وعن ابن هشام في غزوه بدر: ثم ارتحل رسول الله (صلى الله عليه وآله) من دفران، ثم نزل قليلاً من بدر، فركب هو ورجل من أصحابه حتى وقف على شيخ من العرب، فسأله عن قريش وعن محمد وأصحابه وما بلغه عنهم، ثم رجع إلى أصحابه فلما أمسى بعث على بن أبي طالب (عليه السلام) وزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص في نفر من أصحابه إلى ماء بدر يلتمسون الخبر له عليه، فأصابوا راويه لقريش فيها أسلم غلام بنى الحجاج، وعريض أبو يسار غلام بنى العاص، فأتوا بهما، فسألوهما ورسول الله (صلى الله عليه وآله) قائم يصلى، فقالا: نحن سقاه قريش بعثونا نسقيهم من الماء، فكره القوم خبرهما ورجوا أن يكونا لأبي سفيان، فضربوهما فلما أطلقوهما قالوا: نحن لأبي سفيان فتركوهما، وركع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسجد سجديته ثم سلم وقال: إذا صدقاكم ضربتموهما، وإذا كذباكم تركتموهما، صدقا والله إنهما لقريش، أخبراني عن قريش، قالوا: هم والله وراء هذا الكثيب، فقال لهما رسول الله (صلى الله عليه وآله): كم القوم، قالوا: كثير، قال: ما عدتهم، قالوا: لا ندرى، قال: كم ينحرون كل يوم، قالوا: يوماً تسعاً ويوماً عشراً، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): القوم فيما بين التسعمائة والألف، ثم قال لهما: فمن فيهم من أشرف قريش، قالوا: عتبه بن ربيعة، وشيبه بن ربيعة، وأبو البختری بن هشام.

وعن الواقدي إنه قال: ولما تحين رسول الله (صلى الله عليه وآله)

ص: ٢٣٥

فى غزوه بدر انصراف العير من الشام ندب أصحابه للعير، وبعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) طلحه بن عبيد الله وسعيد بن زيد، قبل خروجه من المدينه بعشر ليال، يتحسسان خبر العير حتى نزلا على كشد الجهنى بالنخيار فأجارهما وأنزلهما ولم يزالا مقيمين عنده فى خباء حتى مرت العير، فنظروا إلى القوم وإلى ما تحمل العير، وجعل أهل العير يقولون: يا كشد هل رأيت أحداً من عيون محمد، فيقول: أعود بالله وأنى عيون محمد بالنخيار، فلما راحت العير باتا حتى أصبحتا ثم خرجا وخرج معهما كشد خفياً فخرجا يعترضان النبى (صلى الله عليه وآله) فلقياه بتربان، وقدم كشد بعد ذلك، فأخبر النبى (صلى الله عليه وآله) سعيد وطلحه إجارته أيهما فحياه رسول الله (صلى الله عليه وآله) (١).

وفى سيره ابن هشام: حتى إذا كان (صلى الله عليه وآله) قريباً من الصفراء بعث بسبس ابن الجهنى حليف بنى ساعده، وعدى بن أبى الزغباء الجهنى حليف بنى النجار، إلى بدر يتجسسان له الأخبار عن أبى سفيان بن حرب وغيره، إلى أن قال: فجلسا على بعيريهما ثم انطلقا حتى أتيا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأخبراه بما سمعا.

وقال الواقدى فى غزوه أحد: بعث النبى (صلى الله عليه وآله) عينين له أنساً ومؤنساً ابنى فضاله ليله الخميس فاعترضا لقريش فى العقيق، فسارا معهم حتى نزلوا بالوطىء، فأتيا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأخبراه، فلما نزلوا وحلوا العقد واطمأنوا بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) حباب منذر بن الجموح إلى القوم فدخل فيهم وحزر ونظر إلى جميع ما يريد وبعثه سراً، وقال

ص: ٢٣٦

١- راجع شرح نهج البلاغه: ج ١٤ ص ٨٤ الفصل الثالث غزوه بدر.

للحباب: لا تخبرني بين أحد من المسلمين إلا أن ترى في القوم قله فرج إليه فأخبره.

أقول: معنى (حزر) بالزاء والراء: التقدير والتخمين.

وقال ابن هشام بالنسبه إلى غزوه أحد بعد انصراف قريش: ثم بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) على بن أبي طالب (عليه السلام) فقال: «أخرج في آثار القوم، فانظر ماذا يصنعون وما يريدون، فإن كانوا قد جنبوا الخيل وأمتطوا الإبل فإنهم يريدون مكة، وإن ركبوا الخيل وساقوا الإبل فإنهم يريدون المدينة، والذي نفسى بيده لئن أرادوها لأسيرن إليهم فيها ثم لأناجزنهم»، قال على (عليه السلام): «فخرجت في آثارهم أنظر ماذا يصنعون، فجنبوا الخيل وأمتطوا الإبل ووجهوا إلى مكة» (١).

وفى طبقات ابن سعد فى غزوه أحد: وكتب العباس بن عبد المطلب خبرهم كله إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأخبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) سعد بن الربيع بكتاب العباس.

وفى التواريخ: إن العباس قبل فتح خيبر كان قد أسلم، لكنه كان يكتُم إسلامه، وكان يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فكتب إليه النبي (صلى الله عليه وآله): إن مقامك بمكة خير.

وذكر الواقدي فى غزوه الخندق: قال خوات بن جبير: دعانى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونحن محاصرو الخندق، فقال: انطلق إلى بنى قريظه فانظر هل ترى لهم عزه أو خللاً من موضع

ص: ٢٣٧

١- راجع تأويل الآيات الظاهرة: ص ١٣٠ سورة آل عمران. وتفسير القمى: ج ١ ص ١٢٣

فتخبرني، قال فخرجت من عنده عند غروب الشمس فتدليت من سلع وغربت لى الشمس.

وفى سيره ابن هشام فى غزوه الخندق: ثم إن نعيم بن مسعود أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله إني قد أسلمت وإن قومي لم يعلموا بإسلامي فمرني بإسلامي، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنما أنت فينا رجل واحد فخذل عنا إن استطعت، فإن الحرب خدعه، فخرج نعيم بن مسعود حتى أتى بنى قريظه وكان لهم نديماً فى الجاهليه، فقال: يا بنى قريظه قد عرفتم ودى إياكم وخاصه ما بينى وبينكم، قالوا: صدقت لست عندنا بمتهم.

فقال لهم: إن قريشاً وغطفان ليسوا كأنتم، البلد بلدكم فيه أموالكم وأبناؤكم ونساؤكم لا تقدرون على أن تحولوا منه إلى غيره، وإن قريشاً وغطفان قد جاؤوا لحرب محمد وأصحابه وقد ظاهرتموهم عليه، وبلدهم وأموالهم ونساؤهم وغيره، فليسوا كأنتم، فإن رأوا نهزه أصابوها، وإن كان غير ذلك لحقوا ببلادهم وخلوا بينكم وبين الرجل ولا طاقه لكم به، فلا تقاتلوا مع القوم حتى تأخذوا منهم رهناً من أشرافهم، يكونون بأيديكم ثقة لكم على أن تقاتلوا معهم محمداً حتى تناجزوه. فقالوا له: قد أشرت بالرأى.

ثم خرج حتى أتى قريشاً فقال لأبى سفيان: قد عرفتم ودى لكم وفراقى محمداً، وإنه قد بلغنى أن معشر اليهود قد ندموا على ما صنعوا فيما بينهم وبين محمد، وقد أرسوا إليه: إنا قد ندمنا فهل يرضيك أن تأخذ من القبيلتين (أى قريش وغطفان) رجالاً من أشرافهم فنعطيكهم فتضرب أعناقهم ثم نكون معك.

ثم خرج إلى غطفان فقال لهم مثل ما قال لقريش، فلما كانت ليله السبت

أرسل أبو سفيان ورؤوس غطفان إلى بنى قريظة: أن أعدوا للقتال حتى نناجز محمداً، فأرسلوا إليهم أن اليوم يوم السبت لا نعمل فيه شيئاً ولسنا مع ذلك بالذين نقاتل معكم محمداً حتى تعطونا رهناً يوزن عنق من رجالكم يكونون بأيدينا ثقة، فرجعت إليهم الرسل بما قالت بنو قريظة.

قالت قريش وغطفان: والله أن الذي حدّثكم نعيم بن مسعود لحق، فأرسلوا إلى بنى قريظة: إنا والله لا ندفع إليكم أحداً من رجالنا، فإن كنتم تريدون القتال فاخرجوا فقاتلوا، فقالت بنو قريظة حين انتهت الرسل إليهم بهذا: إن الذي ذكر لكم نعيم بن مسعود لحق، ما يريد القوم إلا أن يقاتلوا فإن رأوا فرصة انتهزوها، وإن كان غير ذلك انشمروا إلى بلادهم وخلوا بينكم وبين الرجل في بلدكم، فخذل الله بهم وبعث الله عليهم الريح.

وقال أيضاً: فلما انتهى إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما اختلف من أمرهم وفرق الله من جماعتهم دعا حذيفه بن اليمان فبعثه إليهم لينظر ما فعل القوم ليلاً، قال حذيفه: التفت إلينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: من رجل يقوم فينظر لنا ما فعل القوم ثم يرجع، فما قام رجل من القوم من شدة الخوف وشدة الجوع وشدة البرد، فلما لم يتم أحد دعاني رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا حذيفه اذهب فادخل في القوم فانظر ماذا يصنعون ولا تحدثن شيئاً حتى تأتينا، قال: فذهبت فدخلت في القوم والريح وجنود الله تفعل بهم ما تفعل لا تقر لهم قدراً ولا ناراً ولا بناءً، فقام أبو سفيان فقال: يا معشر قريش لينظر امرئ من جلسه، قال حذيفه: فأخذت بيد الرجل الذي كان إلى جنبي فقلت: من أنت،

قال: فلان بن فلان، ثم قال أبو سفيان: يا معشر قريش لقد هلك الكراع والخف وأخلفتنا بنوا قريظه ولقينا من شدة الريح ما ترون فارتحلوا فإني مرتحل، ثم قام إلى جملة، ولولا عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلي أن لا تحدث شيئاً حتى تأتيني لقتلته بسهم، فرجعت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو قائم يصلي في مرط لبعض نساءه، فلما رأني أدخلني إلى رجليه، وطرح على طرف المرط، ثم ركع وسجد وإني لفيه، فلما سلم أخبرته الخبر.

وذكر الواقدي في غزوه دومة الجندل: إنه قد ذكر لرسول الله (صلى الله عليه وآله) أن بدومه الجندل جمعاً كثيراً وأنهم يظلمون من مر بهم من الضافطه.

أقول: الضافط الذي يجلب المتاع إلى المدن.

وكان بها سوق عظيم وتجار، فندب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناس وخرج في ألف من المسلمين، فكان يسير الليل ويكمن النهار، ومعه دليل له من بنى عذره، ولما دنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) من دومة الجندل، قال له الدليل: يا رسول الله إن سوائهم ترعى، فأقم حتى أطلع لك، فخرج طليعه حتى وجد آثار النعم والشاء وهم مغربون، ثم رجع إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فأخبره وقد عرف مواضعهم فسار النبي (صلى الله عليه وآله).

وذكر الواقدي أيضاً في غزوه بنى المصطلق التي يقال لها غزوه المريسيع، إذ كان هناك ماء يسمى بهذا الاسم، قال: إن سيد بنى

المصطلق الحارث بن أبي ضرار قد سار في قومه ومن قدر عليه من العرب فدعاهم إلى حرب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فابتاعوا خيلاً وسلاحاً وتهيئوا للمسير إليه، وجعلت الركبان تقدم من ناحيتهم فيخبرون بمسيرهم، فبلغ رسول الله (صلى الله عليه وآله) فبعث بريده بن الحصيب الأسلمي يعلم علم ذلك واستأذن النبي (صلى الله عليه وآله) أن يقول: فأذن له، فخرج حتى ورد عليهم ماءهم فوجد قوماً مغرورين قد تألبوا وجمعوا الجموع فقالوا: من الرجل، قال: رجل منكم قدمت لما بلغني عن جمعكم لهذا الرجل فأسير في قومي ومن أطاعني فتكون يدنا واحده حتى نستأصله، قال الحارث بن أبي ضرار: فنحن على ذلك فعجل علينا، قال بريده: اركب الآن فآتيكم بجمع كثيف من قومي ومن أطاعني، فسروا بذلك منه، ورجع إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأخبره خبر القوم.

وذكر المفسرون في غزوه الحديبيه: أن الرسول (صلى الله عليه وآله) بعث بين يديه عيناً له من خزاعه يخبره عن قريش، وسار رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى إذا كان بغدير الأشطاط قريباً من عسفان أتاه عينه الخزاعي فقال: إني تركت كعب بن لؤى وعامر بن لؤى قد جمعوا لك الأحابيش وجمعوا جموعاً وهم قاتلوك أو مقاتلوك وصادوك عن البيت، فقال (صلى الله عليه وآله) روحوا، فراحوا.

وذكر الواقدي في غزوه خيبر: إن الرسول (صلى الله عليه وآله) بعث عباد بن بشر في فوارس طليعه فأخذ عيناً لليهود من

أشجع، فقال: من أنت، قال: باغ أبتغى أبعره ضلت لى، قال له عباد: هل لك علم بخبير، قال: عهدى بها حديث فيم تسألنى عنه، قال: عن اليهود، قال: نعم كان كناته وهوذه فى حلفائهم من غطفان معدين مؤيدين بالكراع والسلاح وفى حصونهم عشرة آلاف مقاتل، وهم أهل الحصون التى لا ترام وسلاح وطعام كثير لو حصروا للسنين لكفاهم، ما أرى لأحد بهم طاقة، فرجع عباد بن بشر الصوت فضربه ضربات، وقال: ما أنت إلا عين لهم أصدقنى وإلا ضربت عنقك، فقال الأعرابى: القوم مرعوبون منكم خائفون وجلون لما قد صنعتم بمن كان يثرب من اليهود.

وذكر الواقدى فى غزوه حنين، قالوا: ودعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عبد الله بن أبى حدرد الأسلمى فقال: انطلق فادخل فى الناس حتى تأتى بخبر منهم وما يقول مالك، فخرج عبد الله فطاف فى عسكرهم ثم انتهى إلى ابن عوف فوجد عنده رؤساء هوازن، فسمعه يقول لأصحابه...، إلى أن قال: إذا كان فى السحر فصفوا مواشيكم ونساءكم وأبناءكم وراءكم ثم صفوا صفوكم ثم تكون الحمله منكم، واكسروا جفون سيوفكم واحملوا حملة رجل واحد، واعلموا أن الغلبه لمن حمل أولاً، فلما وعى ذلك عبد الله بن أبى حدرد رجع إلى النبى (صلى الله عليه وآله) فأخبره بكل ما سمع.

وذكر ابن سعد فى سريه أسامه بن زيد، أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناس بالتهيؤ لغزو الروم، فلما كان الغد دعا أسامه بن زيد فقال: سر إلى موضع مقتل أبيك فأوطئهم الخيل، فقد وليتك هذا الجيش، فأغر صباحاً على أهل أبنى، وحرك عليهم أسرع السير

تسبق الأخبار، فإن ظفرك الله فأقلل اللبث فيهم وخذ معك الأدلاء وقدم العيون والطلائع أمامك.

وروى الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: **P** والعاديات ضبحاً **(١)** **O**، قال: وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله) عمر بن الخطاب في سريره فرجع منهزماً يجبن أصحابه ويجبنونه، فلما انتهى إلى النبي (صلى الله عليه وآله) قال لعلي: أنت صاحب القوم فتهاياً أنت ومن تريد من فرسان المهاجرين والأنصار، فوجه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقال له: أكنم النهار وسر الليل ولا تفارقها العين، قال: فانتهى على (عليه السلام) إلى ما أمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسار إليهم، فلما كان عند وجه الصبح أغار عليهم، فأنزل الله على نبيه: **(وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا)** **(٢)**.

وذكر المؤرخون في عيون رسول الله (صلى الله عليه وآله) أسامى متعددة من الصحابة: كأنس بن أبي مرثد الغنوي، تخريج بن أبي شيبه، وخبيب بن علي الأنصاري، وجبله بن عامر البلوي، وبشر بن سفيان العبكي، وأميه بن خويلد.

وذكر بعضهم: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث عشرة رهط عيناً وأمر عليهم عاصم بن ثابت.

وكذلك ذكر المؤرخون أن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) بعث عيوناً، مثلاً ذكر بعضهم: أن معاوية اختلق كتاباً نسبه إلى قيس بن سعد وقرأه على الشام، فشاع على الشام كله أن قيساً صالحاً معاوية، وأتت عيون على بن أبي طالب (عليه السلام) إليه بذلك، فأعظمه وأكبره وتعجب له.

ص: ٢٤٣

١- سورة العاديات: ١.

٢- سورة العاديات: ١.

وروى الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه رأى بعثه العيون والطلائع بين أيدي الجيوش، وقال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث عام الحديبيه بين يديه عيناً له من خزاعه»^(١).

وفى وصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) لزياد بن النضر حين أنفذه على مقدمته إلى صفين قال له: «اعلم أن مقدمه القوم عيونهم، وعيون المقدمه طلائعهم، فإذا أنت خرجت من بلادك ودنوت من عدوك فلا تسأم من توجيه الطلائع في كل ناحيه، وفى بعض الشعاب والشجر والخمر، وفى كل جانب حتى لا يغركم عدوكم، ويكون لكم كمين، وإذا نزلتم بعدو أو نزل بكم فليكن معسكركم فى إقبال الأشراف، أو فى سفاح الجبال، أو أثناء الأنهار، كيما يكون لكم رداءً، ودونكم مرداً، ولتكن مقاتلتكم من وجه واحد أو اثنين، واجعلوا رقباءكم فى صياصى الجبال، وبأعلى الأشراف، وبمناكب الأنهار، يريؤون لكم، لأن لا يأتيكم عدو من مكان مخافه أو أمن»^(٢).

وفى (نهج البلاغه) فى وصيه له (عليه السلام) وصى بها جيشاً: «واجعلوا لكم رقباء فى صياصى الجبال، ومناكب الهضاب، لأن لا يأتيكم العدو من مكان مخافه أو أمن، واعلموا أن مقدمه القوم عيونهم، وعيون المقدمه طلائعهم، وإياكم والتفرق»^(٣).

وفى كتابه (عليه السلام) إلى قثم بن العباس عامله على مكه، كما فى (نهج البلاغه): «أما بعد، فإن عيني بالمغرب كتب إلي يعلمنى أنه وجه إلى الموسم أناس من أهل الشام، العمى القلوب، الصم الأسماع، الكمه الأبصار، الذين يلتمسون الحق بالباطل»، إلى أن قال (عليه السلام): «فأقم على ما فى يديك قيم الحازم الصليب»^(٤).

ص: ٢٤٤

-١

٢- مستدرک الوسائل: ج ١١ ص ٤٠ _ ٤١ ب ١٤ ح ١٢٣٨١، عن تحف العقول.

٣- نهج البلاغه: الرسائل ١١.

٤- نهج البلاغه: الرسائل: ٣٣.

((عيون على عملاء الكفار))

((عيون على عملاء الكفار))

ومن مصاديق الثانی من جعل الإمام العيون على أهل الریبه والنفاق، جعل الدوله الإسلامیه العيون على عملاء الكفار ومن أشبههم، وذلك لأن نظام البلاد يتوقف على ذلك، بالإضافة إلى مسأله الأهم والمهم.

ويؤيده جعل الحسين (عليه الصلاه والسلام) محمد بن الحنفیه عيناً له على المدينه لما سار إلى كربلاء.

لكن من الواضح أن ما يجرى في الدول الإسلامیه الحال الحاضر من جعل الاستخبارات على كافه الناس، وخصوصاً العاملين منهم للإسلام ليس من الإسلام، بل ولا من الديمقراطيه الغريبه، بل هذا النحو من الاستخبارات من أشد أنواع التجسس الحرام، وفيه جمله من المحرمات الأخر، ولذا يجب على الدوله الإسلامیه إذا قامت بإذن الله تعالى أن تبدأ في إبطال هذا النحو من الاستخبارات.

ص: ٢٤٥

((معرفة مخططات الكفار وعملائهم))

(مسأله): من أهم ما يجب على الدوله الإسلاميه العالميه، وكذلك التيار الإسلامى قبل وصوله إلى الدوله، الإهتمام بمعرفه خطى الكفار وسيرهم الخفى فى بلاد الإسلام، فقد تعلم كفار الشرق والغرب على التخفى فى بلاد الإسلام والعمل على تقويض كيان الإسلام والمسلمين بكل خفاء وإحكام، ولذا تجد ملياراً ونصف مليار من المسلمين فى أشبع التأخر والذل والمهانه مع صحه مبادئهم، ونصح تاريخهم، وكثره جمعيتهم، وزياده ثروتهم، وحسن منطقتهم الوسط فى العالم تقريباً، إلى غير ذلك من أسباب القوه.

ونحن فى هذه المسأله نشير إلى بعض أساليبهم، ولكن اللازم أن يفصل كتياب إسلاميون الخطوات المرموزه لهم حتى يعى المسلمون أساليب المستعمرين فى بلاد الإسلام، وذلك ضمن أرقام:

((الوقوف دون العمران والتقدم))

((الوقوف دون العمران والتقدم))

الأول: إشغال المسلمين بأوليات الحياه من المأكل والمشرب والمسكن والزواج ونحوها، فبينما ترى الصحارى الكثيره والمياه الوفيره التى تعطى للمسلمين كل خير ورفاه إذا أشغلوها، ترى عملاء بلاد الغرب والشرق الذين يسمون بحكام المسلمين، يقفون بكل جد وصلابه دون العمران والتقدم.

لا- يأذنون لحيازه الأرض، ولا عمارتها، ولا زراعتها، ولا نصب المعامل فيها، ولا صنع حقول الدواجن، ولا جر الأنهر، ولا حفر الآبار الاتوازيه، إلى غير ذلك، فلا يملك المسلم داراً، ولا مورد عمل، ولا منبع لحوم وبيض وتوابع ذلك من الدهن والزبد والجبن وغيرها، كل ذلك حتى يضطر المسلمون إلى استيراد كل شىء حتى اللحم والبيض من الخارج، ولا يمكن الشباب والشابه من الزواج، لأنهما لا يملكان المال الكافى لبناء

البيت الجديد، كما لا يملك مسكناً، ولا عملاً لأجل إمرار معاشهم.

وكل بلاد الإسلام فى هذه الأمور على حد سواء، من غير فرق بين ما يسمى منها بالتقدميه أو الشيوعيه أو العلمانيه الملكيه أو الجمهوريه الدكتاتوريه أو الديمقراطيه، فالجوهر فى الكل واحد والألوان مختلفه.

((تحطيم التجاره والصناعه))

((تحطيم التجاره والصناعه))

الثانى: تحطيم التجاره والزراعه والصناعه والثقافه وما إلى ذلك بأسباب مختلفه، الانقلاب العسكرى والحروب الأهليه، فهل تجد بلداً إسلامياً واحداً لم يحصل فيه انقلاب عسكرى، أو لم تقع فيه حرب أهليه، أو لم يدخل بماله ورجاله وسلاحه فى حرب هامشى، وإن لم يدخل فى متن الحرب، فإذا شاء الكفار حارب بعض المسلمين بعضاً بسبب أسلحتهم التى يبيعونها لهم بأعلى الأثمان، وإذا شأوا حصل السلم فى البلاد، لكن السلام أيضاً محفوف بالسلاح اشتراءً منهم بزعم التحفظ على السلام، أما البلاد بعد الحرب فإنها تتهافت إلى أسواقهم لشراء الحاجات حتى الأوليه منها كالبرادات والغسالات والمكيفات وما إلى ذلك.

((تحطيم مقدرات الأمه))

((تحطيم مقدرات الأمه))

الثالث: تحطيم مقدرات المسلمين بواسطه القوانين الكابته، ولا يُسأل حاكم بلد الإسلام مهما كان لونه، عما يفعل، بل لا تصل إليه الأمه، لأنه حصن نفسه فى حصن من السلاح والحرس والقلاع، وكل سؤال عنه يساوى إعدام السائل أو سجنه وتعذيبه ومصادره أمواله وهتك عرضه.

وإنى رأيت هذا التحطيم فى مختلف بلاد الإسلام، فكان الناس فى أمن ورفاه نسبي حتى جاء قانون الإصلاح الزراعى حيث حطم كل شىء، ومنذ ثلاثين سنه الناس يحتاجون إلى البيض، ولا يجدونه إلا نادراً، بينما كان قبل الإصلاح الزراعى تمتلئ الأسواق

ص: ٢٤٧

بالببيض طوال السنه حتى فى أضخم الزيارات فى العتبات المقدسه، ولما جاء الإصلاح الزراعى احتاجت إلى استيراد كل شىء حتى التبن، بينما كانت تصدر حتى الحنطه.

ولما كتب الأخ السيد صادق كتاباً باسم (الإصلاح الزراعى فى الإسلام) ونقد فيه قوانين الإصلاح الزراعى المستورده نقداً موضوعياً، أمرت الدوله بإحراق الكتاب وسجن صاحب المطبعه، حيث لم تقدر على سجن المؤلف خوفاً من رأى العام، نعم بعد ذلك سجن الأخ السيد صادق فى قضيه أخرى.

((قتل الشخصيات والكفاءات))

((قتل الشخصيات والكفاءات))

الرابع: قتل الأشخاص البارزين بالسم أو بالاغتيال أو ما أشبه ذلك، وقد قتلوا كلاً من السيد المجدد، والشيخ الخراسانى، وقائد ثوره العشرين، بواسطه السم فى قصص مشهوره.

فقد نقل لى بعض أرحامنا ممن عاصر المجدد، أنه (رحمه الله) بعد قصه التباك كان شديد التحفظ عن أكل أى شىء أو شربه بدون إشراف دقيق من بعض ذويه، فاتفق أن فارقه المشرف على طعامه وشرابه ووقعت الواقعة بإدخال بعض العملاء سماً فى طعامه على حين غفله من الطباخ، مما أنجر إلى مرضه الشديد، فكان يغشى عليه مره بعد مره إلى أن توفاه الله سبحانه وتعالى مسموماً.

كما نقل والدى (رحمه الله) أن الآخوند ما كان يستعمل مأكلاً أو مشرباً فى خارج داره إطلاقاً، حتى أنه ذات مره رد زياره العالم الكبير السيد على الأصغر الشهرستانى وهو من أرحامنا، ولما أن جاؤوا إليه ببعض الحلويات لم يتناول منه شيئاً، وإنما كان مع خادم الآخوند شىء من القند فذهب الخادم إلى حب الماء وأخذ من الماء وأذاب فيه ذلك القند فشربه الآخوند، وقال: ذلك احتراماً لكم حتى أكون قد شربت

شيئاً في داركم، لكن لما أراد الآخوند (رحمه الله) أن يسافر إلى إيران لأجل تحسين الأوضاع التي تدهورت بواسطه البريطانيين بعد قصه المشروطه ذهب إلى مسجد السهله مع جماعه من علماء النجف الأشرف للدعاء، وهناك عطش وشرب شيئاً من الماء بدون رقابه إضطراراً، وكان في ذلك أجله حتى مات في نفس الليله من أثر السم.

ونقل لى آيه الله السيد مرتضى الطباطبائي (رحمه الله) أن قائد ثوره العشرين تمرض بالنزله، فاشترى له بعض العقارت من عطار كان في رأس عقد دار الميرزا، وبعد أن شرب الدواء ظهر فيه أثر السم واختفى العطار، مما ظهر أنه كان من عملاء بريطانيا، ومات الميرزا مسموماً، قال: السيد الطباطبائي: ولما وضعنا جنازته على المغتسل خرج من فمه وأنفه دم كثير جداً بما لم يبق في بدنه حتى قطره دم مما تعجب الحاضرون على الغسل من ذلك.

ونقل لى أحد علماء (قصر شيرين) في إيران أن العلامه العبقري الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (رحمه الله) كان نزيلاً عندهم بعد أن كتب كتاب (المثل العليا في الإسلام)، وقد جرى إليه بطبيب لوعكه أصابه، فأعطاه بعض الحبوب والشراب، وكان الناس يأتون إلى زيارته زرافات زرافات، قال ذلك العالم وقد طلب منى أن لا أذكر اسمه: وفي يوم من الأيام جئت إلى غرفته بعد صلاه الصبح فرأيتة وقد وقع في سجاده على وجهه، فلما حركته تبين أنه بعد صلاه الصبح فارقت روحه الطاهره الدنيا، ولما نزعت ملايبسه كان آثار السياط على جسمه مما تعجبت كثيراً، فاحضرنا الطبيب، وتعجب الطبيب هو بنفسه عن تلك الآثار، فطلب عليه حيوبه، ولما رآها قال: انظروا إن هذه

الحيوب مدسوسه فى الظرف، وأنها سم دسها بعض العملاء على حين غفله فى ظرف دوائه، وهذه الآثار فى جسمه من أثر هذا السم المدسوس إليه فى الحب.

وقصه اغتيال الأخ السيد حسن (رحمه الله) وغيره فى عصرنا متعدد ومعرفة مما لا داعى إلى ذكرها.

((التهم والافتراءات))

((التهم والافتراءات))

الخامس: اغتيال الشخصية بإلصاق أنواع التهم بالأشخاص ذوى الأثر لإسقاطهم فى أعين الناس، وكل يذكر كيف كان الشيوعيون والقوميون، والملكيون فى إيران، وغيرهم يلصقون التهم بالعلماء المجاهدين ورجال الإسلام البارعين.

فقد اتهموا الوالد (رحمه الله) فى أيام الشيوعيين وغيرهم بأنه يأخذ الأموال من الأجانب، كما اتهموا السيد الحكيم (رحمه الله) بأنه علقى، وأن ولده جاسوس، إلى غير ذلك من الاتهامات التى لا تكون غائبة عن الأذهان.

والكفار والمنافقون اليوم أحفاد أولئك الكفار والمنافقين الذين كانوا يقولون عن الرسول (صلى الله عليه وآله): Pأساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكره وأصيلاً (O)). وأولئك الذين كانوا يقولون إن علياً (عليه السلام) خارجى، إلى غير ذلك.

وطريق الاتهام الحديث سهل إلى أبعد حد، وقد رأيت أنا مكرراً من هذا النوع، فإن رئيس الدولة مرتبط بالاستخبارات الأجنبية، ورئيس استخبارات الدولة مرتبط به مباشرة، فإذا أراد الغرب أو الشرق إسقاط شخصيه عن أعين الناس يأتى إلى رئيس الدولة الأوامر من أسياده بالاتهام الجاهز، وهو يأمر بذلك رئيس استخباراته، وهو يطلع معاونيه فى

ص: ٢٥٠

المحافظات بالاتهام، وإذا بعد نصف يوم ينتشر الاتهام في كل البلاد بواسطة مائه ألف جاسوس أو أكثر أو أقل، والاتهامات على شكلين:

الأول: الاتهام بشيء مشين بالشخصية.

والثاني: الاتهام بشيء يوجب التشويش حول الشخصية.

((تجميد الشخصيات والكفاءات))

((تجميد الشخصيات والكفاءات))

السادس: تجميد الأشخاص البارزين بإيجاد الضغوط عليهم حتى لا يتمكنوا من التحرك، ويخلو الجو لعملاء الاستعمار للوصول والجولة في البلاد كيف ما يشاء أسيادهم.

والكل يذكر كيف كانت الاستخبارات تهدد من يذهب إلى دار بعض العلماء العاملين، أو يحضر دروسهم، أو يأتي باسمهم فوق المنبر أو شبه ذلك، حتى أن البهلوى الأول كان قد هدد تجار إيران بأن لا يرسلوا الحقوق الشرعية إلى علماء العراق، وإلا نالوا منه كل عقاب شديد.

كما أنهم يجمدون كتب العلماء بواسطة الرقابة، أو بواسطة عدم إعطائهم الورق الذي هو في أيدي الدولة، أو بواسطة تهديد المطابع بعدم نشرها، أو بواسطة إحراق الكتب بعد الطبع، أو بواسطة منعها عن المكتبات، وتهديد أصحاب المكتبات إذا باعوها، إلى غير ذلك.

((جماعه الدوله دون سائر الجماعات))

((جماعه الدوله دون سائر الجماعات))

السابع: تركيز قدره في جماعه ممن يأمرون بأوامر المستعمرين وخنق سائر الجماعات، سواء كان التركيز باسم حزب أو بدونه، ومن لا يذكر توحيد البهلوى الثاني الأحزاب وحصرها في (حزب رستاخيز)، وقتل قاسم أصدقاءه كالطبقجلى ورفع الحاج سرى وغيرهما في منطقه أم الطبول ببغداد.

ولذا لا ترى بلداً في العالم الثالث إلا وفيه تركيز قدره وتجميعها في أيدي قلة قليلة هم عملاء الاستعمار، وحتى

إذا فرض وجود مجلس الأمة فليس إلا شيئاً صورياً.

((دعايات لإبعاد العلماء))

((دعايات لإبعاد العلماء))

الثامن: دعايه كثيفه مجمده لرجال الإسلام، مفادها:

(إن رجل الدين لا يدخل فى السياسة).

و (دع السياسيه لأهلها)

و (دعوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله).

وهذه الدعايه وإن لم تنطل على العلماء الأذكياء وعلى الواعين من الأمة، ولذا نجد أن كل مراجع التقليد منذ زمان المفيد والشيخ الطوسى وإلى اليوم، كانوا يحاربون المستغلين والمستعمرين والمترفين، إقتداءً بالأنبياء والأئمة الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين) إلا أن لمثل هذه الدعايه تأثيراتها السلبيه على كثير من ضعاف النفوس، مما يخفف على المستعمر وطأه العلماء المجاهدين ولو نوعاً ما.

((إثارة الحروب))

((إثارة الحروب))

التاسع: إثارة الحروب فى البلاد، فإن الحرب تمتص ثروات البلاد، كما تقتل الرجال والنساء والأطفال، وتهدم المدن وتفنئ الزرع والضرع، وتلقى العداوه والشحناء بين الناس.

وإنى أذكر منذ نصف قرن الحروب فى هذه البلاد، كحرب الأكراد، وحرب آذربايجان، وحرب العراق وإيران، وحرب لبنان، وحروب إسرائيل مع كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، وحرب أفغان، وحرب الهند وباكستان، وحرب شطرى الباكستان الشرقيه والغريبه مما انفصلت إحداهما عن الأخرى وسميت ببنغلادش، وحرب تشاد وليبيا، وحرب المغرب وبوليساريو، وحرب السودان، وحرب فليبين، إلى غير ذلك.

وإذا جعلوا حرباً بين الجيران أمدوها بالسلاح والدعايه والخبراء وما أشبه حتى تبقى الجذور مشتعله.

إن الغرب والشرق بهذه الحروب التي يشعلونها في بلاد الإسلام وفي العالم الثالث أجمع يشغلون عمالهم في معامل الأسلحة ويمتصون ثروات المسلمين وسائر الناس، ويقدمون أنفسهم بالتجارب ويؤخرون المسلمين، وبعد انتهاء الحرب أيضاً يشغلون عمالهم ومعاملهم ببيع أدوات البناء ووسائل الحياة، هذا بالإضافة إلى أنهم بالحروب يتعدون هم عن الحرب، ولذا يسمونها الحروب بالوكالة، كمن له خصم لا بد من التحارب بينهما فيلقون بعيدهم في الحرب ليستريحوا هم بأنفسهم، وتفصيل الحرب بالوكالة المذكوره في الكتب المعنيه بهذا الشأن.

((نشر المبادئ الباطله))

((نشر المبادئ الباطله))

العاشر: إشاعه المبادئ المصدّره إلى بلاد الإسلام كالشيوعيه، والقوميه، والعلمانيه، والطورانيه وغيرها، والأديان المزيفه كالبهائيه في إيران، والقاديانيه في الهند والباكستان، والوهابيه في الحجاز، ونظره إلى كتاب (مذكرات مستر همفر) و(مذكرات كينيانز دالكوركي) وكتاب (القاديانيه) وغيرها تعطى المعلومات الدقيقه عن مبعث هذه الأديان المزيفه، أما الكتب المعنيه بالشيوعيه ونحوها وأن هذه المبادئ تنبعث من الغرب والشرق لأجل هدم الإسلام والمسلمين فهي كثيره جداً.

((القروض الربويه))

((القروض الربويه))

الحادى عشر: إعطاء القروض الربويه للدول الضعيفه، فإنهم بعد أن يمنعوا البلاد من العمل يكثر البطاله من ناحيه والاحتياج من ناحيه أخرى، وحيث تتحطم الدوله اقتصادياً يظهرون من وراء الستار لقرض الدوله باسم الإنسانيه وما أشبه ذلك، وذلك لتكبير الدوله المقترضه أقوى فأقوى، لا- من جهه تدخلهم في شؤونها سرراً وعلناً فحسب، بل من جهه الفوائد الربويه التي تكون على تلك الدول مما لا طاقه لها

بأدائها أيضاً، فبقى أسيره فى أيدي الدول الاستعماريه، ومطالعه كتاب (المديونيه) تعطى جانباً من هذه المأساه التي نبعت من الاستعمار فى العصر الحاضر.

((العداوات بين الدول المجاوره))

((العداوات بين الدول المجاوره))

الثانى عشر: إلقاء العداوات بين الجيران، فإنك لا ترى دوله من دول العالم الثالث إلا أنها عدوه لجيرانها بسبب مشكله عقّودها بين الجيران، سواء فى العالم الإسلامى أو غير الإسلامى، وذلك يوجب أن يتحاكم الطرفان إلى الاستعمار من جانب، وأن يشتري كل جانب من المستعمرين السلاح من جانب ثان، وأن لا يمكن تقارب الدول ووحدتها من جانب ثالث، وأن تكون تلك المشكله آله بيد المستعمر، كلما أراد ضرب بعض البلاد ببعض تمكن من جهه إشعال الفتنة بينهم.

فإنهم يفصلون بين أجزاء الدوله الواحده، ثم يراعون العداوه المفرقه بينها على طول الخط، مثلاً كانت سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والاسكندرونه بلداً واحداً فى جسم الدوله العثمانيه، ثم بعد قطع هذا الجزء من سائر الأجزاء كقطع اليد من الجسم بضعوا هذا الجزء أيضاً إلى أجزاء، كمن يبضع اليد المبضعه إلى الذراع والكف والأصابع والمرفق وهكذا.

وهكذا فصلوا أفغان عن إيران بعد ما كانت جزءاً منها عشرات القرون.

ثم إنى أذكر أنهم كانوا يراعون بواسطه العملاء والدعايه وما أشبه التفرقه بينهما منذ نصف قرن، كى لا- يرجعان إلى دوله واحد، وقبل خمسين سنه قتل رجل مجنون يسمى بالشيخ على القمى ابن المرجع العظيم الشأن السيد أبو الحسن (رحمه الله) فى صحن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى صف الجماعه على ملأ من الأشهاد، لكن الغريب أنه اشتهر كلمحه البصر فى كل العراق من

أقصاه إلى أقصاه أن الذى قتل ابن السيد كان رجلاً أفغانياً، مما حدا بالناس السذج أن يعادوا الأفغانيين ويضربوهم فى أى مكان من العراق رأوهم، وقد قصد جماعه من العشائر أن يأتوا إلى النجف الأشراف لقتل كل الأفغانيين من الطلبة وغير الطلبة، حتى أن الأفغانيين اضطروا إلى التخفى والبقاء فى البيوت مدة من الزمن إلى أن هدأت الثائره، وأعلن السيد أبو الحسن (رحمه الله) أن القاتل ليس أفغانياً، وأنه لا يرضى بأى تحرك، وقد تعجب الناس من هذا التحريف.

لكن يزول العجب إذا عرفنا كيف تحرك المستعمرين، إن المستعمر له عشره آلاف عميل مثلاً فى كل البلد، وهؤلاء مربوطون برؤوس لهم حسب موازين الاستخبارات، فإذا أراد المستعمر مثل هذه الدعايه لمأرب سياسى له أو بواسطه سفارته أو بواسطه إذاعته الرموز إلى أولئك ببث هذه الأكذوبه، وهنا يصل إلى مقصده فى إلقاء الفتنة بين البلدين الأخوين، وهكذا يمشى المستعمر كدبيب النمل، حيث لا يظهر له أثر فى الظاهر، وإن كان العمل منه أولاً وأخيراً فى الباطن.

((الوسائل الإعلاميه وغيرها))

((الوسائل الإعلاميه وغيرها))

الثالث عشر: الوسائل الإعلاميه والثقافيه ومختلف مؤسساته حتى الطيبه ونحوها.

((الفوارق الباطله))

((الفوارق الباطله))

الرابع عشر: إحياء الفوارق كالقوميات واللغويات والألوان وما أشبهه، حتى يقول كل جانب: أنا وقومى، وأنا الأفضل، وما أشبهه ذلك، مما يوجب التفرقه والعداوه.

ولعل الله يقبض بعض أصحاب الأقالام أن يفصل هذه البنود المذكوره فى هذا الكتاب، ويضع النقاط على الحروف فيما لا يقل من ألف صفحه، حتى يرى المثقفون كيف يسير الاستعمار فى العالم الثالث بما سبب تأخره وعدم تمكنه من

النهوض، بينما المستعمر يسير بخطى حثيثة إلى الصنائه والتقدم وجمع كلمته.

((المستعمرون وتجذير سلطتهم))

((المستعمرون وتجذير سلطتهم))

ثم إن الاستعمار حاله حال كل فاسد ومفسد، إن لم يؤخذ أمامه بسرعه معقوله زاد في المده والشده والعهده، ولذا نرى أن البريطانيين ذهبوا إلى الهند بقوا فيها بصوره سافره مده ثلاثه قرون، أما لما جاؤوا إلى العراق لم يتمكنوا من البقاء إطلاقاً، حيث لم يوجد في الهند من يتعقل الوقوف أمامهم ذاك الحين، بينما وجدوا في العراق ذلك العقل في الميرزا الثاني الشيرازي (رحمه الله).

فإنه إذا بقى الاستعمار في بلد وسع نفسه وكثر من الأنصار والأعوان، وبذلك يزيد عدته، ثم يتعمق ويدخل جذور البلاد والأفراد، وذلك يزيد شدته، وبذلك الأمرين يبقى أطول مده ممكنه.

وقد حصل كل ذلك في بلاد الإسلام، من غير فرق بين الاستعمار البريطاني، والأمريكي، والروسي، والفرنسي وغيرها، ولذا فالأمر بحاجه إلى عقل كبير جداً، وليس المراد عقل الفرد، بل عقل الأمة حتى يتمكن التصدي لإزالة جذور الاستعمار وذلك بسبب طلائعين كثيرين في أرفع قمم التعقل من كل النواحي، حتى يتمكنوا من إزاله هذه المشكله.

((السلم والصدقه والخدمه))

((السلم والصدقه والخدمه))

ومن أهم ما يجب فهمه بالنسبه إلى الأمة العامله أنهم يجب أن يتبنوا السلم والصدقه والخدمه، لا مع قطاعات الأمة فحسب، بل وحتى مع الكفار أنفسهم على ما قرره الرسول (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام)، حيث كان الرسول (صلى الله عليه وآله) يعطف حتى على الكفار المحاربين له، كما أرسل مالا إلى مكه حين أصابهم جهد، ومنح لهم أخذ الماء من بدر في حرب بدر، ولما استولى عفا عن

أهل مكة وغيرها، بل جعل دار أبي سفيان ألد أعدائه أمناً مثل ما جعل المسجد الحرام أمناً، وعفا عن هبار قاتل بنته وحفيده، والوحشى قاتل عمه، وهند الممثلة بجثه عمه، إلى غير ذلك.

وكذلك فعله على (عليه الصلاة والسلام)، حيث منح الماء لمعاويه وجماعته فى حاله حربهم معه فى صفيين.

والحسن (عليه الصلاة والسلام) حيث كان يعطى الشامى وغيره الذى يسبّه ما يخفف من غلواء عدائه، ولم يبح (عليه السلام) باسم زوجته (جعده) التى سمته حتى لا ينتقم منها، إلى غير ذلك.

وكذلك منح الإمام الحسين (عليه السلام) الماء للذين جاؤوا لقتاله فى كربلاء، وبالفعل قتلوه بعد أيام.

((الدوله الإسلاميه وسياسه العفو والهدايه))

((الدوله الإسلاميه وسياسه العفو والهدايه))

وعلى أى حال، فإن الدوله الإسلاميه لا تقوم إلا لأجل الهدايه والإرشاد والخدمه حسب موازين القرآن والسنه المذكوره فى النصوص المتواتره، ومنها: العفو والصفح، والهدايه، والدفع بالتى هى أحسن.

ولا بأس بذكر جمله من الروايات فى هذه الأبواب لتكون منهجاً لمن يريد إقامة حكم الإسلام:

((روايات المداراه))

((روايات المداراه))

فعن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أمرنى ربي بمداراه الناس كما أمرنى بأداء الفرائض»^(١).

وفى روايه عن الباقر (عليه السلام)، قال: «فى التوراه مكتوب فيما ناجى الله به موسى بن عمران: يا موسى أكنتم مكتوم سرى فى سريرتك، وأظهر فى علانيتك المداراه عنى لعدوى وعدوك من خلقى،

ص: ٢٥٧

ولا تستتب لى عندهم مكتوم سرى، فتشرك عدوك وعدوى فى سبى» (١١).

وعن الباقر (عليه الصلاه والسلام)، إنه قال: «جاء جبرائيل إلى النبى (صلى الله عليه وآله) فقال: يا محمد ربك يقرؤك السلام، ويقول لك: دار خلقى» (٢٢).

وعن السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قال: رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ثلاث من لم يكن فيه لم يتم له عمل، ورع يحجزه عن معاصى الله، وخلق يدارى به الناس، وحلم يرد به جهل الجاهل» (٣٣).

وعن مسعده بن صدقه، عن الصادق (عليه الصلاه والسلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «مداراه الناس نصف الإيمان، والرفق بهم نصف العيش»، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «خالطوا الأبرار سرّاً، وخالطوا الفجار جهراً» (٤٤).

وعن حذيفه بن منصور، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن قوماً قلت مداراتهم للناس فألقوا من قريش، وأيم الله ما كان بأحسابهم بأس، وإن أقواماً من غير قريش حسنت مداراتهم فألحقوا بالبيت الرفيع»، ثم قال: «من كف يده عن الناس فإنما يكف عنهم يداً واحده ويكفون عنه أيدي كثيره» (٥٥).

وعن إسحاق بن عمار، قال: قال الصادق (عليه السلام): «يا إسحاق، صانع للمناقق بلسانك، وأخلص ودك للمؤمن، فإن جالسك يهودى فأحسن مجالسته» (٦٦).

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فى وصيته لمحمد بن الحنفية،

ص: ٢٥٨

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

قال: «وأحسن إلى جميع الناس كما تحب أن يحسن إليك، وارض لهم ما ترضاه لنفسك، واستقبح لهم ما تستقبحه من غيرك، وحسن مع الناس خلقك، حتى إذا غبت عنهم حنوا إليك، وإذا مت بكوا عليك وقالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون، ولا تكن من الذين يقال عند موته: الحمد لله رب العالمين، واعلم أن رأس العقل بعد الإيمان بالله عز وجل مداراه الناس، ولا خير فيمن لا يعاشر بالمعروف من لا بد من معاشرته، حتى يجعل الله إلى الخلاص منه سبيلاً، فإني وجدت جميع ما يتعاش به الناس وبه يتعاشون مليء مكيال، ثلثاه استحسان، وثلثه تغافل» (١).

وعن سفيان، قال: قلت للزهري: لقيت علي بن الحسين (عليه السلام)، قال: نعم لقيته، وما لقيت أحداً أفضل منه، وما علمت له صديقاً في السر، ولا عدواً في العلانية، فقيل له: وكيف ذلك، فقال: «لأنني لم أجد أحداً وإن كان يحبه إلا وهو لشده معرفته بفضلته يحسده، ولا رأيت أحداً وإن كان يبغضه إلا وهو لشده مداراته له يداريه» (٢).

((روايات العفو))

((روايات العفو))

وفي باب العفو: روى عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في خطبه: «ألا أخبركم بخير خلائق الدنيا والآخرة، العفو عمن ظلمك، وصله من قطعك، والإحسان إلى من أساء إليك، وإعطاء من حرمك» (٣).

وعن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إذا كان يوم القيامة جمع الله تعالى الأولين والآخريين في صعيد واحد، ثم ينادى مناد: أين أهل الفضل، قال: فيقوم عنق من الناس، فتلقاهم الملائكة، فيقولون: وما كان فضلكم، فيقولون:

ص: ٢٥٩

-١

-٢

-٣

كنا نصل من قطعنا، ونعطي من حرمننا، ونعفو عن ظلمنا، قال: فيقال لهم: صدقتم، ادخلوا الجنة» (١).

وعن حمران، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ثلاث من مكارم الدنيا والآخرة، تعفو عن ظلمك، وتصل من قطعك، وتحلم إذا جهل عليك» (٢).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «ثلاث لا يزيد الله بهن المرء المسلم إلا عزاً، الصّبح عن ظلمه، وإعطاء من حرمه، والصله لمن قطعه» (٣).

وعن الرضا (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «عليكم بمكارم الأخلاق، فإن ربي بعثني بها، وإن من مكارم الأخلاق أن يعفو الرجل عن ظلمه، ويعطي من حرمه، ويصل من قطعه، وأن يعود من لا يعود» (٤).

وفي وصيه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لولده محمد بن الحنفية، قال: «لا يكونن أخوك على قطيعتك أقوى منك على صلته، ولا على الإساءة عليك أقدر منك على الإحسان إليه» (٥).

وعن زراره، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنا أهل بيت مروتنا العفو عن ظلمنا» (٦).

وعن ابن فضال، قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: «ما التقت فئتان قط إلا نصر أعظمهما عفواً» (٧).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال

ص: ٢٦٠

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

رسول الله (صلى الله عليه وآله): «عليكم بالعفو، فإن العفو لا يزيد العبد إلا عزاً، فتعافوا يعزكم الله» ((١)).

وعن حمران، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «الندامة على العفو أفضل وأيسر من الندامة على العقوبة» ((٢)).

وعن الصدوق، قال من ألقا رسول الله (صلى الله عليه وآله) الموجه: «عفو الملك أبقى للملك» ((٣)).

وفى روايه عن الرضا (عليه الصلاه والسلام)، فى قول الله عز وجل: ((فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ)) ((٤))، قال: «العفو من غير عتاب» ((٥)).

وفى (نهج البلاغه) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «إذا قدرت على عدوك فاجعل العفو عنه شكراً للقدره عليه» ((٦)).

وقال (عليه السلام): «أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة» ((٧)).

وعن أبى حمزه الثمالى، عن أبى جعفر محمد بن على الباقر، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حديث: «إذا كان يوم القيامة ينادى مناد يسمع آخرهم كما يسمع أولهم، فيقول أين أهل الفضل، فيقوم عنق من الناس، فيستقبلهم الملائكة، فيقولون: ما فضلكم هذا الذى ناديتم به، فيقولون: كنا يجهل علينا فى الدنيا فنحمل، ويساء إلينا فنعفو، فينادى مناد من الله تعالى: صدق عبادى، خلوا سييلهم ليدخلوا الجنة بغير حساب» ((٨)).

((روايات الألفه))

((روايات الألفه))

وفى باب الألفه، روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)

ص: ٢٤١

-١

-٢

-٣

-٤- سورة الحجر: ٨٥.

-٥

-٦

-٧

-٨

أنه قال: «أقربكم مني مجلساً في الجنة أحسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافهم، الذين يألفون ويؤلفون» (١).

وعنه (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «المؤمن آلف مألوف» (٢).

وقال (صلى الله عليه وآله): «خياركم أحسنكم أخلاقاً، الذين يألفون ويؤلفون» (٣).

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «طوبى لمن يألف الناس ويألفونه على طاعة الله» (٤).

وبسند الأئمة (عليهم السلام) إلى علي (عليه السلام) قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم، وخير المؤمنين من كان مألوفه للمؤمنين، ولا خير لمن لا يألف ولا يؤلف» (٥).

وفى روايه بسند الأئمة (عليهم السلام) إلى علي (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «المؤمنون هينون لينون» (٦).

وفى روايه عنه (صلى الله عليه وآله) قال: «رحم الله كل سهل طلق» (٧).

وفى مكارم أخلاق رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال لعبد الله بن مسعود: «يا بن مسعود، عليكم بالسكينة والوقار» (٨).

ص: ٢٦٢

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

-٨

((قوانين على خلاف قانون الله))

(مسأله): شعار كثير من المسلمين الآخذين بالزمام في بلاد الإسلام في هذا القرآن الأخير: (قال الله وأقول)، من غير فرق بين من يدعى العلمانية بمختلف أشكالها، وبين من يدعى الإسلاميه بمختلف أشكالها، فقد وضعوا أمام كل قانون لله سبحانه وتعالى قانوناً من عند أنفسهم، جاء من الغرب أو الشرق، وأملاه عليهم الجهل والغرور والأهواء، وماذا حصدوا من ذلك إلا التأخر المهول الذي لم يسبق له مثيل.

ونحن نذكر من هذا الشعار نماذج فقط، وإلا فمن راجع كتب القانون الموضوعه في بلاد الإسلام وكتب الفقه التي ألفها العلماء لرأى شيئاً مدهشاً من هذا الشعار:

فقد قال سبحانه: ((إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (١).

ويقول الحاكم: إن الرئيس والوزير والسفير والموظف والنائب يجب أن يكون من جنسيه كذا لا مطلق المسلم.

وقال الله: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) (٢).

ويقول الحاكم: ليسوا هم بإخوه، بل بينهم تمايز في كل الأبعاد.

ومرادنا فيما نذكره بـ: (قال الله) ما قاله على سبيل الكليه أو الجزئيه في القرآن الحكيم، أو في السنه المطهره حسب الاستنباط الفقهاء، لا أن المراد اللفظ.

وفي الإسلام قال الله تعالى: ((وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)) (٣).

والحاكم يقول: ليست واحده.

وفي الإسلام: الزراعه حره.

ص: ٢٤٣

١- سورة الحجرات: ١٣.

٢- سورة الحجرات: ١٠.

٣- سورة المؤمنون: ٥٢.

ويقول: ليست حره.

وفى الإسلام: التجاره حره.

ويقول: ليست حره.

وفى الإسلام: الصناعه حره.

ويقول: ليست حره.

وفى الإسلام: السفر حر.

ويقول: ليس بحر.

وفى الإسلام: الإقامه حره.

ويقول: ليست بحر.

وفى الإسلام الأحزاب _ بالمعنى الإسلامى _ حره، على ما ذكرناه فى هذا الكتاب وغيره.

وهو يقول: ليست بحر، وإنما للحاكم الحق فى الحزب الواحد، أو لا حزب إطلاقاً، وإنما يدير البلاد حسب دكتاتوريته الفرديه ومعاونه الذين اجتمعوا حوله للنيل من الدنيا.

ويقول الإسلام: لا حدود جغرافيه بين بلاد الإسلام.

ويقول هو: بل حدود جغرافيه، ويوقف حول الحدود الشرطه ويجعل المراصد وما أشبهه، لأن لا يدخل داخل من المسلمين، وأن لا يخرج خارج من المسلمين إلا بشروط.

ويقول الإسلام: لا لونه.

ويقول هو: بل اللونيه المعيار.

ويقول الإسلام: لا لغويه.

ويقول هو: بل اللغويه المعيار.

ويقول الإسلام: لا قومييه.

ويقول هو: بل القوميه المعيار.

ويقول الإسلام: لا شيوعيه.

ويقول هو: الشيوعيه المعيار.

ويقول الإسلام: لا ديمقراطيه غريبه بحيث تستمد القوانين الوضعيه من الشعب ضارباً لحكم الله سبحانه وتعالى عرض الحائط.

ويقول هو: بل ديمقراطيه غريبه.

ويقول الإسلام: العمل حر.

ويقول هو: ليس بحر.

ويقول الإسلام: الاكتساب حر.

ويقول هو: ليس بحر.

ويقول الإسلام: حيازه الأرض حر، فإن «الأرض لله ولمن عمرها»^(١).

ويقول هو: بل الأراضى للدوله تبيعها كيف شاءت.

ويقول الإسلام: حيازه المباحات حره، فمن سبق إلى ما لم يسبق مسلم فهو أحق به.

ويقول هو: بل ليست حره، بل المباحات كلاً للدوله.

ويقول الإسلام: يلزم أن يكون الحكم فى غيبه المعصوم بالشورى، قال سبحانه: ((أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ))^(٢).

ويقول هو: بالدكتاتوريه والانقلابات العسكريه وما أشبه.

ص: ٢٤٥

ويقول الإسلام: البلوغ حسب السن الشرعى.

ويقول هو: بل حسب القانون.

ويقول الإسلام: التاريخ هجرى.

ويقول هو: بل ميلادى، أو فارسى، أو ما أشبه ذلك.

ويقول الإسلام: الزكاه واجب.

ويقول هو: لا وجوب للزكاه عملاً.

ويقول الإسلام: الخمس واجب.

ويقول هو: لا خمس واجب.

ويقول: الإسلام الجزيه بالنسبه إلى غير المسلمين القاطنين فى بلاد الإسلام.

ويقول هو: لا جزيه.

ويقول الإسلام: الخراج والمقاسمه يؤخذان من الأراضى المفتوحه عنوه.

ويقول هو: لا خراج ولا مقاسمه.

ويقول الإسلام: لا ضرائب باستثناء الموضوعات الأربع المذكوره.

ويقول هو: بل الضرائب على كل شىء من: الإنسان، والحيوان، والشجر، والحجر، والأرض، والمسكن، والمتجر، والماء، وغير ذلك.

ويقول الإسلام: لا جمارك ومكوس.

ويقول هو: بل الجمارك والمكوس.

ويقول الإسلام: لا تجسس كما قاله سبحانه: ((وَلَا تَجَسَّسُوا)) (١).

ويقول هو: بل التجسس لازم باسم الاستخبارات، أو باسم الأمن، أو ما أشبه ذلك.

ويقول الإسلام: الخمر حرام.

ويقول هو: بل حلال.

ويقول الإسلام: الزنا حرام.

ويقول هو: بل حلال.

ويقول الإسلام: اللواط حرام.

ويقول هو: بل حلال.

ويقول الإسلام: لا مكانات مختلطة بين البنين والبنات، سواء في الأحواض أو في المدارس أو في غيرها.

ويقول هو: بل الاختلاط حسب موازين اليوم.

ويقول الإسلام: لا سفور، بل الحجاب واجب.

ويقول هو: بل سفور البنات والنساء، بل بأشع المظاهر، كما قال (عليه الصلاة والسلام): «كاسيات عاريات» (٢).

ويقول الإسلام: لا ملاهى.

ويقول هو: بل الملاهى.

ويقول الإسلام: لا نرد ولا شطرنج ولا سائر أنواع القمار.

ويقول هو: بل كل ذلك محلل وجائز.

ويقول الإسلام: لا غناء.

ويقول هو: بل هو جائز، ويملاً وسائل الإعلام من الإذاعة

ص: ٢٤٧

والتفزيون والأشرطة والفيديوهات والنوادي والمجالس به.

ويقول الإسلام: آله اللهو محرمه.

ويقول هو: بل محلله.

ويقول الإسلام: لا سجن في غير الموارد المعدده القليله بالشروط المقرره في الشريعه.

ويقول هو: بل السجن، ويملاً السجن بالأبرياء.

ويقول الإسلام: لا تعذيب.

ويقول هو: بل التعذيب.

ويقول الإسلام: الخدمه العسكريه اختياريه.

ويقول هو: بل إجباريه.

ويقول الإسلام: تعطل الدوائر والمدارس والمؤسسات وقت الصلاه.

ويقول هو: لا اعتبار بالصلاه، بل تبقى المؤسسات والدوائر وما أشبه مفتوحه إلى ما بعد الظهر.

ويقول الإسلام: كل أحد حر في البناء وخصوصياته.

ويقول هو: لا حريه، بل البناء بترخيص، وكيفيه البناء بإجازه.

ويقول الإسلام: الشهود معتبره.

ويقول هو: لا اعتبار بالشهود، وإنما الاعتبار بالتسجيل في سجلات في الدوله.

ويقول الإسلام: الأوزان والمقادير وما أشبه إسلاميه.

ويقول هو: بل غريبه.

ويقول الإسلام: العقوبات إسلاميه.

ويقول هو: بل قانونيه وغريبه وشرقيه.

ويقول الإسلام: الدينه إسلاميه حسب المقرر فى الشريعه.

ويقول هو: لا كذلك، بل مال محدود فى كل الديات.

ويقول الإسلام: الربا حرام.

ويقول هو: بل حلال.

ويقول الإسلام: حقوق النساء كذا.

ويقول هو: بل ليس بكذا.

ويقول الإسلام: حقوق العامل والفلاح كذا.

ويقول هو: بل ليس بكذا، بل حسب القوانين.

ويقول الإسلام: توزع الثروه توزيعاً عادلاً حسب ((لا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ))^(١).

ويقول هو: بل توزيعاً حسب ما نضعه من قوانين الاشتراكيه والشيوعيه والتوزيعيه والرأسماليه وما أشبه ذلك.

ويقول الإسلام: بحريه المنظمات والجمعيات والهيئات والنقابات والاتحاديات وما أشبه.

ويقول هو: لا حريه إطلاقاً، إلا تحت رقابه وإشراف الدوله.

ويقول الإسلام: حريه إبداء الرأى والعقيده بمختلف الوسائل فى الإطار الإسلامى.

ويقول هو: لا حريه إطلاقاً فى هذه الأمور، بل يجب أن تكون كل ذلك تحت إشراف الدوله.

إلى غير ذلك مما هو كثير ومعروف، ولا بأس بأن أنقل هنا قصه

ص: ٢٦٩

صغيره تدل على مدى البون الشاسع بين قوانين اليوم وبين الإسلام، وأن الإسلام كيف كان محرراً، وأما قوانين اليوم فهي كابتة.

((حوار مع محافظ كربلاء المقدسه))

((حوار مع محافظ كربلاء المقدسه))

فقد جاءنى محافظ لواء كربلاء مع رئيس البلديه فى أيام قاسم، وقد كان منح قاسم كل إنسان عراقى فقير لا دار له قطعه أرض ذات مائتى متر بمبلغ عشره دنانير، ليعمر داراً فقط فيها بكيفيه خاصه ويسجلها فى إحدى دوائر الدوله، كما يمنح له قرض من بنك العقار بربح لأجل ذلك.

فقلت لهما: لماذا تقفون أمام حريات المسلمين.

قالا: كيف وقد فعلنا ذلك، أى منح الأرض للفقراء.

قلت: إن نفس عملكم هذا مع قطع النظر عن سائر الأعمال التى تراولونها، ضد الحريات الإسلاميه وخلاف موازين العقل والشرع من وجوه:

الأول: لماذا الاختصاص بالعراقى.

الثانى: لماذا الاختصاص بالفقير.

الثالث: لماذا الاختصاص بالرجل، أليس بعض العانسات والأرامل أيضاً لهن الحق.

الرابع: لماذا الاختصاص بالبالغين.

الخامس: لماذا تأخذون عشره دنانير، والحال أن قانون الإسلام يقول «الأرض لله وللمن عمرها»(١).

السادس: لماذا تعطون مائتى متر فقط لا أكثر.

السابع: لماذا الاختصاص بمن لا يملك الدار.

الثامن: لماذا الاختصاص بمن يحصل على ورقه من الدائره الفلانیه، بل اللازم أن يكون التسجيل للحفظ، ولو عند عالم أو شخصيه ويشهد فيها شاهدان مثلاً.

ص: ٢٧٠

التاسع: إذا كان لأب ولدان يريد الاشتهار لهما لمستقبلهما فلماذا يمنع عن ذلك.

العاشر: لماذا الاختصاص بالدار فلعل إنساناً يريد جعلها حديقته.

الحادى عشر: لماذا البناء بكيفية خاصه.

الثانى عشر: ولماذا الأماكن التى أنتم تعينونها لا باختيار العامر.

إلى غير ذلك.

ولما أغرقا فى هذه الأسئلة ولم يتمكننا من الجواب، قال رئيس البلديه: إن ما تقول يوجب الفوضى.

قلت:

أولاً: أين الفوضى والحال أن بلاد الإسلام كانت كذلك منذ بعثه الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى ما قبل نصف قرن، حيث جاء المسعمرون إلى العراق وقتنوا هذه القوانين، فهل كانت بلاد الإسلام فى حاله فوضى قبل مجيئهم، أم كانت البلاد تعيش فى سياده ورفاه، بينما الآن تعيش فى استعباد وضيق.

وثانياً: إذا فرض أن الدوله قسمت الأرض على كل قطعه ألف متر مثلاً وجعلت فى المنطقه الماء والكهرباء والمساجد والمدارس والشرطه والمواصلات والسوق وما أشبه ذلك، ثم قالت للناس: احضروا يوم كذا لتقسيم الأراضى بينكم حسب القرعه، بدون امتياز بين العراقى وغيره، والغنى والفقير، والرجل والمرأه، والبالغ وغير البالغ حيث تعطى لوليه، إلى غير ذلك، فإذا جاؤوا قرعت الدوله لهذا وهذا، فإن كان إنسان يريد قطعه فقط أعطى قطعه، أو أكثر أعطى قطعتين، أو

ص: ٢٧١

أقل أعطى اثنان قطعه واحده مثلاً، وكل إنسان له الحق في بناء دار أو حانوت أو مخزن أو حديقه أو ما أشبهه، لا مثل المعامل التي تؤذى الجيران مما لا يقره عقل أو شرع، فهل يكون ذلك فوضى.

ثم لماذا سائر شروطكم التي ذكرنا أنها خلاف العقل والشرع، ولماذا تأخذون من الناس الربا على القرض، بل لماذا تأخذون من الفقراء أصل المال وتعترفون أنتم أنهم فقراء، أليس بيت المال للفقراء، وأين تذهب مواد النفط الهائله وسائر المعادن.

لكن المحافظ ورئيس البلديه لم يردا على كلامي إلا بالضحك المغلوب، ثم قاما وذهبا.

ولم يكن المقصود من بيان ذلك القصة بل بيان الحقيقه، وهي أن ما يعمله القانون في بلادنا ليس إلا ما يخالف العقل والشرع حتى في القوانين الإصلاحية بزعمهم، لذلك تأخر البلاد تأخراً لا مثيل له في تاريخ المسلمين الطويل، وستبقى البلاد في هذا التأخر بل التأخر الأكثر، ما دام سلطان القانون المقابل لقوانين الإسلام الموجهة للحرية والسعادة وجمع الكلمه والرفاه.

وعلى أي حال فعلى الدوله الإسلاميه _ بل وقبل الوصول إلى الحكم على التيار الإسلامى _ أن تطلع جذور هذا الشعار، فيكون الدين كله لله، ويرجع إلى المسلمين عزهم وسعادتهم وسيادتهم ورفاههم وقوتهم.

((مقومات إرجاع القانون الإلهي))

((مقومات إرجاع القانون الإلهي))

ونذكر بهذا الصدد بعض ما يلزم ملاحظته على التيار والدوله لإرجاع (قال الله)، ولدحض (يقول الحاكم)، فحسب قول الإسلام:

((حق الحياه))

((حق الحياه))

أولاً: للإنسان حق الحياه الكريمه، موفراً فيها جميع شروط، ولا يجوز لأحد أن يعتدى عليها، قال سبحانه: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١).

ص: ٢٧٢

وقال سبحانه في عدم جواز الإعتداء على أحد: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (١).

ومن المعلوم أنه لا يسلب هذا الحق من أحد، كبير أو صغير، أو مسلم أو كافر، أو عالم أو جاهل، أو شريف أو وضيع، إلا بسبب حكم شرعى حسب ما ذكر في الإسلام، ولذا فكيان الإنسان المادى والمعنوى يجب حفظه، وتحميله الشريعة الإسلاميه، والدوله الإسلاميه القائمه بالشريعة الإسلاميه من قبل ولادته إلى بعد مماته، حتى يلزم على المسلمين إحترام جسده بعد موته، كما قال (صلى الله عليه وآله): «حرمة ميتاً كحرمة حياً» (٢).

((حق الحرية))

((حق الحرية))

ثانياً: حق الحرية، كما قال سبحانه: (يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) (٣).

وفى الحديث: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة إلا أن أبويه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» (٤).

فهى حق مقدس بالنسبه إلى كل إنسان، ويستصحب طول حياته، ليس لأحد أن يعتدى على هذا الحق، وقد قال على (عليه الصلاة والسلام): «لا تكن غيرك وقد جعلك الله حراً» (٥).

ويلزم على الدوله الإسلاميه توفير الضمانات الكافيه لحمايه حريه الأفراد، حريه معقوله بحيث لا يضررون أنفسهم ولا يضررون غيرهم، ولا يجوز تقييدها أو الحد منها إلا حسب الموازين المذكوره فى الفقه الإسلامى حسب الإجراءات المقرره.

كما أنه لا يجوز لأمه أن

ص: ٢٧٣

١- سورة المائدة: ٣٢.

٢-

٣- سورة الأعراف: ١٥٧.

٤-

٥-

تعتدى على أمه أخرى، أو شعب أن يعتدى على شعب آخر، أو جماعه أن تعتدى على جماعه أخرى، وإذا اعتدى على إنسان أو أمه أو جماعه فله حق رد الإعتداء، كما قال سبحانه: ((وَلَمَنِ اتُّصِرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ)) (١).

وقال سبحانه: ((وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ)) (٢).

وقال سبحانه: ((فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)) (٣).

وعلى المجتمع الإسلامى وكذلك على الدولة الإسلاميه مسانده كل شعب يجاهد من أجل حريته، ويتحمل المسلمون فى هذا واجباً شرعياً، قال سبحانه: ((وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ)) (٤).

وقال سبحانه: ((الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ)) (٥).

((حق التساوى))

((حق التساوى))

ثالثاً: الناس جميعاً سواسيه أمام الشريعة الإسلاميه، كما قال (صلى الله عليه وآله): «لا فضل لعربى على عجمى، ولا لعجمى على عربى، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى» (٦).

ولا تمايز بين الأفراد فى تطبيق الشريعة عليهم، نعم هناك بعض التمايز حسب طبيعه الإنسان ومتقضييات الشريعة، مثل حق المرأة فى الإرث، حيث إنه نصف حق الرجل، لأن المرأة مكفوله غالباً، أما أو بنتاً أو زوجة بخلاف الرجل، فهو الكافل، ولذا قال على (عليه الصلاة والسلام): إن القوى عنده ضعيف حتى يأخذ الحق منه، وإن

ص: ٢٧٤

١- سورة الشورى: ٤١.

٢- سورة الشورى: ٤٠.

٣- سورة البقره: ١٩٤.

٤- سورة النساء: ٧٥.

٥- سورة الحج: ٤١.

٦-

الضعيف عنده قوى حتى يأخذ الحق له (١).

والناس كلهم فى القيمه الإنسانيه سواء، كما قال على (عليه الصلاه والسلام): الناس «إما أخ لك فى الدين أو نظير لك فى الخلق» (٢).

وفى الحديث: «كلكم لآدم، وآدم من تراب» (٣).

والتفاضل إنما يكون حسب التقوى والعمل، فإن لكل إنسان ما سعى، (وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا) (٤)، وقال تعالى: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (٥).

ولا يجوز تعريض شخص لخطر أو ضرر، فإن المسلمين تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم (٦)، و«لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام» (٧).

وكل فكره وكل تشريع وكل وضع يسبب التفرقه بين الأفراد على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغه أو الجغرافيا أو ما أشبه ذلك هو خلاف الإسلام.

ولكل فرد الحق فى الانتفاع بالموارد الماديه للمجتمع، من خلال فرصه عمل متكافئه لفرص غيره، وإنه يجب على الحاكم الإسلامى جعل تكافؤ الفرص بين الناس حتى يتمكن كل إنسان من نيل المال والعلم والمنصب وما أشبه ذلك، قال سبحانه: (فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ) (٨).

ولا يجوز التفرقه بين الأفراد فى الأجر ما دام الجهد المبذول واحداً بالنسبه إلى الدوله الإسلاميه، فإن الدوله الإسلاميه كالأب للمسلمين ولغير المسلمين، لا يجوز أن يفرق بينهم إلاّ فيما فرقه الله لأجل المصلحه العامه والجهات الشخصيه التى أدت إلى التفرقه، مثلاً فرق بين أجر

ص: ٢٧٥

١- إشاره إلى قوله عليه السلام: «الدليل عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ لَهُ وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ». نهج

البلاغه: الخطبه ٨١.

-٢

-٣

٤- سورة الأنعام: ١٣٢، وسوره الأحقاف: ١٩.

٥- سورة النجم: ٣٩.

٦- إشاره إلى قوله عليه السلام: «المسلمون إخوه تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم». الكافى: ج ١ ص ٤٠٣.

-٧

٨- سورة الملك: ١٥.

المهندس وأجر الكناس وهكذا، وقد قال سبحانه: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) (١).

((حق العدالة))

((حق العدالة))

الرابع: حق العدالة لكل فرد، فإن اللازم على الحاكم الإسلامي أن يهيأ العدالة الاجتماعية لكل الأفراد، سواء عداله اجتماعيه فى خارج مبحث القضاء بالنسبه إلى القوه التأطيريه والقوه التنفيذيه، أو بالنسبه إلى القضاء، حيث يتحاكم الناس إلى القضاء، حتى إذ كان المشتكى من أقل الأفراد فى السلم الاجتماعى والمشتكى عليه رئيس دوله، قال سبحانه: ((فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)) (٢).

وقال: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) (٣).

وقال سبحانه: (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) (٤).

وقال سبحانه: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) (٥).

وإذا راجع المشتكى القضاء فاللازم على القضاء النظر فى القضية ويحضر حتى رئيس الدوله للانتصاف له أو منه، ولذا حضر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخصمه الأعرابي عند بعض الصحابه، وكما حضر على (عليه الصلاه والسلام) ويهودى عند شريح.

ومن المعلوم أن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان رئيس دوله كبيره تشمل تسع دول فى خريطه الدنيا الحاضره، وعلى (عليه السلام) كان رئيس دوله كبيره جداً تشمل أكثر من أربعين دوله فى خريطه عالمنا.

فمن حق الفرد أن يلجأ إلى سلطه شرعيه تحميه وتنصفه وتدفع عنه ما

ص: ٢٧٦

١- سورة الزلزله: ٧ _ ٨.

٢- سورة النساء: ٥٩.

٣- سورة المائده: ٤٩.

٤- سورة النساء: ١٤٨.

٥- سورة ص: ٢٦.

لحقه من ضرر أو ظلم، سواء كان الحق له أو عليه، إذ ربما يتصور الإنسان أن الحق له بينما ليس الحق له وإنما الحق لخصمه.

وعلى الحاكم أن يقيم هذه السلطة ويوفر لها الضمانات الكفيله باستقلالها.

كما أن غير المسلم أيضاً إذا التجأ إلى السلطة جاز للحاكم أن يحكم حسب موازين دينه بقانون الإلزام، وقد قال على (عليه الصلاة والسلام): «لحكمت بين أهل التوراه بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل القرآن بقرآنهم»^(١١)، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في (الفقه) في كتاب (الحقوق) وغيره.

ولا يجوز مصادرته حق الفرد في الدفاع عن نفسه وعن عرضه وعن ماله وعن شرفه تحت أي مبرر، كما أنه ليس لأحد أن يلزم المسلمين أو غير المسلمين بأن يطيعوا أمراً يخالف الشريعة، كما نجد الآن في بعض الحكومات، وإذا أمر بمخالفة الله سبحانه وتعالى فلا طاعه له على المأمور، فإنه لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق.

(حق التحاكم وأصاله البراءة))

((حق التحاكم وأصاله البراءة))

الخامس: حق الفرد في المحاكمة العادلة، فإن كل إنسان برىء فيما يتهم إلا إذا ثبت ثبوتاً شرعياً، وهذا الحق مستمر حتى يثبت خلافه أمام محكمته شرعية عادلة، ولا تغريم إلا بنص شرعي حسب أقوال الفقهاء واستنباطهم من الأدلة الأربعة، فقد قال سبحانه: ((وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا))^(٢)، وإذا ارتكب ما يوجب الحد لكنه بشبهه درى عنه الحد، لقوله سبحانه: ((وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ))^(٣).

وقد قال (صلى الله عليه وآله): «ادرتوا الحدود بالشبهات»^(٤).

ص: ٢٧٧

١-

٢- سورة الإسراء: ١٥.

٣- سورة الأحزاب: ٥.

٤-

وقد ذكرنا في بعض أبواب (الفقه) أن المراد أعم من شبهه الحاكم أو شبهه الشخص أو شبهه الشاهد، سواء في الحكم أو في الموضوع.

ولا يحكم بتجريم الشخص ولا يعاقب على جرم إلا بثبوت ارتكابه له بأدله شرعيه صحيحه، أمام محكمه قضائيه مشروع، وقول الفاسق والظن والشبهه وما أشبه لا مساغ له في هذا الباب، قال سبحانه: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)) (١).

وقال سبحانه: (إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (٢).

كما أنه لا يجوز بأى حال من الأحوال تجاوز العقوبه التي قدرتها الشريعة الإسلاميه للجريمه، فعلى الحاكم أن يطارده الجرم لا المجرم، فإن هناك فرقاً بين الجريمه والمجرم، وقد ذكرنا ذلك كتاب (الحقوق) إلماعاً.

قال سبحانه: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا) (٣).

وفي الحديث: «جعل الله لكل شيء حداً ولمن تعدى ذلك الحد حداً» (٤).

وإذا تعدى الحاكم عن الحد المشروع عالماً عامداً عزل عن الحكم، لأن من شرط الحاكم أن يكون عادلاً.

كما أنه يلزم على القاضى مراعاة الظروف والملايسات التي ارتكبت فيها الجريمه، درئاً للحدود، وقد ذكرنا في كتاب (الممارسه) أن للسرقه مثلاً خمسـه وأربعين شرطاً، إذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط لم يثبت حد السرقه، وهكذا في باب الزنا واللواط والقتل وسائر الجرائم، كما أنه لا يجوز أن يؤخذ إنسان بجريمه غيره، قال سبحانه: ((وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)) (٥)،

ص: ٢٧٨

١- سورة الحجرات: ٦.

٢- سورة يونس: ٣٦.

٣- سورة البقره: ٢٢٩.

٤-

٥- سورة الأنعام: ١٦٤، والإسراء: ١٥، وفاطر: ١٨، والزمر: ٧.

وكل إنسان مستقل بمسئوليته عن أقواله وأعماله، فقد قال سبحانه: ((كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ)) (١).

فلا- يصح للحاكم أن يمد اليد إلى ذوى المجرم من أهل أو قريب أو جار أو أصدقاء أو أتباع أو ما أشبه ذلك، فكل إنسان مسؤول عن جريمه نفسه، كما تقدم قوله سبحانه: ((وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)) (٢).

وفى الآيه الكريمة: (مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ) (٣).

((أصالة الصحه))

((أصالة الصحه))

السادس: حق صحه القول والعمل، فإن لكل فرد الحق فى أن يحمل الناس أعماله على الصحه، فلا يتمكن السلطات من نيئه بسوء، ولا- يجوز مطالبتة بتقدم التبرير لعمل من أعماله، أو وضع من أوضاعه، أو قول من أقواله ما دام يوجد له محمل صحيح، إلا- إذا كان الأصل الحرمة احتياج إلى المبرر، إلا بناءً على قرائن قويه تدل على الاتهام مما جعلها الشريعة قرائن إذا دلت على تورطه فيما يوجه إليه من الإشكال، فقد قال سبحانه: ((وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا)) (٤).

وقال على (عليه الصلاه والسلام): «ضع أمر أخيلك على أحسنه» (٥).

إلى غيره من الروايات الوارده فى هذا الباب.

((حق عدم التعذيب))

((حق عدم التعذيب))

السابع: حق الحماية من التعذيب، فإنه لا يجوز تعذيب المجرم فضلاً عن المتهم، فإن التعذيب محرم فى الشريعة الإسلاميه، كما ألمعنا إلى ذلك فيما تقدم، وفى الحديث «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس

ص: ٢٧٩

١- سورة الطور: ٢١.

٢- سورة الأنعام: ١٦٤، والإسراء: ١٥، وفاطر: ١٨، والزمر: ٧.

٣- سورة يوسف: ٢٣.

٤- سورة الأحزاب: ٥٨.

فى الدنيا»(١)).

وقد ذكرنا أن بعض الروايات الشاذة الداله على تعذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليست إلا كذباً واختلاقاً.

ولا يجوز حمل الشخص على الاعتراف بجريمه لم يرتكبها، وكل ما ينتزع بوسائل الإكراه باطل، كما دل على ذلك النص والإجماع.

ومهما كانت جريمه الفرد، وكيف ما كانت عقوبه الجريمه المقدره شرعاً، فإن إنسانيته وكرامته الآدميه تظل مصونه، ولا يجوز شتمه ولا سبه ولا إذلاله ولا تحقيره ولا ما أشبهه، إلا بالقدر المقرر فى الشريعة.

((حق العرض والسمعه))

((حق العرض والسمعه))

الثامن: حق الفرد فى حمايه عرضه وسمعه، فقد قال سبحانه: (وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَّ بَعْضُكُم بَعْضًا) (٢).

وقال: (وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللُّقَابِ) (٣).

وهناك جمله من الروايات الداله على ذلك:

منها قوله (صلى الله عليه وآله): «إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام، كحرمه يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا» (٤).

وقال (صلى الله عليه وآله): «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر» (٥).

والمراد الكفر العملى كما ذكرناه فى موضعه.

((حق اللجوء))

((حق اللجوء))

التاسع: حق اللجوء، فإن كل إنسان مسلماً كان أو كافراً، له أن يلتجئ إلى أى مكان يريد حسب الحريه الإسلاميه التى أشرنا إليها فيما سبق، خصوصاً إذا كان مضطهداً أو مظلوماً، حيث له الحق أن يلتجئ إلى حيث يأمن فى نطاق دار الإسلام، وهو حق يكفله الإسلام لكل

ص: ٢٨٠

٢- سورة الحجرات: ١٢.

٣- سورة الحجرات: ١١.

-٤

-٥

مضطهد، أياً كانت جنسيته أو عقيدته أو لونه أو لغته أو ما أشبه.

واللازم على المسلمين توفير الأمن له متى لجأ إليهم بالحريه الإسلاميه، بالإضافة إلى أن في بعض مصاديق ذلك ورد قوله سبحانه: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ)) (١).

هذا وهناك أيضاً من التجأ إلى الحرم في مكة المشرفه يكون له الأمن، ولا يجرى عليه الحد، حتى وإن كان مجرمًا، قال سبحانه: ((وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)) (٢).

وقال سبحانه: ((وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا)) (٣).

وقال سبحانه: ((سَوَاءٌ أَلْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)) (٤).

وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في كتاب (الحج) وفي كتاب (الواجبات والمحرمات).

((حق الأقليات))

((حق الأقليات))

العاشر: حق الأقليات، فإنه لا يحق لمسلم أن يضطهد غير المسلم من اليهود أو النصارى أو المجوس أو غيرهم، فإن الأصل في الشريعة الإسلاميه: ((لا إكراه في الدين)) (٥)، ((لكم دينكم ولي دين)) (٦)، ((فَذَكَرْنَا أَنَّكَ مَذَكَّرٌ * لَسِيَّتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ)) (٧)، على الشروط المذكوره في (الفقه).

وإذا جاء المتقاضيان غير المسلمين عند قاضى المسلمين، له الحق في أن يحكم بينهم أو يحولهم إلى قضاة أنفسهم، كما أنه إذا أراد أن يحكم بينهم له الحق أن يحكم بينهم على حسب الإسلام، أو على حسب دينهم، قال سبحانه: ((فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ

ص: ٢٨١

١- سورة التوبه: ٦.

٢- سورة آل عمران: ٩٧.

٣- سورة البقره: ١٢٥.

٤- سورة الحج: ٢٥.

٥- سورة البقره: ٢٥٦.

٦- سورة الكافرون: ٦.

٧- سورة الغاشيه: ٢١ _ ٢٢.

وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ (١١).

أما إذا لم يتحاكموا إلينا وتحاكموا إلى شريعتهم فليس علينا التعرض لهم، نعم ليس لهم أن يخالفوا النظام العام، كما ليس لهم أن يظهروا المناكير في بلد الإسلام.

((حق المشاركة))

((حق المشاركة))

الحادى عشر: حق المشاركة في الحياه العامه، فلكل فرد الحق في أن يعلم بما يجرى في حياه الأمه من شؤون تتصل بالمصلحه العامه للجماعه، حسب قوله سبحانه: ((أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) (٢)، فإنه يشمل كل فرد فرد في الأمه.

كما لكل فرد في الأمه بعد توفر الشروط الشرعيه فيه تولى المناصب العامه والخاصه والوظائف المختلفه، ولا تسقط هذه الأهليه أو تنتقص تحت أى اعتبار عنصرى أو طبقى أو لغوى أو جغرافى أو ما أشبهه، فإن المسلمين تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم، كما ورد في الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٣).

والشورى أساس العلاقه بين الحاكم والأمه، فإذا لم يكن النبى (صلى الله عليه وآله) موجوداً، ولا الإمام (عليه السلام) المنصوب من قبله حاضراً، فمن حق الأمه أن تختار حكامها لإرادتها الحره المطلقه تطبيقاً لهذا المبدأ.

كما أن للأمه الحق في محاسبتهم وفي عزلهم إذا حادوا عن الشريعه، فمتى توفرت الأكثرية في إنسان كان ذلك حاكماً، وما لم تتوفر كان غيره الحاكم، وإذا كان الفقهاء متعددين ممن اختارتهم الأمه مراجع لتقليدهم كان الكل في المجلس الأعلى على ما تقدم تفصيله.

((حق حرية الفكر والمعتقد))

((حق حرية الفكر والمعتقد))

الثانى عشر: حق حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير بمختلف الوسائل، فإن لكل شخص في حدود الشريعه الإسلاميه أن

ص: ٢٨٢

١- سورة المائده: ٤٢.

٢- سورة الشورى: ٣٨.

يفكر ويعتقد ويعبر عن فكره ومعتقده دون تدخل أو مصدره من أحد.

كما أنه إذا اعتقد اعتقاداً باطلاً كأهل الكتاب عندنا أو غيرهم، لا يجوز لنا صرفهم بالقوه عن اعتقادهم، فقد ذكرنا في كتاب (الجهاد) من (الفقه): إن الإسلام يخير الناس بين ثلاثة أشياء مطلقاً، من غير فرق بين أهل الكتاب وبين غيرهم، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يجبر حتى المشركين على الإسلام.

ولا يجوز إذاعه الباطل، ولا نشر ما فيه ترويح للفاحشه، أو تخذيل للأمة، فقد قال سبحانه: ((لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا)) (١).

والتفكير الحر حق كل إنسان، بل في الشريعة الإسلامية يجب عليه ذلك مفرداً أو غير مفرد، قال سبحانه: ((قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُ بَواحِدِهِ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْنَى وَفَرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا)) (٢).

وهكذا من حق كل فرد بل واجبه واجباً كفايئاً أحياناً، وعينياً أحياناً، أن يعلن رفضه للظلم وإنكاره له، وأن يقاومه من دون تهييب من مواجهه سلطه أو حاكم أو نظام، على حسب شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الجهاد أيها أفضل، قال: «كلمه حق عند سلطان جائر» (٣).

ولكل أحد الحق في نشر المعلومات والحقائق الصحيحه إذا لم يكن ذلك ضاراً أو خطراً، حيث يمتنع من ذلك بدليل «لا ضرر» ونحوه، قال سبحانه: ((وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهٖ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ)) (٤).

ولا يجوز إهانته الآخرين ولا سخريتهم وإن كانوا مخالفين للإنسان في المعتقد، قال سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم

ص: ٢٨٣

١- سورة الأحزاب: ٦٠.

٢- سورة سبأ: ٤٦.

٣- سورة النساء: ٨٣.

٤-

عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن»(١).

وقال سبحانه: (وَلَا تَسِبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسِبُّوا اللَّهَ عَدِوًّا بَغِيْرٍ عَلِمَ كَذَلِكُ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ)(٢).

وقال على (عليه الصلاة والسلام) في صفين: «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين»(٣).

((حق الدعوة والتبليغ))

((حق الدعوة والتبليغ))

الثالث عشر: حق الدعوة والتبليغ، فإن لكل فرد الحق في أن يشارك في الحياة الجماعية دينياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وتربوياً وغيرها، سواء بمفرده أو مع جماعه آخرين.

وأن ينشأ من المؤسسات ويصطنع من الوسائل ما هو ضروري لممارسه هذا الحق، فإنشاء المؤسسات الثقافية والدينية والاجتماعية وغيرها لا يحتاج إلى إجازة الدولة إطلاقاً، ولا يحق لفرد أو جماعه أو دولة المنع عن ذلك إلا في الصور المستثناة، كالصوره الضاره ونحوها.

كما أن من حق كل فرد ومن واجبه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويدعو إلى الخير، وأن يطالب المجتمع بإقامه المؤسسات التي تهيو للأفراد السعه وقضاء الحوائج تعاوناً على البر والتقوى، قال سبحانه: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)) (٤).

وقال تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (٥).

((حق الاقتصاد))

((حق الاقتصاد))

الرابع عشر: الحقوق الاقتصادية للجميع، فإن الطبيعة بشرواتها

ص: ٢٨٤

١- سورة الحجرات: ١١.

٢- سورة الأنعام: ١٠٨.

٣- .

٤- سورة المائدة: ٢.

٥- سورة آل عمران: ١٠٤.

جميعاً ملك لله سبحانه وتعالى، كما قال سبحانه: ((لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)) (١)، وقد أعطى سبحانه للبشر أن يستفيدوا مما فى الكون، حيث قال سبحانه: ((وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ)) (٢).

وحرّم عليهم الإفساد والتدمير، قال سبحانه: ((وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِى الْأَرْضِ لِئَفْسُدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)) (٣).

وقال فى آيه أخرى: ((وَلَا تَعْتُوا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)) (٤).

ولا يجوز لأحد أن يحرم آخر أو يعتدى على حقه فى الانتفاع بما فى الطبيعه من مصادر الثروه والرزق، قال سبحانه: ((وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا)) (٥).

لكن لكل إنسان الحق فى إطار P لكم (٦) O فلا يجوز لإنسان أن يستفيد أكثر من حقه مما يدع الآخريّن _ سواء الجيل المعاصر أو الأجيال الآتية _ محروماً على ما فصلناه فى فقه الاقتصاد.

كما أن لكل إنسان أن يعمل وينتج ويكدح ويكد تحصيلاً للرزق من وجوه المشروعه، ولو فوق حاجته إذا لم يزاحم الآخريّن، ففى الحديث: «نعم العون على الدين الغنى» (٧)، وقال سبحانه: ((فَامْشُوا فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ)) (٨).

وقال تعالى: ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِى الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا)) (٩).

والملكه الفرديه مشروعته فى الإسلام، ولكل إنسان أن يقتنى ما اكتسبه بجهده وعمله، قال سبحانه: ((وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى)) (١٠).

كما أن الملكيه العامه أيضاً مشروعته، وتوظف لمصلحه الأمه بأسرها، قال سبحانه: ((مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَنَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)) (١١).

ص: ٢٨٥

١- سورة آل عمران: ١٨٩.

٢- سورة الجاثية: ١٣.

٣- سورة البقره: ٢٠٥.

٤- سورة البقره: ٦٠.

٥- سورة الإسراء: ٢٠.

٦- سورة البقره: ٢٩.

٧-

٨- سورة الملك: ١٥.

٩- سورة هود: ٦.

١٠- سورة النجم: ٤٨.

١١- ([١١]) سورة الحشر: ٧.

لكن لا- حق للدوله أن تمنع الأمه من السعى والكسب، فإن الإسلام ليس اشتراكياً، ولا رأس مالى بمعناه الغربى على ما فصلناه فى (الفقه).

كما أن الله سبحانه وتعالى قرر للفقراء والمساكين ومن أشبههم من المحتاجين حقاً فى مال الأغنياء، فقال سبحانه: ((وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ)) (١)، وبين ذلك فى آيه الزكاه على تفصيل ذكرناه هنا.

وللإنسان الحق فى توظيف مصادر الثروه ووسائل الإنتاج لمصلحه الأمه، ولا يحق لأى من العامل والمالك، أو الزارع والمالك إكراه الآخر على شروطه سواء إكراهاً فردياً أو إكراهاً أجوائياً.

ولا يحق للإنسان أن يستثمر عمله وماله فيما حرمة الشريعة الإسلاميه، ولا فى ما يضر بمصلحته أو مصلحه الجماعه، ولذا يحرم الغش بكل صورته والتغيرير، وصنع المحرمات كصنع العنب خمرأ، كما يحرم الاستغلال والغبن، قال سبحانه: ((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)) (٢).

وهكذا يحرم الاحتكار، إما حرمة ذاته كما فى أمور خاصه، أو فيما يضر الناس ولو لم يكن من الأمور الخاصه كما ذكره فى كتاب التجاره.

وهكذا يحرم الربا أخذاً وعطاءً، سواء فى المعامله أو فى القرض، قال سبحانه: ((أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)) (٣).

وهكذا يحرم الخدعه والكذب فى أبواب المعاملات لأجل التغيرير بالآخرين، وإذا غر إنسان إنساناً فالمغرور يرجع إلى من غر.

((حق الملكيه))

((حق الملكيه))

الخامس عشر: حق حمايه الملكيه العامه أو الخاصه، فلا يجوز لأحد غصب ملك غيره فى ما إذا نشأ الملك عن كسب حلال أو ما أشبه

ص: ٢٨٦

١- سورة المعارج: ٢٤ _ ٢٥.

٢- سورة المطففين: ١ _ ٣.

٣- سورة البقره: ٢٧٥.

ذلك، كالإرث والهبة ونحوهما.

نعم يجوز للحاكم الإسلامى مع الصلحه اللازمه أن يأخذ المال ويعطى عوضه لأجل توسيع الشارع أو إحداثه أو ما أشبه ذلك.

وقد ذكرنا فى (الفقه) أن المعين للمصلحه هم شورى الفقهاء المراجع للأمه، قال سبحانه: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)) (١)، وفى القاعده المشهوره التى نصفها روايه ونصفها قاعده مستفاده من الآيات والروايات: (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم) (٢)، والمراد بالمال أعم من الملك الخارجى أو مثل حق التحجير على مشرب الفقهاء، أو ملك أن يملك على ما ذكرنا تفصيله فى كتاب الغصب.

((حق العامل))

((حق العامل))

السادس عشر: حق العامل والواجب عليه، فمن الواجب على الإنسان أن يكتسب ويكد لأجل قوت نفسه وقوت واجبى النفقه إذا كان قادراً، ولا يجوز أن يكون كلاً على الناس، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لعن الله من ضيع من يعول» (٣).

وقال سبحانه: ((وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) (٤)، كما ورد فى الحديث: أن المتكفف يأتى يوم القيامه ووجهه عظم لا لحم عليه (٥).

ويلزم على الإنسان الإتيان فى عمله، سواء كان عملاً يظهر أثره فى الخارج كالبناء والنجاره وما أشبه، أو لا يظهر مجسماً كالتدريس ونحوه، فقد ورد فى الحديث: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (٦).

ويلزم أن يوفى أجر العامل، سواء كان عاملاً زراعياً أو صناعياً أو غير ذلك، مكافئاً بجهده دون حيف عليه أو ممالطه له، فقد ورد فى الأحاديث إعطاء الأجير أجره قبل جفاف عرقه (٧)، واللازم على

ص: ٢٨٧

١- سورة البقره: ١٨٨.

٢- الروايه منها (الناس مسلطون على أموالهم) بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢، وغوالى اللثالى: ج ١ ص ٢٢٢.

٣-

٤- سورة التوبه: ١٠٥.

٥-

٦-

٧- راجع الكافى: ج ٥ ص ٢٨٩ ح ٣.

الدولة أن توفر الحماية الكافية للعمال من أى قسم من العمل كان، سواء كان كعمل التعليم أو الزراعة أو الصناعة أو البناء أو غير ذلك، فتحول الدولة دون غبنه واستغلال ظروفه.

((حق الإنسان))

((حق الإنسان))

السابع عشر: حق الإنسان فى مختلف أبعاد الحياه، فمن حقه أن ينال كفايته من ضروريات الحياه من طعام وشراب ومسكن وملبس ومركب وما أشبه ذلك، كما أن من حقه أن ينال ما يكفى لصحة بدنه من رعايه وعنايه، وما يلزم من صحه روحه وعقله من علم ومعرفه وثقافه وأمن واطمئنان. وكل إنسان فهو ولى نفسه لكل هذه الشؤون، وعلى الحكومه وسائر الناس توفير الأجواء اللازمه لذلك.

قال سبحانه: ((النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)) (١)، مما يدل على ولايه الإنسان على نفسه.

وقال تعالى: ((وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) (٢)، إلى غير ذلك.

((حق الزواج))

((حق الزواج))

الثامن عشر: حق بناء الأسره، فإن كل إنسان رجلاً كان أو امرأه له الحق فى الزواج فى إطاره الإسلامى مثنى وثلاث ورباع فى الرجل، وقد جعله الشارع طريقاً لبناء الأسره وإنجاب الذريه وإعفاف النفس.

قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً)) (٣).

وقال سبحانه: ((وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ)) (٤).

كما أن لكل من الزوجين قبل الآخر، وعليه حقوق وواجبات متكافئه قررهما الشريعه، وإن كان الرجل بعقلانيته له على المرأه درجه،

ص: ٢٨٨

١- سورة الأحزاب: ٦.

٢- سورة الأنفال: ٧٥. سورة الأحزاب: ٦.

٣- سورة النساء: ١.

٤- سورة النور: ٣٢.

وقال سبحانه: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) (١).

وعلى الأب والأم تربيته أولادهما بدنياً وخلقياً ودينياً، وفقاً لما قرره الشريعة الإسلامية، وهما مسؤولان عن عملهم، قال سبحانه: ((قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا)) (٢).

كما ورد في الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قوله: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (٣).

ولكل من الزوجين أن يحترم الطرف الآخر ويقدر مشاعره وظروفه في إطار من التودد والتراحم، فقد قال سبحانه: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) (٤).

وقال سبحانه: (فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ) (٥).

كما أنه يجب على الزوج أن ينفق على زوجته وأولاده إنفاقاً متعارفاً، قال سبحانه: ((لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ)) (٦).

كما أنه يجب على الإنسان نفقه أناس آخرين إذا لم يجدوا النفقه، كنفقه الأولاد للأبوين وما أشبه ذلك.

ولكل طفل على أبويه حق إحسان تربيته وتعليمه وتأديبه، ولا يجوز تشغيل الأطفال وتحميلهم أعمالاً يرهقهم، أو يعوق نموهم، أو يحول بينهم وبين حقهم في اللعب والتعلم، فإن ذلك كله إكراه لا يجوز، أو إضرار محرم في الشريعة الإسلامية.

وإذا عجز والدا الطفل عن الوفاء بمسؤوليتهما ونحوه، وكذلك بالنسبة إلى الأولاد عكساً من جهة الأبوين، انتقلت المسؤولية إلى المجتمع، وتكون نفقات من لا نفقه له في بيت مال

ص: ٢٨٩

١- سورة البقرة: ٢٢٨.

٢- سورة التحريم: ٦.

٣-

٤- سورة الروم: ٢١.

٥- سورة البقرة: ٢٢٩.

٦- سورة الطلاق: ٧.

المسلمين، وقد أعلن الرسول (صلى الله عليه وآله) أن: «من ترك مالا- فلورثته، ومن ترك ضياعاً فعليه (صلى الله عليه وآله)»^(١)، وبعده على الإمام (عليه السلام)، وفي حال غيبه الإمام (عليه السلام) على بيت المال الذى هو تحت يد الفقهاء العدول الذين هم مراجع الأمة.

وفى روايه: إن الإمام (عليه الصلاة والسلام) قال: لما أعلن الرسول (صلى الله عليه وآله) ذلك أسلم عامه اليهود^(٢)، والمراد اليهود الذين كانوا فى المدينة وحواليها.

وعلى ذلك فلكل فرد فى الأسره أن ينال منها ما هو فى حاجه إليه من كفايه ماديه، ومن رعايه وحنان فى طفولته وشيخوخته وعجزه ومرضه وما أشبه ذلك.

وكل نقص يعود أولاً إلى الأسره، وبعد ذلك إلى الأمه وممثلتها التى هى الدوله.

كما أن فى العكس للوالدين على أولادهما حق كفالتهما مادياً ومعنوياً، نعم الأم أحق برعايه الأولاد، وحضانتهم من الأب لمكان عاطفيتها، وإن كان الواجب على الولد إطاعه الأب فيما ذكره الفقهاء، وقد جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال له: من أبر، قال: «أمك»، قال السائل مره ثانيه: ثم من، قال: «أمك»، قال السائل مره ثالثه: ثم من، قال: «أمك»، قال السائل مره رابعه: ثم من، قال: «أباك»^(٣).

كما أن للزوجه حق النفقه على الزوج، وللزوج عليها حق الاستفراش، وعدم الخروج عن الدار إلا- بإذنه فى غير المعاشره بالمعروف، بمعنى أن لها الحق فى الخروج إذا كان معروفاً، حيث لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق على ما ذكرنا تفصيله فى كتاب النكاح.

ثم للأقارب بعضهم على بعض حق صله الرحم، قال سبحانه: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا))^(٤).

ص: ٢٩٠

١- سورة النساء: ١.

٢-

٣-

٤-

ولا يجبر الأب الفتى والفتاه على الزواج ممن لا يرغبان فيه، بل اللازم رضاهما فى الزواج.

وعلى هذا فالتربيه الصالحه حق الأولاد على الآباء، كما أن البر والإحسان فى المعامله حق الآباء على الأولاد، وهكذا البر والإحسان حق الأقرباء بعضهم على بعض، قال سبحانه: ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)) (١١).

((حق الأمه على الدوله))

((حق الأمه على الدوله))

التاسع عشر: حق الأمه على الدوله، فإن على الدوله أن توفر وسائل الحياه الحره الكريمه للأمم لكل فرد فرد، وهى أمانه فى عنق الدوله، إن قصرت فيها كانت مسؤوله أمام الله سبحانه، فقد قال (صلى الله عليه وآله): «لعن الله من ضيع من يعول» (٢).

كما أن للأمم الحق على الدوله فى حل مشاكلها بواسطه القضاء الصحيح المطابق للشريعه الإسلاميه، كما ذكر فى (الفقه) فى كتاب (القضاء).

وهكذا من حق الأمه على الدوله أن تأخذ بها إلى الأمام، لتكون مساويه لسائر الأمم المتقدمه، بل اللازم أن تقدمها على سائر الأمم، حسب قوله سبحانه: ((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)) (٣).

وقوله (صلى الله عليه وآله): «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (٤).

ص: ٢٩١

١- سورة الإسراء: ٢٣.

٢-

٣- سورة الأنفال: ٦٠.

٤-

المحتويات

المحتويات

المقدمة ٧ [١]

الهدف فى الدوله الإسلاميه ٩ [٢]

إرجاع الأمة الواحده والدوله الموحده ٩ [٣]

إرجاع أحكام الله. ١١ [٤]

حفظ الأمة من الانهيار. ١٣ [٥]

إنماء الأمة ١٣ [٦]

توسيع الأمة وتكثيرها ١٤ [٧]

آيات وروايات فى الأهداف الخمسه ١٥ [٨]

وصايا لمعاذ بن جبل. ١٦ [٩]

وصايا لعمر بن حزم ١٧ [١٠]

يسر ولا تعسر. ١٩ [١١]

مع نصارى نجران. ٢٠ [١٢]

مع أهل أيله ٢٠ [١٣]

روايات أخرى. ٢٠ [١٤]

إقامه الحكومه الإسلاميه بشروطها ٢٤ [١٥]

الإسلام دين ودنيا ٢٤ [١٦]

التأسى بالأنبياء ٢٤ [١٧]

التأسى برسول الله والعترة عليهم السلام ٢٥ [١٨]

دليل العقل على الحكم ٢٥ [١٩]

دلالة الروايات. ٢٦ [٢٠]

من أدله تولى الفقهاء العدول. ٣٧ [٢١]

القيام بالأمر مع وجود الناصر. ٣٧ [٢٢]

روايات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ٣٨ [٢٣]

لماذا التغيير على الجائر. ٤٠ [٢٤]

أمور الحسبه ٤٠ [٢٥]

ص: ٢٩٢

- تصديق الثورات. ٤١ [٢]
- إطلاق أدله الجهاد والدفاع. ٤٥ [٣]
- بيان حكم السلطان زمن الغيبه ٤٦ [٤]
- لا ولايه مطلقه للفقيه ٤٨ [٥]
- مقبوله ابن حنظله ٤٨ [٦]
- مشهوره أبى خديجه ٤٩ [٧]
- روايات أخرى فى الرجوع إلى الفقهاء ٤٩ [٨]
- الولاه وسائر الشروط. ٥٦ [٩]
- الروايات وسائر الشروط. ٥٧ [١٠]
- سيره النبى والوصى عليهما السلام ٦١ [١١]
- كلام النراقى فى العوائد ٦٢ [١٢]
- الحكوميه وشورى الفقهاء ٦٥ [١٣]
- فروع فى الشورى. ٦٧ [١٤]
- الأمه الواحده والطوائف.. ٦٩ [١٥]
- الوحده الإسلاميه: ٦٩ [١٦]
- فضح التعذيب والحرمان والتجزؤ ٧٢ [١٧]
- لا للتعذيب. ٧٢ [١٨]
- فضح الحرمان. ٧٣ [١٩]
- فضح التجزأه ٧٤ [٢٠]
- إسقاط الدكتاتور. ٧٤ [٢١]

من علائم الدكتاتور. ٧٥ [٢٢]

لا دكتاتوريه فى الإسلام وإن كان باسم الدين. ٧٧ [٢٣]

فضح الطغاه بالحركه السلميه ٧٩ [٢٤]

الانقلابات العسكريه والشعبيه الدكتاتوريه ٧٩ [٢٥]

من أسباب الانقلابات العسكريه ٨١ [٢٦]

ثورات شعبيه غير واعيه ٨٣ [٢٧]

آيتان فى الشورى. ٨٤ [٢٨]

بين الرئاسه الفرديه والجماعيه ٨٥ [٢٩]

تنبؤات. ٨٦ [٣٠]

الاستشاره فى الروايات الشريفه ٨٦ [٣١]

استشارات النبى ص... ٨٧ [٣٢]

ص: ٢٩٣

أشيروا على أيها الناس.. ٨٧ [١]

استشاره فى أحد ٨٨ [٢]

وفى غزوه الأحزاب. ٨٩ [٣]

فى الحديدية ٩٢ [٤]

الأكثر مشوره ٩٢ [٥]

فى غزوه الطائف.. ٩٢ [٦]

قمه فى الاستشاره ٩٢ [٧]

روايات الاستشاره ٩٤ [٨]

لا تشاور هؤلاء ١٠١ [٩]

مشاوره النساء ١٠٢ [١٠]

الاستشاره وحقوقها ١٠٣ [١١]

السلطات الثلاث فى الحكومه الإسلاميه ١٠٦ [١٢]

إشكال وجواب. ١٠٨ [١٣]

جمله من أدله التقليد والقضاء والحكم ١١١ [١٤]

تفويض الأمه والقوى الثلاث. ١١٧ [١٥]

رئاسه الجمهوريه ١١٨ [١٦]

لا حاجه للدستور. ١١٨ [١٧]

الفقهاء والتجمعات الشبائيه ١١٩ [١٨]

حق النساء والأطفال فى التصويت. ١٢٠ [١٩]

الأحزاب الوطنيه ١٢٠ [٢٠]

تعدد الأحزاب الإسلاميه الحره ١٢٣ [٢١]

التطور وأقسامه ١٢٥ [٢٢]

التطور الثقافى. ١٢٧ [٢٣]

التطور السياسى. ١٢٧ [٢٤]

التطور الاقتصادى. ١٢٩ [٢٥]

التطوير الاجتماعى. ١٣٠ [٢٦]

التطوير النفسى. ١٣١ [٢٧]

نصوص شرعيه فيما يرتبط بالدوله الإسلاميه ١٣٢ [٢٨]

السلطه القضائيه وصور المرافعات. ١٤٠ [٢٩]

آيات وروايات فى باب القضاء ١٤٢ [٣٠]

العدل والقسط. ١٤٧ [٣١]

المساواه والعداله ١٥١ [٣٢]

ص: ٢٩٤

- [١] القضاء والمسائل الحديثه ١٥٤
- [٢] روايات فى آداب القاضى. ١٥٦
- [٣] فقهاء خارج منظومه الدوله ١٥٨
- [٤] القضاء وملاحظه الطوائف.. ١٥٨
- [٥] القضاء ومهمه التيسير. ١٥٩
- [٦] الحريات الإسلاميه ١٦٠
- [٧] الواقع وضروره بعض الأحكام ١٦٠
- [٨] الفقيه والتسهيل الممكن. ١٦٠
- [٩] التسهيل وقانون الأهم والمهم ١٦١
- [١٠] الاستئناف والتمييز فى القضاء ١٦١
- [١١] لا حاجه للمحاكم المتعدده ١٦٢
- [١٢] حلف الفضول. ١٦٣
- [١٣] الرئيس الأعلى ورد المظالم ١٦٤
- [١٤] الدوله الإسلاميه وصيانتها ١٦٧
- [١٥] مسؤوليه الجميع فى الآيات والروايات. ١٦٧
- [١٦] السيره العمليه ١٧٣
- [١٧] عدم إجراء الحدود فى زماننا ١٧٦
- [١٨] إشكال وجواب. ١٧٧
- [١٩] الأجواء الصالحه أولا. ١٧٨
- [٢٠] من شروط إجراء الحدود ١٧٩

الحد وإطلاقاته ١٧٩ [٢١]

التخوف من إقامة الدولة الإسلامية ١٨٠ [٢٢]

هل التعزير لكل عاص... ١٨٢ [٢٣]

أدله المشهور وضعفها ١٨٤ [٢٤]

روايات العفو وترك العقوبه ١٨٦ [٢٥]

آيات في العفو وعدم العقوبه ١٩١ [٢٦]

إشكال وجواب. ١٩٢ [٢٧]

حرمه تعذيب المتهم ١٩٣ [٢٨]

افتراءات على رسول الله ص... ١٩٥ [٢٩]

حبس المتهم ١٩٧ [٣٠]

أضرار الحبس.. ١٩٩ [٣١]

لا زياده على العقوبه الشرعيه ٢٠٠ [٣٢]

ص: ٢٩٥

أفضليه الستر. ٢٠٢ [١]

المحتسب وأعماله ٢٠٣ [٢]

شموليه قاعده درء الحد بالشبهات. ٢٠٣ [٣]

التعزير ومعناه الأعم ٢٠٤ [٤]

شواهد على سائر العقوبات. ٢٠٥ [٥]

ما يلزم على التيار الإسلامى. ٢١٢ [٦]

الطاقه والهدف.. ٢١٢ [٧]

الواجب وما لا ينبغى. ٢١٣ [٨]

الحضاره مرتكز الحريه ٢١٤ [٩]

روايات فى الرفق واللاعنف.. ٢١٥ [١٠]

روايات فى التواضع. ٢١٩ [١١]

الحزم والحيظه ٢٢٥ [١٢]

حرمه التجسس.. ٢٢٨ [١٣]

مستثنيات التجسس.. ٢٢٨ [١٤]

التجسس على الحكوميين. ٢٣٢ [١٥]

التجسس على الكفار. ٢٣٤ [١٦]

عيون على عملاء الكفار. ٢٤٥ [١٧]

معرفة مخططات الكفار وعملائهم ٢٤٦ [١٨]

الوقوف دون العمران والتقدم ٢٤٦ [١٩]

تحطيم التجاره والصناعه ٢٤٧ [٢٠]

تحطيم مقدرات الأمم ٢٤٧ [٢١]

قتل الشخصيات والكفاءات. ٢٤٨ [٢٢]

التهمة والافتراءات. ٢٥٠ [٢٣]

تجميد الشخصيات والكفاءات. ٢٥١ [٢٤]

جماعه الدوله دون سائر الجماعات. ٢٥١ [٢٥]

دعايات لإبعاد العلماء ٢٥٢ [٢٦]

إثاره الحروب. ٢٥٢ [٢٧]

نشر المبادئ الباطله ٢٥٣ [٢٨]

القروض الربويه ٢٥٣ [٢٩]

العداوات بين الدول المجاوره ٢٥٤ [٣٠]

الوسائل الإعلاميه وغيرها ٢٥٥ [٣١]

الفوارق الباطله ٢٥٥ [٣٢]

ص: ٢٩٦

المستعمرون وتجذير سلطتهم ٢٥٦ [١٥٣]

السلم والصداقه والخدمه ٢٥٦ [١٥٤]

الدوله الإسلاميه وسياسه العفو والهدايه ٢٥٧ [١٥٥]

روايات المداراه ٢٥٧ [١٥٦]

روايات العفو ٢٥٩ [١٥٧]

روايات الألفه ٢٦١ [١٥٨]

قوانين على خلاف قانون الله. ٢٦٣ [١٥٩]

حوار مع محافظ كربلاء المقدسه ٢٧٠ [١٦٠]

مقومات إرجاع القانون الإلهي. ٢٧٢ [١٦١]

حق الحياه ٢٧٢ [١٦٢]

حق الحريه ٢٧٣ [١٦٣]

حق التساوى. ٢٧٤ [١٦٤]

حق العداله ٢٧٦ [١٦٥]

حق التحاكم وأصاله البراءه ٢٧٧ [١٦٦]

أصاله الصحه ٢٧٩ [١٦٧]

حق عدم التعذيب. ٢٧٩ [١٦٨]

حق العرض والسمعه ٢٨٠ [١٦٩]

حق اللجوء ٢٨٠ [١٧٠]

حق الأقليات. ٢٨١ [١٧١]

حق المشاركه ٢٨٢ [١٧٢]

حق حرية الفكر والمعتقد ٢٨٢ [١٧٣]

حق الدعوة والتبليغ. ٢٨٤ [١٧٤]

حق الاقتصاد ٢٨٤ [١٧٥]

حق الملكية ٢٨٤ [١٧٦]

حق العامل. ٢٨٧ [١٧٧]

حق الإنسانيه ٢٨٨ [١٧٨]

حق الزواج. ٢٨٨ [١٧٩]

حق الأمه على الدوله ٢٩١ [١٨٠]

المحتويات. ٢٩٢ [١٨١]

ص: ٢٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

